

مجموعة قوانين التجارة

قانون التجارة ٢١٢ مادة

نيل قانون التجارة ١٠٠

اصول محاكمات التجار ١٤٨

شرح قانون التجارة ٩٢ بند

١٠٠٠ ٣٦
١٠٠٠ / ١٠ / ١٢

٩٠
٥٧٢
٥٨٢

٩٠
٥٧٢
٥٨٢

٧٢٥
٥٧٢
٥٨٢



قانون التجارة

ترجمة من التركية الى العربية

عزتو نقولا افندي نقاش

طبع في بيروت في المطبعة العمومية سنة ١٨٨٠

الموافقة سنة ١٢٩٧

قانون التجارة

الفسم الاول من قانون التجارة . في بيان التجارة على الاطلاق . والفسم الثاني في بيان احوال الافلاس . فالقسم الاول المشتمل على معاملات التجارة على الاطلاق يشتمل على فصول عديدة

الفصل الاول

* في حق التجار *

المادة الاولى ان الاشخاص الذين يشتغلون بالتجارة ويعقدون مفاوضات متعلقة بالتجارة بموجب سندات يطلق عليهم أنهم تجار

المادة الثانية الشخص الذي اكمل سن الاحدى والعشرين سنة مأذون ان يسلك في اصول التجارة وايضاً من اكمل من العمر ثمانى عشرة لا يؤذن بذلك ان لم يربط بكفالة وليه او وصيه مع اعطاء الرخصة من طرف محكمة التجارة

الفصل الثاني

* في بيان الدفاتر التي مجبور كل تاجر ان يقتنيها *

المادة الثالثة كل تاجر ملزم ان يمسك دفتر يومية المعبر عنه بالجرنال الكي يقيد به يوماً فيوماً ومادة بمادة ديونه ودممه ومطلوباته ويقيد به ايضاً جميع معاملاته التجارية والسفانج (بوالس) التي اشتراها او المسحوبة عليه وقبلها والتي نقل حوالنها بواسطة وضع الحوالة (الجيرو) وعلى الاطلاق كل اخذ وعطائه وبحرر ايضاً بالدفتر المذكور كل مصاريفه البيتية شهراً فشهراً قلماً واحداً . وما عدا هذا يجب عليه ايضاً ان يمسك دفتر آخر يقيد به التواريخ التي يرسلها الى شركائه

وعملاته ويربط المكاتب الواردة اليه منهم شهراً فشهراً ويحفظها

المادة الرابعة كل تاجر مجبور ان يمسك بكل سنة دفترًا اخر يُعبر عنه بالبيان او الدفترين المذكورين بالمادة الثالثة ويقيده فيه فرداً فرداً امواله وامتنعه المنقولة وديونه ومطلوباته

المادة الخامسة لا يجوز في الدفترين السالف ذكرهما ان يُترك محل خالياً بحيث انه يمكن ان يجرى لفظ اخر ولا ينبغي ان يقع بالتحرير تشويش بتغيير الكتابة ولا اضافة كلمة فيما بين السطور علاوة على السطور ولا اضافة او اخراج عبارات ما بواسطة الاشارة على حاشية الدفتر كثيرة كانت او قليلة . وبختم كل سنة يضع الذات المأمور من طرف محكمة التجارة في هذا الشأن صحاً على دفتر اليومية بحضور التاجر الذي يكون ابرزه . ولكن فليكن معلوماً ان المأمور الموما اليه ليس هو ما ذوّنا ان يقرأ ولا كلمة واحدة بآية حجة كانت من كلام الدفتر المذكور وقبل ان يكتب شي بالدفاتر المذكورة فالمأمور المخصوص من طرف المحكمة بهذا العمل يضع ارقام اعداد على صفحات الدفاتر المرقومة ويحرر باخر الدفتر عدد صفحاته ويضع امضاءه

المادة السادسة ان جماعة التجار اذا لم يراعوا في الدفاتر التي يحررون ان يمسكوها الشروط اللازمة المذكورة بل مسكوها بصورة غير مستقيمة ومخالفة للنظام فحين المرافعة لا تعتبر دفاتر كهذه غير موافقة للنظام

المادة السابعة لا يومر التاجر حين المرافعة بابراز دفاتره . ولكن في امور الشركة ومقاسمة الوراثة والشركات او عند وقوع الافلاس تطلب الدفاتر اللازمة رسماً من طرف محكمة التجارة

المادة الثامنة ان دفاتر التجار المنظمة طبقاً للقاعدة المذكورة تقبل ان تكون برهاناً ودليلاً للدعوى التي تقع بين التجار

المادة التاسعة لاجل استيضاح واظهار المادة الحاصل النزاع بها باثناء روية الدعوى . تأمر محكمة التجارة رسماً بابراز دفاتر التجارة لاجل روية

الامر المتنازع فيه فقط

الفصل الثالث

* في بيان عقد الشركة *

المادة العاشرة ان انواع شركات التجارة حسب القانون هي ثلاثة . الاول هي الشركة التي باسم عمومي تشمل مجموع الشركاء وهي المعبر عنها بالفولنتيف . والثاني هي الشركة الكائنة بطريقة الوصاية وهي المعبر عنها بالقومانديت . والثالث هي الشركة الواقعة على الاسم تلك التي لم يذكر بها اسم احد من اصحاب المحصص اصلاً وهي المعبر عنها بالانونيم

النوع الاول

المادة الحادية عشرة ان شركة الفولنتيف المار ذكرها هي على هذه الصورة . اي انها عبارة عن الشركة التي تعقد فيما بين شخصين او اكثر ويوضع لها اسم مخصوص وديته يعني عنوان شركة بقصد التجارة

المادة الثانية عشرة ان العنوان الذي يوضع للشركة المذكورة من الضرورة ان ينسب لاسم احد الشركاء او للاسمين معاً

المادة الثالثة عشرة ان جميع الشركاء الداخلين بالشركة هم كافلون وضامنون كل التعهدات والمفاولات المدرجة في السندات التي امضاها الشركاء الماذنون بامضاء الشركة المذكورة

النوع الثاني

المادة الرابعة عشرة ان شركة القومانديت يعني التي بالوصاية في عبارة عن وجود شريك او شركاء متعددين مسئولين ومتكافلين من جهة ومن الجهة الاخرى وجود شريك او شركاء متعددين يضعون راس مالم فقط المعبر عنهم بقومانديت يعني صاحب راس المال وشريك الوصاية . وهذه الشركة ايضاً لها تسمية مشتركة فيجب ان تكون باسم من اسماء احد الشركاء او اكثر اي من

اوليك الشركاء المتكافلين والمستولين

المادة الخامسة عشرة ان الشركاء المذكورة اسماؤهم بالسند انهم متكافلون ان كانوا متعددين وكانوا كلهم اداروا امور الشركة او ادارها واحد منهم او اكثر نيابة عن الباقيين فهذه الشركة تعتبر بالنظر الى الشركاء المتكافلين من قبيل الشركة المعنودة باسم عمومي واما بالنظر الى اصحاب راس المال فقط فتعتبر من قبيل شركة الوصاية اعني القومانديت

المادة السادسة عشرة ممنوع ادخال اسم الشريك القومانديتير في عنوان الشركة

المادة السابعة عشرة ان الشريك القومانديتير لا يتحمل ضرراً وخسارة زيادة عن المبلغ الذي وضعه او تعهد بوضعه براسمال الشركة

المادة الثامنة عشرة الشريك القومانديتير لا يستخدم في امور الشركة ولا يجوز استخدامه ايضاً في الوكالة

المادة التاسعة عشرة ان الشركاء القومانديتير الذين يخالفون الممنوعة المصرحة بالمادة المذكورة يضحون كافلين ومتعهدين بجميع ديون الشركة وتعهداتها

النوع الثالث

المادة العشرون ان الشركة غير المسماة المعبر عنها بالانونيم ليس لها عنوان شركة حسب اصول التجارة. ويمنع تعريفها باسم احد اصحاب الحصص اصلاً

المادة الحادية والعشرون ان الشركة المذكورة توصف بتصريح الاشياء المبنية هي عليها

المادة الثانية والعشرون ان صورة ادارة الشركة المرقومة تجري بمعرفة الاشخاص الجائز موقفاً توكيلهم وعزلهم وتصلبهم. فهؤلاء الوكلاء هم مساوون للشركاء وغير الشركاء والموظفين وغير الموظفين

المادة الثالثة والعشرون ان المديرين هم مسئولون بحق اجراء الوكالة

المحولة لعهدهم فقط وليسوا بمدبونين وكافلين تعهدات الشركة بسبب ادارتهم امور الشركة

المادة الرابعة والعشرون ان ذوي الحصص ليسوا ضامين ضرراً وخسارة اكثر من الحصص التي وضعوها في راس مال الشركة

المادة الخامسة والعشرون ان راس مال الشركة غير المسماة يقسم الى اسهم والاسهم ايضاً الى حصص متساوية المبالغ

المادة السادسة والعشرون ان سندات اسهم الشركة المنظمة بناءً على ان لا يكون مصرحاً فيها باسم اصحاب سندات الاسهم. اي من وجدت في يد يكون هو المتصرف بسهمها وبيعه ايضاً يكون بتسليم السند

المادة السابعة والعشرون ان سندات اسهم الشركة المنظمة بناءً على ان يكون مصرحاً فيها باسم اصحاب سندات الاسهم يجب ان تكون مفيدة بدفاتر الشركة ومبيها ايضاً يكون باعطاء شرح ممضى عليه في حاشية السند من طرف الشركة وبقيده بدفاتر الشركة

المادة الثامنة والعشرون ان الشركة غير المسماة بعد ان يكون في اول الامر اعطي الاذن بعقدتها وتنظيمها بموجب فرمان. ينبغي ان يتقدم سند المفاولة الذي يترتب بين الشركاء. واذا لم نجد بضمونه شروط وقيود مضرة في الملك والامة وصدر باجرائها ارادة سنية سلطانية يجوز حينئذ تنظيم واجراء تلك الشركة

المادة التاسعة والعشرون ان راس مال شركات القومانديت يعني التي على طريق الوصاية يجوز ايضاً ان يقسم الى اسهم ولكن يلزم ان تراعى وتوفي بها جميع القواعد والنظامات الموضوعة بحق القومانديت

المادة الثلاثون ان سندات الشركات المتعقدة وهي القولاتنبيق يعني المسماة بالعمومية والقومانديت التي بطريق الوصاية المحررة بمعرفة محكمة التجارة او فيما بين الشركاء بامضاءاتهم فقط. هي معتبرة ولكن السندات المفضاة بامضاءات الشركاء فقط يجب ان تكون بمقدار عدد اصحاب الحصص. وسندات كهذه منظمة

فما بين الشركاء يجب ان تكون على سيق واحد ويصرح ويبين بكل منها عدد اصحاب الحصص كم شخص هم . وعدد السندات التي اعطيت ولكن ان كانت تلك السندات نظمت بمحكمة التجارة وتقيدت في دفاترها فلا حاجة لتحرير عدة نسخ منها بل تكفي نسخة واحدة

المادة الحادية والثلاثون ان صكوك الشركة غير المسماة يجب ان يصير تنظيمها بمعرفة المحكمة وعقيب ذلك يلزم ان يصير العرض والاستئذان عنها

المادة الثانية والثلاثون من اللازم ان يتصرح في جميع سندات مقولة الشركات الكائنة من قبيل شركة القول للنتيف يعني العمومية والقومانديت يعني التي بطريق الوصاية . اولا اسماء والقبائل الشركاء بالنفل غير الذين هم اصحاب حصص بالاسم بطريق الوصاية . وكيفية حالم ومحل اقامتهم . ثانيا عنوان تجارة الشركة . ثالثا اسماء الشركاء المأذونين من طرف الشركاء بروية الامور والادارة والامضاء . رابعا كيفية راس المال سواء كان دُفع او سوف يدفع اسهما . او كان من قبيل الوصاية المعبر عنها بالقومانديت . خامسا تواريخ ابتداء الشركة وانتهائها وبدون ان يصرح باسم الشخص الذي هو صاحب راس المال يعني القومانديتير يصبر قيد سندات المقولة المذكورة في محكمة التجارة ويمرر اعلانها

المادة الثالثة والثلاثون ان سند المقولة المنظم بحق عند شركة ما اذا تمحرر رسميا يصادق عليه وبمضي من طرف محكمة التجارة واما سندات المقولة التي لم تمحرر رسميا بل امضيت بامضاء المتشاركين فان كانت بحق شركة ما من شركات النوع الاول المعبر عنها بالقول للنتيف تمضي من عموم الشركاء . وان كانت من قبيل شركات النوع الثاني المعبر عنها بالقومانديت سواء كانت منقسمة الى اسهم وحصص او غير منقسمة تمضي من الشركاء المتكافلين او مدبري الامور

المادة الرابعة والثلاثون ان الارادة السنية السلطانية الصادرة بحق عند شركات الانونيم يعني غير المسماة وسند مقولة الشركة يلصقان على حائط محكمة التجارة وهكذا يعلن الاثنان سوية بوقت واحد

المادة الخامسة والثلاثون بعد تكميل وانضاء مدة كل شركة . اذا لزم

تقريرها وامتدادها تكرارا يجب ان يثبت ذلك في صكوك اصحاب الحصص وفي هذه الصكوك كما وفي السند المبين عقد كل شركة وفي جميع السندات المتضمنة فسخ الشركة قبل مدتها المخصصة وعند كل تبديل يحصل في الشركاء وكف يدهم وانسحابهم من الشركة وبكل الشروط والعقود الجديدة التي يصير وضعها مع اختلافها وبكل اختلاف يحصل بتبديل عنوان المحل ينبغي ان تتراعى الشروط والقواعد المبينة في المادة ٢٢ و٢٣ المحررين اعلاه . وبافتراض عدم اتمام ذلك تكون مقاولاتهم غير معتبرة . ولكن هذا الاهمال لا يؤخذ سببا ووسيلة لابطال حقوق المدعين الخارجين عن الشركة

المادة السادسة والثلاثون ما عدا ثلاثة انواع الشركات المحررة اعلاه ان شركات التجارة على وجه الخاصة هي معتبرة ومقبولة ايضا حسب القانون

المادة السابعة والثلاثون ان وجود هذه الشركات بحق فعل تجاري واحد او افعال متعددة ومتنوعة . وماهية الاشياء والاموال المبينة عليها كما ان صورة تركيبها والحصص الشائعة لكل من الشركاء بها جميع ذلك موقوف على الشروط والمقاولات المتعقدة فيما بين اصحاب الحصص

المادة الثامنة والثلاثون ان اثبات الشركات التي بطريقة الخاصة يكون بابرار دفاتر التجارة والمكاتب

المادة التاسعة والثلاثون ان الشركات التي على سبيل الخاصة ليست محتاجة الى التكاليف والقواعد الرسمية المرعية الاجراء بحق باقي الشركات

المادة الاربعون كل المنازعات التي تقع بين الشركاء بحق مصلحة الشركة ترى وتنفصل بمعرفة مميزين

المادة الحادية والاربعون ان الدعوى التي ترى بمعرفة المميزين يجوز نقلها الى محكمة التجارة اذا لم يكن سبق الشرط بحقها من الطرفين المتنازعين على ان لا يصير التشبه من طرفها بكيفية استدعاء نقلها الى محكمة التجارة . او بكيفية الغاء وعدم اجراء الحكم والاعلامات

المادة الثانية والأربعون ان نصب وتعيين المميزين يكون بسندات ممضاة من الطرفين المتنازعين او بمعرفة محكمة التجارة

المادة الثالثة والأربعون ان المهلة التي تُعطى لاجل اصدار الحكم والاعلام تُعين من الطرفين المتنازعين عقيب نصب المميزين وان لم يحصل اتفاق بينهما بخصوص المهلة فمحكمة التجارة تُعين ذلك

المادة الرابعة والأربعون اذا احد الشركاء او بعضهم امتنع عن تعيين المميزين يُبادر الى تعيينهم رسماً من طرف محكمة التجارة

المادة الخامسة والأربعون ان اوراق ومذكرات الطرفين المتنازعين المتعلقة بدعاويهما يسلمانها الى يد المميزين بدون ان يؤخذ عنها مجلساً اي رسم وتكلف كان

المادة السادسة والأربعون ان الشريك الذي يتأخر عن تسليم الاوراق والمذكرات يتنبه عليه في ان يسلمها في مدة عشرة ايام

المادة السابعة والأربعون قضية تطويل وتديد الوعدة لاجل تسليم الاوراق عند الاقتضاء هي بامكان المميزين

المادة الثامنة والأربعون اذا لم تُعطَ مهلة جديدة او انقضت المهلة الجديدة . فمن صلاحية المميزين ان يروا الدعوى ويحكموا بها على مقتضى الاوراق والمذكرات التي تسلمت لهم

المادة التاسعة والأربعون عند وقوع اختلاف آراء فيما بين المميزين يتعين مميز آخر من طرف المميزين اذا لم يكن مذكوراً اسم مميز آخر في صك المناولة ولكن اذا لم يتفقوا على انتخابه يتعين من طرف محكمة التجارة

المادة الخمسون ان حكم واعلام المميزين يلزم ان يكون مبنياً على الاسباب والدلائل ويجري بعينه بدون ان يكون قابلاً للتعديل والتغيير اصلاً وبامر ناظر التجارة يتنفيذ وتسجل بمحكمة التجارة وفي مدة ثلاثة ايام يصير تسليمه

واعطائه (حاشية) المراد من الاسباب والدلائل المبينة في المتن يعني ينبغي ان يتبين في الاعلام المحرر بخصوص المحكوم به تطبيقاً لاية مادة من مواد القانون التجاري قد صارت رويته وحكم به .

المادة الحادية والخمسون عند وفاة احد الشركاء تنفخ شركته وتجبر الورثة على روية محاسباته المنعقدة المختصة بالتجارة في محكمة التجارة وفقاً للشروط المحررة اعلاه على موجب المفاولات والفونطرانات التي عقدها قبلاً مع شركائه

المادة الثانية والخمسون ان دعاوي الصغير التي ترى بمعرفة مميزين بداعي منازعات متعلقة بشركة التجارة . فصيانة للصغير مجبور الوصي ان يدعي بنقلها تكراراً الى محكمة التجارة (حاشية) من مقتضى الارادة العلية ان اموال شريك متوفٍ كهذا تظهر بعد المحاسبة اذا وجد له ورثة صغار لا تعطى للورثة بل صيانة لليتيم تعطى للتركة .

الفصل الرابع

* في بيان تجارة القوميسيون يعني بطريق الوصاية *

المادة الثالثة والخمسون ان القوميسوني يعني الذي يتعاطى التجارة بطريقة الوصاية يطلق على ذاك الذي يجري معاملات تجارته باسمه او بعنوان شركة ما لحساب احد الموكلين له

المادة الرابعة والخمسون كل قوميسوني يكون دفع دراهم سلفية لاجل الامتعة المرسله له من محل آخر برسم المبيع لحساب احد موكله فهذه الدراهم التي دفعها سلفاً وفائضها ومصاريفه له الحق ان يتقدم على الجميع بامر استيفائها وذلك باخراجه اياها من قبضة الامتعة ولكن عليه ان يثبت بان الامتعة المذكورة موجودة في مخازنه او مودعة في مخزن كمرك البلدة تحت تصرفه وارادته . وان كانت لم ترد الامتعة بعد فعليه ان يثبت بان الامتعة أرسلت له بموجب سند حمولة السفينة المعبر عنه ببوليصة ديقاربوق

المادة الخامسة والخمسون ان الامتعة اذا كانت تصرف لحساب الموكل وصار تسليمها وتسليمها فالتاجر القوميسيوني يتقدم ويرجع على باقي اصحاب دين الموكل المذكور بامر استيفائه الدراهم التي يكون اسلفها مع الفائض والمصاريف من ثمن تلك الامتعة

الفصل الخامس

* في بيان القوميسيونيين والامنا المامورين بنقل وايصال الاشياء براً وبحراً *
المادة السادسة والخمسون كل امين وقوميسيوني مجبور في ان يقيّد بدفاتر اليومية جنس ومقدار وكيفية اثمان الامتعة والاشياء المأموور بنقلها وايصالها براً وبحراً

المادة السابعة والخمسون ان الامتعة والاشياء المسلمة للامين والقوميسيوني كما محرر اعلاه اذا لم يحصل مانع قوي وسبب حقيقي فهو ضامن ايصالها لحملها بمدة المهلة المحررة والمعينة بقائمة الارشالية

المادة الثامنة والخمسون اذا ضاعت وتلفت الامتعة والاشياء او تعطلت من المطر والرطوبة فالامين والقوميسيوني هو ضامن ذلك ان لم يكن موجوداً شرط في قائمة الارشالية بخالف ذلك او ان لم يكن حصل سبب قوي خلاف العادة

المادة التاسعة والخمسون ان الامتعة والاشياء التي صار تسليمها او تحويلها الى القوميسيوني والامين اذا حوّل امر نقلها وايصالها الى قوميسيوني وامين غيره وكان تسليمها وحوالها بانضمام راي التاجر الاصلي الذي سلمها وحوالها فبالضرر الذي يحصل يكون القوميسيوني الاول بريئاً منه وانما اذا كان اجري ذلك برأيه الخصوصي فالضرر والخسارة يعودان عليه

المادة الستون ان الاشياء بعد ان تكون خرجت من مخزن البائع او الشخص المرسل . ان ضاعت في اثناء الطريق فالضرر الذي يحصل يعود على صاحب المال الاصلي اذا لم تكن بينهم مقالة مغائرة لذلك ولكن يحق لصاحب المال ان يدعي على الامين والقوميسيوني والمكاري الذي نقلها

المادة الحادية والستون ان السند المعبر عنه بقائمة الارشالية هو السند الحاوي المناولة فيما بين الشخص المرسل المال وبين المكاري وكذلك بين الشخص المرسل المال وبين القوميسيوني والمكاري والامين

المادة الثانية والستون ينبغي ان يكون بقائمة الارشالية المذكورة تاريخاً ويحرر ويندرج بها مقدار وجنس الاشياء التي ستقبل ونوع الاضونة اي الطرودة ومدة الايام التي سيصير ايصالها بها لحملها مع بيان اسم وشهرة القوميسيوني والامين المتعهد بنقلها وبيان محل اقامته وتلك الاشياء لمن يكون تسليمها واسم وشهرة المكاري ومحل سكنه ومقدار اجرة النقلة وكيفية التضمينات اللازم دفعها بفرضية عدم توصيلها بظرف المدة التي تتعين وهكذا تُمضي القائمة المذكورة من طرف القوميسيوني والامين او الشخص المرسل وتصدر الاشارة على حاشية السند عن نومروه وعلامة الاشياء المرسله ويتقيد السند المذكور بعينه في دفتر القوميسيوني والامين

المادة الثالثة والستون ان الاشياء التي تنقل بواسطة المكاري اذا اصابها ائلاف لاسباب خلاف العادة او حصل ائلاف من منقضى جنس تلك الاشياء او تلفت بداعي ظهور مانع قوي ففي هذه الحالات لا يلتزم المكاري بشيء من ذلك الائلاف وانما ما عدا ذلك فكل تلف يحصل ضامنه المكاري

المادة الرابعة والستون ان الاموال والاشياء التي ما امكن ايصالها لحملها ببيعها للمعين وذلك بداعي ظهور سبب خلاف العادة فالمكاري ليس بمسئول لجهة تجاوز مهلتها

المادة الخامسة والستون بعد ان تكون سلمت الاموال والاشياء المنقولة واعطيت اجرها وكراؤها ايضاً فان حصل ادعاء ما يحق للمكاري فهو غير مسئوع

المادة السادسة والستون عند وقوع المنازعة على الاشياء المنقولة بمعرفة المكاري والامتناع عن قبولها ترسل جماعة من اهل الخبرة بصفة مامورين

من طرف محكمة التجارة وبعد معاينة تلك الاشياء وتحقيق وتبيان حقيقة حالها فان دام الاصرار على عدم قبولها بحكم بفرمان عال بتوقيفها بطريق الامانة او بنقلها الى محل ما مومن نظير الكبرك لكي تحفظ به وببيع مقدار منها لاجل تادية اجرة نقلتها

المادة السابعة والستون الشروط والاحكام المبينة بالمواد السالفة الذكر هي مرعية الاجراء بحق روسيا السفن ومديري الديليجانس وعربات الكرى وكل الذين ينقلون الاشياء اجمع

المادة الثامنة والستون اذا اقتضى الامر لاقامة الدعوى على الامين والمكاري بداعي ضياع الاشياء المنقولة ونقلها وكانت تلك الضائعات والاتلافات حدثت ضمن المالك المحروسة فبعد مرور سنة اشهر على الكثير ممنوع استماع تلك الدعوى وان كانت حدثت في البلاد الاجنبية فالمنوعة تعتبر من بعد مرور اثني عشر شهراً وان كان ذلك الادعاء ناشئاً عن ضائعات تعتبر المهلة من يوم المباشرة بنقل الاشياء وان كان ناشئاً عن تلف فيصير الاعتبار من يوم تسليمها وتسليمها وانما اذا ظهر ان تلك الوقوعات نشأت عن حيلة وخيانة ففي اي وقت كانت تمكن اقامة الدعوى وحيثئذ المهل المذكورة لا تعد مانعة لروية الدعوى.

المادة التاسعة والستون مادة البيع والشراء ان كانت رُبِطت بسند جرى في المحاكم الشرعية والمجالس القانونية او بسند ممضي بامضات الطرفين او وجد بها اوراق نوطات ممضيات فيما بين الماسرة والذين باخذون ويبيعون بوالس لحساب الاخرين او صار قبولها بقطع الوثائق على مقتضى القائمة المعبر عنها بفاتورة فائبات مواد ذلك البيع والشراء يكون مقبولا ومسهوعا في ابراز السند والبوصله والقائمة المذكورات وفي اراءة مكاتب الخابرة ودفاتر الطرفين وثبتت ايضا باقامة الشهود اذا وجد ذلك مناسبا لدى محكمة التجارة

الفصل السادس

* في بيان اصول البوالس المتداولة بين التجار *

المادة السبعون ان البوليصة التي تُسحب من محل على محل لا بد ان يكون لها تاريخ ومصرحا بها بمقدار المبالغ التي ستدفع واسم الشخص الذي سيدفع الدراع واي متى وفي اي محل سيصير دفعها . ويلزم ان يتبين بها هل ان القيمة التي تقابلها عبارة عن نفود وامتعة او عن كونها محسوبة لحساب ما او عن جهة اخرى . ويذكر بها بوجه صريح هل انها منوطة بامر شخص غائب او هي بتصرف الساحب وكذلك ان كان لها نسخة واحدة او اثنان او ثلاث او اربع او اكثر من ذلك فهذا ايضا يذكر بها ويصير البيان عن كونها ذات كم نسخة هي

المادة الحادية والسبعون يجوز ان تكون البوليصة مسحوبة على شخص ما ويندرج بها ان قيمتها تدفع من شخص اخر او من فلان المقيم ببلد اخرى كما انه يجوز ايضا ان تكون مسحوبة بموجب امر شخص اخر وتكون مسحوبة لحسابه

المادة الثانية والسبعون ان المحل المسحوبة منه البوليصة ومحل دفعها واسم الشخص المسحوبة عليه وصنفته بفرضية تحرير مادة منها في البوليصة بصورة غير مقارنة الحقيقة فلا تعتبر هكذا بوليصة بحكم اوراق البوالس بل تعد كأنها سند عادي

المادة الثالثة والسبعون يقتضي ان يصير تجهيز وتحضير قيمة ما يقابل البوليصة من طرف صاحب البوليصة وان كانت مسحوبة لحساب شخص اخر فتصير مداركة ذلك من طرفه . وعند الاقتضاء صاحب البوليصة لحساب غيره لا يقدر ان يخلص من ضمانه قيمتها دائما الى المسحوبة له او الى اصحاب الحوالات بعده

المادة الرابعة والسبعون عند حلول اجل البوليصة يجب ان يكون موجودا بذمة المسحوبة هي عليه الى الساحب او الى من امر بسحبها مبلغ مقداره على القليل بقدر قيمة البوليصة

المادة الخامسة والسبعون عندما تُقبل البوليصة باستفاد من كيفية قبولها ان ما يقابل قيمتها هو موجود. وهذا دليل كافٍ عند اصحاب الحوالات الواضعين الامضاء بظهرها. وبفرضية قبول البوليصة او عدم قبولها فطالما انها لم تندفع بميعادها يترتب على ذمة صاحب البوليصة فقط ان يثبت في انه كان موجوداً بذمة الذين سُحبت عليهم البوليصة ما يقابلها. واذا لم يثبت ذلك ولو ان ورقة البروطيستو جرت بعد مهلتها المعينة ايضاً فلا تبرا ذمته من ضمان قيمتها

المادة السادسة والسبعون ان صاحب البوليصة والمجبرين هم كافلون بعضهم بعضاً لاجل قبول البوليصة وتاديتها بميعادها

المادة السابعة والسبعون ان عدم قبول البوليصة يثبت بالسند المعبر عنه بالبروطيستو

المادة الثامنة والسبعون عندما تبرز البروطيستو بعدم قبول البوليصة يقدر كل صاحب حوالة ان يطلب وياخذ من صاحب الحوالة الذي يكون وضع الامضاء قبله كفيلاً او رهناً لكي يكون اميناً على دفعها بميعادها وذلك ايضاً يطلب من الذي قبله حتى يصل الى الساحب ولا يعكس اعني لا يقدر صاحب الحوالة المتقدم ان يطلب من المومخر كفيلاً ورهناً. وكل من لا يعطي كفيلاً او رهناً مجبور ان يدفع قيمة البوليصة مع مصاريف البروطيستو والريفا ميبو يعني مصاريف الاعادة

المادة التاسعة والسبعون ان الشخص الذي يقبل بوليصة بضحي متعهداً بدفع مبلغها بلا ريب ولو ان الساحب كان افلس قبل قبولها والذي قبلها ما احاط علماً بذلك فمع هذا ايضاً لا يحق له ان ينكل عن القبول ويمتنع عن دفع دراهمها

المادة الثمانون ان كيفية قبول البوليصة يجب ان يكون مصادقاً بالامضاء وفي بيان تعبير كلمة مقبولة وان كان لها وعدة بعد الاطلاع يوماً واحداً او اياماً عديدة او شهراً او اشهرًا متعددة يجب ان يتصرح تاريخ قبولها واذا لم يكتب اليوم المقبولة فيه يجب ان تندفع قيمتها بحلول ميعادها اعتباراً من تاريخها

المادة الحادية والثمانون اذا لم يكن دفع قيمة البوليصة بعمل اقامة قابلاً بل بعمل آخر يجب على القابل ان يبين محل اقامة من يدفعها لكي يجري المفتضي بفرضية عدم دفعها

المادة الثانية والثمانون ان قبول البوليصة لا يجوز ان يكون معلقاً بشرط ما ولكن يجوز ان يُحصر القبول بمقدار من المبالغ المعينة في البوليصة وفي هذه الحالة يجب على حاملها ان يجري البروطيستو على المبالغ الباقية

المادة الثالثة والثمانون يلزم قبول البوليصة في حال ابرازها وعلى الكثير في مدة اربع وعشرين ساعة واذا مرت الاربع والعشرون ساعة ولم تُرد تلك البوليصة سواء قبلت او لم تُقبل فالذي اوقفها تبقى عليه وبقي مسئولاً بضررها وخسارتها لدى حاملها. (في هذا البند يفترض ان البوليصة تسلمت الى المسحوبة عليه وايضاها عندئذ لكي يعلم عليها اما بالقبول واما بعدمه)

المادة الرابعة والثمانون اذا جرى بروطيستو بعدم قبول البوليصة يجوز قبولها من طرف شخص آخر بتوسط اعتباراً لساحبها او لاحد الذين قبلوا حوالتها بوضعهم الامضاء بظاهرها ولكن يجب ان تذكر كيفية التوسط في ورقة البروطيستو وتُضَي من طرف المتوسط

المادة الخامسة والثمانون ان الشخص المتوسط ملزوم ان يخبر بتوسطه من قد توسط لاجله بلا امهال

المادة السادسة والثمانون ان البوليصة المسحوبة على شخص ما وان تكن قبلت من غيره بطريقة التوسط مع هذا يحق لحاملها ان يدعي على صاحبها وعلى الذين قبلوا حوالتها واقباً جميع حقوقه

المادة السابعة والثمانون تسحب البوليصة بناءً ان تندفع بحال ابرازها او بعد ابرازها بيوم او بايام واشهر متعددة او من بدء تاريخها بيوم او بايام واشهر متعددة وايضاً باليوم المعين من كل شهر وبوقت معروف وبخصوص نظير البنابر (سوق مشهور يفتح بوقت معلوم كسوق طنطة وسوق عكاظ)

المادة الثامنة والثانون ان البوالس المشروط ان يكون دفعها اويسته
يعني بحال الاطلاع تندفع في آن ابرازها

المادة التاسعة والثانون ان البوليسة المحبوبة بناء على ان تندفع بعد
ابرازها يوم وبابام واشهر متعددة تعين وتخصص وعدتها اي اجلها من تاريخ
قبولها واما اذا لم تقبل وجرى عليها بروطستو عدم قبولها فمن تاريخه

المادة التسعون ان البوليسة التي وعدة دفعها في البنابر تستحق في اليوم
الذي هو قبل اليوم المخصص لختام البنابر واذا كانت مدة البنابر يوماً واحداً
فقط فيكون حلول اجلها في يوم ذلك البنابر

المادة الحادية والتسعون اذا استخفت وعدة البوليسة يوم من ايام
الاعباد المعدودة اعياداً حسب القانون تندفع في اليوم الواقع قبل ذلك العيد

المادة الثانية والتسعون ان جميع انواع المل المعطاة لاجل دفع البوالس
وهي التي من قبيل المراعاة والمساعدة وعادة البلدة هي ملغاة
(في بيان كيفية الجيرو يعني الحوالة)

المادة الثالثة والتسعون ان امتلاك البوليسة ينتقل من الواحد الى
الآخر بطريقة الحوالة (الجيرو)

المادة الرابعة والتسعون الحوالات التي تحرر في البوليسة يجب ان
تؤرخ ويبين فيها اخذ قيمة البوليسة واسم من قد دخلت بهدته

المادة الخامسة والتسعون ان كيفية الحوالة اذا لم توافق الشروط المبينة
في المادة السالفة الذكر فلا تكون من قبيل انتقال البوليسة بل تكون من قبيل
الوكالة الاعيادية

المادة السادسة والتسعون ممنوع هو ان يوضع تاريخ حوالة البوليسة
قبل يوم تحريرها وكل من ارتكب ذلك يعدّ مزروراً

المادة السابعة والتسعون من امضى البوليسة وقبلها ومن احالها جميعهم

يحبسون كفلاء بعضهم البعض نجاء حاملها

المادة الثامنة والتسعون كل تأدية البوالس وان يكن جارياً بطريقة
القبول والحوالة مع هذا عند الحوالة ان كان الحال له لا يعتمد الشخص الذي سيدفع
الدراهم بقدر ان يطلب وبأخذ كفيلاً احتياطاً من الخارج المعبر عنه باوال

المادة التاسعة والتسعون ان كفالة الاوال هذه اذا اعطيت من شخص
خارج فلا فرق بين ان تحرر في البوليسة او تربط بسند آخر وكفيل الاوال
هذا يضمن نظير الساحبين والمجلبين الكافلين والضامين بعضهم بعضاً ما لم تكن
سبقت مقالة اخرى فيما بين الطرفين

المادة المائة يجب دفع قيمة البوليسة من المسكوكات التي اشهر اليها بها

المادة المائة والواحدة الشخص الذي يدفع قيمة بوليسة قبل وعدتها
وحصل بمخها ادعاء بوقوع حيلة وفساد فلا يتخلص من المسؤولية وحينئذ يجب ان
تري الدعوى بمعرفة محكمة التجارة ويجرى عليها التدقيق لكي يعرف ان كان
الدفع معتبراً او غير معتبر

المادة المائة والثانية ان الذي يدفع بوليسة باستحقاقها ان لم يحصل عليه
المنع والتنبية من طرف ما يضمن بريء الذمة منها بالكفالة

المادة المائة والثالثة لا يجبر حامل البوليسة على اخذ مبلغها قبل استحقاقها

المادة المائة والرابعة دفع البوليسة هو معتبر اذا حصل على اية نسخة
سواء كانت الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او غير ذلك وانما يجب ان يحرر
على النسخة المدفوعة ان حكم النسخ الاخرى قد انقضى

المادة المائة والخامسة من يدفع دراهم البوليسة بموجب النسخة الثانية او
الثالثة او الرابعة او باقي النسخ لا يحصل على براءة ذمته ان لم يسترد النسخة التي
وضع عليها الامضا المحاوية قبولها

المادة المائة والسادسة لا تجوز المخالفة بتأدية البوليسة ما لم تكن البوليسة

منقودة او يكون ظهر افلاس حاملها

المادة المائة والسابعة ان البوليصة التي لم تقبل بعد اذا ضاعت بحق لصاحبها ان يطلب قيمتها بموجب النسخة الثانية والثالثة والرابعة وهلم جرا

المادة المائة والثامنة ان البوليصة الضائعة ان كانت وضعت عليها علامة التبول فامر تحصيل قيمتها بموجب النسخة الثانية والثالثة والرابعة يتوقف على اعطاء كفالة بامر وتبنيه محكمة التجارة

المادة المائة والتاسعة ان الذي اضاع البوليصة قبلت كانت او لم تقبل اذا لم يمكنه ابراز احدى النسخ الثانية او الثالثة والرابعة وهلم جرا يجب ان يدعي بمبلغ البوليصة الضائعة ويثبت من دفتره كونه صاحب البوليصة الحقيقي وبعد اعطائه الكفيل بحق له اخذ دراهمها

المادة المائة والعاشر اذا حصل الادعاء على تأدية البوليصة وفقاً لمنطوق المادتين المذكورتين وظهر امتناع (اي عدم موافقة الى الطلب من طرف الخصم) فصاحب البوليصة الضائعة يمكنه ان يحفظ ويصون كل حقوقه باخذ البروطستو وانما هذا البروطستو يجب ان يحرر بعد استحقاق البوليصة بيوم واحد ويخبر صاحب البوليصة ومحيلها بالطريقة والرسوم المدونة ادناه بحق اعلان البروطستو ضمن المهل المعينة

المادة المائة والحادية عشر صاحب البوليصة الضائعة يراجع الشخص الذي احالها قبله لكي يحصل على نسخها الثانية وذلك ايضاً يجب عليه ان يساعده عند الشخص الذي امضى حوالتها قبله بنوع انه بالتسلسل تتحجب اصحاب الحوالات الواحد بعد الاخر حتى يصير الوصول الى الشخص الاصيل الذي سحب البوليصة واما المصاريف التي تحصل بهذا السبب يتحملها الذي اضاع البوليصة

المادة المائة والثانية عشر ان حكم الكفالة المحررة في المادتي ١٠٨ و ١٠٩ المندرجين اعلاه يدوم مدة ثلاث سنوات ففي اثناء المدة المذكورة اذا لم يظهر ادعاء ومطالبة بنوع من الانواع يضيى حكم الكفالة منسوخاً بالكلية

١٢٨ المادة المائة والثالثة عشر المبالغ التي تعطى من اصل مبلغ البوليصة على الحساب تسقط عن ذمة صاحب البوليصة ومحيلها والمبلغ الباقي منها يجب على حامل البوليصة ان يجري بحتو البروطستو

المادة المائة والرابعة عشر ليس بيد المحكام اعطاء المهلة لدفع قيمة البوليصة

المادة المائة والخامسة عشر ان دراهم البوليصة التي أُجري عليها بروطستو يسوغ دفعها من شخص آخر بطريقة التوسط حرمة صاحب البوليصة اولا احد الذين قبلوا حوالتها ويلزم حينئذ ان تصرح كيفية التوسط والدفع في عبارة ورقة البروطستو او في ذيلها

المادة المائة والسادسة عشر كل من يدفع دراهم بوليصة ما بطريقة التوسط تنتقل اليه حقوق حاملها فالتوسط ملزوم ايضاً ان يراعي الرسوم والفوائد التي واجب ان يجريها حالاً الحامل . واذا دُفعت قيمة البوليصة بطريقة التوسط لحساب الساحب فتضيى ذمة جميع اصحاب الحوالات برتبة واذا دفعت بالتوسط حرمة لاحد اصحاب الحوالات فكل من جاء بعد من اصحاب الحوالات تبرأ ذمته واذا ظهر كثيرون يطلبون دفع قيمة البوليصة بطريقة التوسط فيقدم ويترجى على الجميع ذاك الشخص الذي يتعهد بتبرئة ذمة اشخاص اكثر من غيره ولكن الشخص المسحوبة عليه البوليصة في الاصل الذي صار سبباً لانتفاذ البروطستو نظراً لعدم قبولها منه اذا طلب ان يدفع دراهمها فيقدم على جميع الطلاب

المادة المائة والسابعة عشر ان حامل البوليصة المسحوبة من جهات بلاد اوروبا البرية ومن جزائرها ومن سواحل افريقية الشمالية المعين دفعها في البلاد العثمانية بعد الاطلاع عليها اولي عايد يوم او شهر او ايام او اشهر متعددة يجب عليه ان يدعي بدفعها او بقبولها بمدة ستة اشهر من تاريخها واذا لم يدعي فيضيى محروماً من حق الادعاء على اصحاب الحوالات وعلى صاحب البوليصة الاصيل الذي يكون قد اوصل قيمتها ولكن يعتنى من ذلك راس الرجا الصالح حتى سواحل جنوبي افريقية فالبولس المسحوبة منها تمتد المهلة للادعاء بها سنة واحدة

وكذلك مهلة الادعاء بالبوالس المسحوبة من بلاد اميركا البرية ومن جزائرها ومن بلاد الهند وجزائرها وفي الجملة من كل البلاد البعيدة الى البلاد العثمانية فانها تمتد الى سنة واحدة

وهكذا ايضا حامل البوليصة المسحوبة من بلاد الدولة العلية اللازم دفعها في الديار الاجنبية اذا اهل الادعاء بدفعها او بقبولها باثناء المهلة الموضوعة والمعينة بالنظر الى مسافة البلاد البعيدة كما هو اعلاه يضمن محروماً من كل حقوقه كما تقدم الشرح ولكن في اثناء المحاربة تضاعف المهل المذكورة . ولكن اذا سبق فيما مضى بائع وشاري البوليصة وايضاً فيما بين اصحاب الحوالات اجراء مفاوضات مخصوصة لا تطابق الاصول المذكورة فلا يطرأ عليها خلل بداعي هذه النظامات

المادة المائة والثامنة عشر يجب على حامل البوليصة ان يطلب تأدية نفودها في يوم حلول ميعادها

المادة المائة والتاسعة عشر اذا حصل الامتناع عن تأدية البوليصة في حلول ميعادها فيلزم في ثاني يوم استحقاقها ان يدعي بعدم دفعها بعمل السند المعبر عنه بالبروطستو وانما اذا صادف ذلك في يوم عيد من الايام المعدودة حسب القانون اعياداً فيؤخر ذلك العمل الى اليوم الثاني

المادة المائة والعشرون ان حامل البوليصة ولو اجرى قبلاً البروطستو بعدم القبول او بداعي وفاة الشخص المسحوبة عليه البوليصة فلا يعفى من اتخاذ بروطستو اخر من اجل عدم الدفع وان افلس قابل البوليصة قبل حلول ميعادها فيبقى لحاملها ان يجري عليها البروطستو ويدعي بمبلغها

المادة المائة والحادية والعشرون ان حامل البوليصة التجاري عليها بروطستو عدم الدفع قادر على الادعاء باخذ الكفالة على صاحب البوليصة وعلى كل من اصحاب الحوالات فرداً فرداً او على مجموع اصحاب الحوالات والساحب معاً جملةً وهكذا اصحاب الحوالات بقدر كل منهم ان يدعي باخذ الكفالة على الوجه المشروح من الذين احوالوا البوليصة قبله او من الساحبين

المادة المائة والثانية والعشرون ان حامل البوليصة (المراد التجاري عليها بروطستو عدم الدفع) اذا ادعى على من احوالها له فقط فيلزم ان يبلغه البروطستو وان لم تحصل ناديتها فيلزم ان يدعوه الى المحكمة بمدة خمسة عشر يوماً من تاريخ البروطستو ان كان مقيماً بمحل تبعد مسافته مرحلة واحدة وان كان بائع البوليصة مقيماً بمحل تبعد مسافته عن المحل الذي يجب ان تندفع فيه قيمة البوليصة اكثر من مرحلة واحدة يجب امتداد المهلة باضافة ثلاثة ايام عن كل مرحلة زائدة

المادة المائة والثالثة والعشرون عندما تجري بروطيستات على البوالس المسحوبة في بلاد الدولة العلية ومشروط ناديتها في الجزائر الخارجة عن بلاد الدولة العلية البرية وفي بلاد بعيدة او في البلاد الاجنبية فالمهلة المعينة لاجل قيام الدعاوي على ساحبي البوليصة وعلى الذين قبلوا حوالتها المقيمين ببلاد الدولة العلية هي هذه كما يأتي بيانه في قبرص واكرت وباقي الجزائر الواقعة في البحر الابيض تعتبر المدة شهرين وفي مصر واسكندرية والبلاد الواقعة في تلك النواحي اربعة اشهر وفي بلاد تونس وطرابلس وبلاد الجزائر خمسة اشهر وفي البلاد الاجنبية الواقعة في اوروبا اربعة اشهر وفي قطعتي افريقيا واسيا الهند سنة واحدة وفي اثناء المحاربة تعتبر جميع المهل المذكورة ضعفين

المادة المائة والرابعة والعشرون اذا حامل البوليصة تصدى للادعاء على صاحب البوليصة والمقبلين عموماً ايضاً بحق له الادعاء لحد انقضاء المهل المذكورة اعلاه واذا حامل البوليصة ادعى بها في اثناء المهلة المذكورة على الوجه المشروح واخذ حقه فالذي يكون دفع الدرام بحق له ان يدعي على اصحاب الحوالات الذين قبله او على ساحبي البوليصة اجمالاً وافراداً ويكون ذلك متسلسلاً بحق كل مدعى من محيل الى اخر لحد ان يصير الوصول الى الساحب وابتداء المهلة المذكورة يعتبر من ثاني يوم اقامة الدعوى من طرف كل مدعى

المادة المائة والخامسة والعشرون بعد انقضاء المهل الموضوعة كما مبين اعلاه لاجل عمل البروطستو وطالب الكفالات على البوالس المعينة ناديتها حين الاطلاع

او لوعة يوم وشهر او ايام وشهور فحامل البوليسة لا يبقى له حق اصلاً ولا بوجه من الوجوه في الادعاء على اصحاب الحوالات

المادة المائة والسادسة والعشرون اصحاب الحوالات ايضاً كل بحسب رتبته من بعد انقضاء المهل المذكورة لا يبقى له حق في دعوى الكفالة على الذين احوالوا لهم البوليسة

المادة المائة والسابعة والعشرون وكذلك (يعني عند عدم اجراء البروطستو والادعاء بالاقوات المار ذكرها) اذا قدر صاحب البوليسة ان يثبت بانه اوصل ما يقابل قيمتها في حلول ميعادها لا يبقى حيثن حق لحامل البوليسة ولا لاصحاب الحوالات في الادعاء عليه لكن يبقى الحق لحامل البوليسة في الدعوى على من سحبت عليه البوليسة فقط

المادة المائة والثامنة والعشرون بعد انقضاء المهل المحررة والمعيّنة اعلاه لاجل تحرير وعلان صك البروطستو ولاجل تقديم الدعوى الى المحكمة اذا صاحب البوليسة او احد اصحاب الحوالات استولى على مبالغ منها نقداً او على حساب ما او من مال كان مخصوصاً لتأدية تلك البوليسة فتتلفى قضية عدم صلاحية الدعوى المذكورة في المواد الثلاث المار ذكرها ويعود الحق لحامل البوليسة في كل الوجوه في ان يدعي على الشخص الذي يكون استولى على ذلك المبلغ

المادة المائة والتاسعة والعشرون ان حامل البوليسة التجاري عليها بروطستو عدم الدفع عندما يبادر الى طلب كفيل امنية لقيمته اذا ظفر بمال ودرهم ودبون تختص بساحب البوليسة وقابلها ومجملها يمكنه ان يحجزها بمعرفة محكمة التجارة

المادة المائة والثلاثون ان اوراق البروطستو التي يجب اجراؤها بداعي عدم قبول البوليسة او عدم تاديتها يجب ان تحرر بمحكمة معروفة او بمعرفة المجلس بعد ايجاد الشخص المطلوب منه تاديتها وعند الانقضاء ايضاً الشخص المحال له دفعها في الدرجة الثانية المعبر عنه بالاليزونيا وتحقيق قبوله

وامتناعهم عن الدفع مع مراعاة شروط البروطستو اللازمة (راجع المادة ٨٥ من ذيل القانون)

المادة المائة والحادية والثلاثون ان المواد التي يجب ان ترقم في صك البروطستو هي عبارة عن تحرير عبارة البوليسة كلمة فكلمة وكيفية قبولها وحوالاتها وايضاً الاشخاص الذين سيقبلونها حين الانقضاء ومطالبة مبلغ البوليسة هل ان الشخص الذي سيدفع دراهمها حاضر او غير حاضر وكيفية عدم مقدرة الدفع وامتناعه عن وضع الامضاء (المراد وامتناعه عن القبول)

المادة المائة والثانية والثلاثون ان ابراز ورقة بصورة شهادة مأخوذة من بعض التجار او خلافهم عوض البروطستو المنبغي عملها حسب الشروط المبيّنة اعلاه لا يكون مقبولا ولا معتبراً على انه ان كان لا يوجد في تلك البلدة قنصلارية يعني محل اقامة وكلاء تجارة منصوبين ومعيّنين بموجب فرمان عال فالمنضبطة التي تبرز من مجلس تلك البلدة بحسب شروطها تعتبر ويعمل بها (راجع المادة ٨٥ من ذيل القانون)

المادة المائة والثالثة والثلاثون ان مأموري القنصلارية ملزمون ان يعطوا صورة صكوك البروطستو حرفياً وبقيدها باليوم والتاريخ لنفظة ولنفظة في دفتر مخصوص معدودة اوراقاً ومصححة ومرتب تطبيقاً للقواعد المرعية الاجراء بحق دفاتر التجار وعند وقوع شيء مغاير لذلك يجب ان يعزلوا من مأموريتهم ويكونوا مسئولين تجاه اصحاب الحقوقي بالعطل والضرر والمصاريف والفائض

المادة المائة والرابعة والثلاثون ان الذي يسمونه ريفاميو هي عبارة عن تلك البوليسة التي بوصولها لمحلها ما حصل قبولها فضلاً عن اجراء البروطستو عليها يسمح حامها بوليسة من جديد بقيمة مبلغها على الشخص الذي ارسلها له

المادة المائة والخامسة والثلاثون ان البوليسة التي جرى عليها

البروطستو ملزوم حاملها ان يسحب بوليصة من جديد يعبر عنها بالريتريت
لاجل تحصيل راس مال البوليصة المذكورة ومصاريفها وتفاوت الكامبيو من صاحب
البوليصة الاصلي او من احد المجهريين

المادة المائة والسادسة والثلاثون قضية الريكامبيو يعمل حسابه على
ساحب البوليصة الاصلية بالنظر الى فرق فيات الكامبيو من المحل الواجب ان
تدفع فيه تلك البوليصة الى المحل المسحوبة منه واما بحق اصحاب المحالات فيكون
اعتبار فرق الكامبيو من المحل الذي اعطيت فيه البوليصة من طرفهم او باعوها
فيه الى المحل المعين تاديتها فيه

المادة المائة والسابعة والثلاثون ان اعادة البوليصة تحتاج الى ريتريت
يعني قائمة المفردات المعبر عنها بحساب الاعادة

المادة المائة والثامنة والثلاثون ان قائمة حساب الاعادة يُسَطَّر فيها
اولاً راس مال البوليصة التي يكون جرى عليها البروطستو ثانياً بعض المصاريف
القانونية نظير مصاريف البروطستو والفومسيون والسمسة ورسم التبعة واجرة
المكتوب ثالثاً اسم الشخص المسحوبة عليه البوليصة بطريقة الريتريت وسعر الكامبيو
بالفيات الماخوذ بها ومن اللازم ان يصادق على ذلك من طرف سمسار
الكامبيو وفي المحلات التي لا يوجد بها سمسار كامبيو يكون التصديق من اثنين من
التجار وترسل البوليصة التي جرى عليها البروطستو مع ذات البروطستو او صورة
عن البروطستو مصادقاً عليها ولكن اذا كان سحب الريكامبيو على احد المجهريين
ينبغي ان ترسل ايضاً ورقة شهادة مبين بها سعر الكامبيو من المحل الواجب ان
تدفع فيه الى المحل المسحوبة منه

المادة المائة والتاسعة والثلاثون لا يجوز تحرير حسابات اعادة متعددة
لاجل بوليصة واحدة بل ان حساب الاعادة المذكور تكون رويته ونادية دراهايم
من محيل الى اخر حتى يصل اخيراً الى الشخص الذي يكون سحب البوليصة فتدفع
منه الدراهم تماماً وتجرى اصول الابرار

المادة المائة والاربعون لا يجوز تراكم الريكامبيو (١) بل كل من
اصحاب المحالات وايضاً صاحب البوليصة ملزوم ان يدفع ريكامبيو واحد فقط
المادة المائة والحادية والاربعون ان فائض البوليصة التي لم تدفع
يحسب اعتباراً من يوم عمل البروطستو

المادة المائة والثانية والاربعون ان فائض مصروف البروطستو
وباقى المصاريف القانونية يحسب اعتباراً من يوم اقامة الدعوى

المادة المائة والثالثة والاربعون ان حساب الاعادة اذا لم يرفق
بشهادة سمسار الكامبيو او التجار المسطورين في المادة ١٢٨ لا يعطى عنه فرق
فيئات الكامبيو الكاين فيما بين المحل المسحوب منه الكامبيو والمحل المرسل اليه بل
يدفع مع المصاريف على السعر الكائن في محل التسليم حين الدفع

المادة المائة والرابعة والاربعون ان النظامات باجمها المتعلقة بالوعدة
والمجهرو وبكيفية ضمانه الواحد الى الاخر وكذلك قضية اعطاء كفيل من الخارج
بوجه الاحتياط مع احوال التادية بالذات وبالتوسط وكذا البروطستو مع
واجبات حامل البوليصة وحقوقه ومادة الريكامبيو وقضية الفوائض وكل ما
هو متعلق في البوالس هي مرعية الاجراء ايضاً بحق التحويل المحررة على الامر يعني
بناء على ان تدفع لامر من يحولها الدائن

المادة المائة والخامسة والاربعون ان المحالات على الامر يجب ان تكون
مورخة بتاريخ ما مطلقاً ويذكر بها مقدار المبلغ المزمع دفعه مع ذكر اسم وشهرة
الشخص الذي سندفع لامر وبيان الوقت الذي سندفع فيه النقود ويتبين بها ايضاً
ان كان ذلك المبلغ من جهة استقراض او ثمن امتعة او من جهة حساب او
حوالة ما

المادة المائة والسادسة والاربعون ان الدعاوي الكائنة بحق سندات

(١) الريكامبيو هو فرق وتفاوت سعر الكامبيو بين البلدين الذي يكون دفعه حامل
البوليصة الغير المقبولة لاجل البوليصة التي سحبها جديداً كما محرر في المادة المذكورة

البوالس والتحاويل المضاة من التجار والبائعين والصيارف وايضاً التحاويل المعطاة لاجل مواد التجارة اذا مضى عليها خمس سنوات اعتباراً من تاريخ البروطستواو تاريخ الادعاء الاخير الحاصل في المحكمة هي غير مسموعة هذا اذا كان غير محكوم بها قبلاً او اذا كانت غير مثبتة ومختفة بسند دين خصوصي اخر غير ان الاشخاص المزعوم انهم مديونون اذا تكلفوا بحجب عليهم ان يسموا يميناً بانهم بريئون الذمة من ذلك الدين . وكذلك الورثة واصحاب العلاقات ايضاً يجب ان يحلفوا بانهم يعتقدون من دون ادنى مواربة بانه لم يبق شيء من ذلك الدين المدعى به (١)

(توجد فقرة قانونية بتاريخ ٢٤ ربيع الاخر سنة ١٢٨٧ واردة في الدستور معناها ان حكم هذه المادة بنهاها جار ايضاً بحق ورق البون المحرر بدون ذكر اسم) (القسم الثاني في بيان احوال الافلاس وهو يشتمل ايضاً على جملة فصول الفصل الاول في بيان واعلان الافلاس ويشتمل على عدة ابواب)

المادة المائة والسابعة والاربعون ان التاجر الذي اخذه واعطاؤه موافق لصنة التجارة اذا لم يقدر على تادية دينه الكائن بتلك الصنة يعتبر مفلساً

(الباب الاول بحق اعلان الافلاس)

المادة المائة والثامنة والاربعون كل مفلس ملزوم ان يخبر بافلاسه وكيل تجارة المحل المقيم به بموجب تقرير وذلك بمدة ثلاثة ايام اعتباراً من اليوم الذي به توقف عن الدفع . واليوم الذي ما قدر ان يعطى دينه فيه وفيه حصل قطع المعاملات هو داخل ايضاً بمهلة ثلاثة الايام المذكورة . وعند ظهور تفليس شركة ما عمومية المعبر عنها بالقوانين ينبغي ان يتصرح بتقرير الاخبار المذكور اسم ومحل اقامة كل من الشركاء المتكافلين

المادة المائة والتاسعة والاربعون من اللازم ان يكون تقرير اخبار الافلاس مرفقاً بالدفتري المعبر عنه بالبلا نشو واذا ما امكن اعطاء الدفتري المذكور من الواجب ان يبين سبب ذلك ومن اللازم ان يكون مندرجاً بدفتري البلا نشو المذكور مقدار وكية جميع اشياء واملاك المديون المنقولة وغير المنقولة وكية ديون

وذيمة وارباحه وخسائره ومصاريفه ويحصل الامضاء والتصديق على صحته من طرف المديون مع وضع التاريخ ايضاً

المادة المائة والخمسون ان كيفية الافلاس تعلن وتجري مؤقتاً حسب منطوق الحكم والاعلام الذي يعطى اما بناء على انهاء المفلس او على استدعاء واحد او اكثر من اصحاب الديون واما بناء على الفرار الذي يعطى ابتداء من محكمة التجارة ولكن اذا تبين بعد ذلك اقتدار المديون على ايفاء دينه وانه غير مفلس فيضحي حكم الاعلام المذكور منسوخاً

المادة المائة والحادية والخمسون ان تعيين وتخصيص اليوم الذي يرضى المفلس عاجزاً عن ايفاء دينه فكما هو مبين بالمادة المذكورة من اللازم ان يتعين وتخصص من طرف محكمة التجارة ابتكاراً او بادعاء المدعين ولكن اذا لم يتخصص على الوجه المحرر بصبر اعباره من تاريخ الاعلام الصادر باعلان الافلاس او من تاريخ يوم البروطستو

المادة المائة والثانية والخمسون يجب ان تخرج صورة عن الاعلامات التي تحرر كما هو مبين في المادتين المذكورتين وتعلن الكيفية من طرف محكمة التجارة وبحسب الاجماع ترسل اوراق مخصوصة الى المحلات التي تبين بها افلاس المفلس والى الاماكن الكائن بها اخذه واعطاؤه وشركائه وتعلق ايضاً بالمحلات اللازمة

المادة المائة والثالثة والخمسون ان المفلس المحكوم بافلاسه لا يبقى له حق بادارة املاكه اعتباراً من تاريخ افلاسه وفضلاً عن ذلك لا يقدر ايضاً ان يضع يده على الاملاك التي تنتقل الى عهده باثناء افلاسه وعلى هذه الحالة كل الدعاوي المتعلقة بمبيع املاك واشياء المفلس المنقولة والغير المنقولة وكلما يتعلق بها هو عائد وراجع الى الوكلاء ولكن يجوز استجلاب المفلس الى محكمة التجارة عندما تمس الحاجة لاستنطاقه في بعض خصوصيات

المادة المائة والرابعة والخمسون ان صدور الاعلام باعلان الافلاس يكون سبباً لمطالبة المفلس بايفاء ديونه التي لم تحل وعدتها بعد . وعند افلاس احد الذين

وضموا امضاءهم على تحويل اللامر او الذين قبلوا البوليسة او الذين سحبوا بوليسة ولم تقبل فلاشخاص الاخرون المتعهدون بالدفع ملزومون ان يعطوا كفيلاً بان يدفعوا بالميعاد هذا اذا لم يرجحوا تادية الدرام مجلاً بلا مهلة (١)

المادة المائة والخامسة والخمسون عند صدور اعلام الافلاس ينقطع عن الماسة فقط جميع فائض الديون غير الحاصلة على الامنية بطريق الامتياز والرهن والاستغلال واما فائض الديون الحاصلة على الامنية يدعى به من محصولات الاموال والاشياء التي حصل رهنها وتسليمها قبلاً لاصحاب الديون بطريقة الامتياز والرهن والاستغلال (٢)

المادة المائة والسادسة والخمسون ان جميع السندات المحررة لاجل اعطاء الاموال المنقولة وغير المنقولة بطريقة الهبة لاشخاص اخرين وتادية الديون التي لم تحل وعدتها نقداً وتادية النفود بداعي الانتفال والمبيع والتعويض وغير اسباب وكل تادية تكون عدا تادية الديون المستحقة والسندات التجارية اذا عقدت وتمت بعد اليوم الذي يكون تخصص من طرف محكمة التجارة ليكون بداية التفليس او قبل ذلك اليوم عشرة ايام تكون ساقطة وغير معتبرة لدى الماسة وتحسب كأنها لم تكن (٣)

(١) يعني لا يجوز للمديون المفلس ان يعتذر في انه لم تستحق بعد وعدة دينة لان الديون التي لم تحل وعدتها ايضاً يجب ان تدخل بدفتر الديون ما عدا انه اذا وجد احياناً بعض التجار مديونين في بعض مبالغ من ديون المفلس فان كانوا هولاء ليسوا بمفلسين يجب ان تعتبر الوعدة بحقهم ويتنظر حلها

(٢) ان ما قيل عنه امتياز هو عبارة عن اجرة المكتب ومعاش الخدمة واجرة البيت وتجهيز وتكفين الميت

(٣) عند اجراء هذا الخصوص لكي لا يحصل غدر على الاشخاص الذين يشترون بيتاً وغير املاك من اشخاص كهولاء صار وضع نظام بانه من الآن وصاعداً كل من ياخذ بيتاً وغيره من اشخاص كهولاء لا يدفع الدرام في الحال بل يقدم كفيلاً لاجل تاديتها بعد احد عشر يوماً

المادة المائة والسابعة والخمسون ان الشخص المديون اذا دفع ديونه التي حلت وعدتها نقداً او سدها بسندات تجارية وكان ذلك باثناء اليوم الذي عجز فيه عن ايفاء ديونه واليوم الذي صدر فيه اعلام الافلاس او اذا باع اشياء واخذ ما يقابلها واعطى سنداً فهذا جميعه يلغى ولكن في هذه الحالة يجب الاثبات بان الذين جرى التعامل معهم كانوا عالمين بعجز المديون عن ايفاء ديونه

المادة المائة والثامنة والخمسون يجوز قيد وتسجيل استحقاقات الاستغلال والامتياز توفيقاً لاصولها ونظامها المقرر لحد يوم صدور الاعلام المتضمن اعلان الافلاس وهذا التسجيل اذا كان حصل بعد اليوم الذي فيه عجز المفلس عن ايفاء ديونه او قبل ذلك اليوم عشرة ايام يعتبر وانما اذا كان قد مرت مدة متجاوزة الخمسة عشر يوماً فيما بين الحصول على الامتياز والاستغلال وبين يوم القيد والتسجيل فلا يعتبر ويضحي كأنه لم يكن بنوع انه يجب ان يضاف يوم واحد على كل مرحلة بالنظر الى المسافة الكائنة فيما بين المحل الذي فيه صار الحصول على استحقاق الاستغلال والمحل الذي ينبغي ان يجري فيه القيد والتسجيل

المادة المائة والتاسعة والخمسون ان الشخص المديون اذا دفع دراهم بوليسة ما في خلال الزمان الذي عجز فيه عن ايفاء ديونه واليوم الذي صدر فيه اعلام الافلاس فمن الايجاب ان يدعى بطلب استرداد المبلغ من كانت البوليسة مسحوبة لحسابه وان كان المدفوع نحوياً على الامر بطلب من اول صاحب احالة واما على كلا التدبيرين يجب الاثبات على من اقيمت عليه الدعوى بانه كان مطلعاً على عجز المديون عن ايفاء ديونه

المادة المائة والستون ان التصدي لتخصيل قيمة الامتياز من اشياء المفلس المنقولة التي هي مدار لاجراء تجارته يجب ان تناخر واحداً وثلاثين يوماً اعتباراً من تاريخ اعلان الافلاس ولكن كما يلزم امر محافظة الاشياء المذكورة هكذا يجب ايضاً ألا يحصل خلل على حقوق صاحب الملك بحق استرداد المحل الذي آجره ولهذا في هذه الحالة قضية التصدي المحررة في هذي المادة حكمها منسوخ

(اي ان امهال الطلب في قيمة الامتار لا يمنع صاحب الملك من الاستيلاء على ملكه ان كان قد حل الاجل)

(الباب الثاني في بيان صورة مأمورية المأمور الذي يتعين من طرف محكمة التجارة لاجل المناظرة على امور ومصالح المفلس)

المادة المائة والحادية والستون عند صدور الحكم المبين بتفليس شخص ما يجب ان يصدر نصب وتعيين نفر مأمور من طرف محكمة التجارة لكي يرى بمصالح الافلاس

المادة المائة والثانية والستون مخول له المأمور المرقوم اجراء الدقة والاجتهاد بخصوص تسوية امور ومصالح المفلس فالمنازعات الناشئة عن الافلاس ان كان فصلها ورويتها من متعلقات محكمة التجارة يجب ان تنقدم الافادة الى المحكمة من طرف المأمور المذكور

المادة المائة والثالثة والستون ان تنبيهات مأمور محكمة التجارة غير قابلة الاعتراض ولكن اذا ظهرت احوال كما سيتصرح في المواد ١٧٤ و ١٨٢ و ١٨٨ و ٢٢٧ و ٢٧٢ التي ايرادها فحيتئذ تعرض وتناد لمحكمة التجارة

المادة المائة والرابعة والستون ان تبديل المأمور المنصوب من طرف محكمة التجارة وتعيين عوضه هو باختيار محكمة التجارة

(الباب الثالث في بيان المعاملات المقتضية لوضع الختم على اشياء المفلس العائدة الى شخصه)

المادة المائة والخامسة والستون بعد ان يحكم بتفليس شخص ما يجري من طرف محكمة التجارة وضع الختم على مكتبه واشيائه وسلم شخصه الى احد الضابطة او الى احد القضاة لكي يساق الى الحبس والتوقيف

المادة المائة والسادسة والستون ان الشخص المفلس بعد ان يكون اجري الشرائط المبينة في المادتين ٤٨ و ٤٩ المحررتين اعلاه يعني اظهر وقدم

دفانته واشيائه حسب الاصول يجوز لمحكمة التجارة ان تحكم بتخليه سبيله من الحبس الذي توقف به لاجل مادة الافلاس هذا اذا لم يكن محبوباً لاجل دين او سبب اخر ويجوز للمحكمة ايضاً ابتكاراً ان تلغي ذلك الحكم بناء على ما يظهر لها من الاسباب

المادة المائة والسابعة والستون مخازن المفلس ومكاتبه وصناديقه ودفانته واوراقه وايضاً اثاث بيته واشيائه توضع تحت الختم وعند ظهور افلاس شركة عمومية بعنوان قولتيف ايضاً بوضع الختم على المحل الكبير المخصوص لاقامة الشركاء وعلى محل تجارة كل من الشركاء المتكافلين كل على حدة

المادة المائة والثامنة والستون ان خلاصة الاسباب المستقلة والاحكام الامتارية المحتوي عليها الاعلام الصادر بحق المفلس يجب ان تعرض من طرف مأمور محكمة التجارة في مدة ٢٤ ساعة لجانب نظارة التجارة (هذا مخصوص في العاصمة)

المادة المائة والتاسعة والستون ان التنبيهات والتأكيدات التي ينبغي اعطاؤها لاجل وضع المفلس في الحبس ولاجل وضعه تحت المناظرة تجري سريعاً من طرف محكمة التجارة او من طرف الوكلاء المعيّنين

(الباب الرابع في بيان الاحوال والقوانين المتعلقة بتعيين (الوكلاء وتبديلهم)

المادة المائة والسبعون غيب صدور اعلان الافلاس بتعيين من طرف محكمة التجارة وكيل واحد او وكلاء متعددون والمأمور الذي تبينت صورة مأموريته في الباب الثاني ايضاً يدعو جميع اصحاب الديون بمدة خمسة عشر يوماً لكي يأتوا في الحال الى محل ما وفي المدة المذكورة يجمع اصحاب الديون ويعقد مجلساً ويتشاور هو واصحاب المطالبين الحاضرون بالجلس لاجل تنظيم دفتر اصحاب الديون المعروفة ولاجل انتخاب وتعيين الوكلاء الذين يجب استخداهم من جديد ويحرر مضبطة حاوية ملاحظاتهم في ذلك ويقدمها الى محكمة التجارة والمحكمة حيثئذ بالنظر الى مال المضبطة المذكورة واحوال اصحاب الديون المعروفة

وانهاء وتقرير المأمور المسمى اليه اما انها تعين وكلاء جدد واما انها تبني الوكلاء الذين تعينوا قبلاً ومأمورية الوكلاء المنتخبين على هذه الصورة تكون بصورة دائمة ومستمرة ولكن مع هذا الذي لاقتضاء يجوز تجديد وتبديل الوكلاء المذكورين من طرف محكمة التجارة كما سيأتي بيان ذلك وبكل الاحوال يمكن ابلاغ عدد الوكلاء الى الثلاثة ويجوز انتخابهم ايضاً من غير اصحاب الديون وهؤلاء من ابي صنف وطبقه كانوا بعد ختام مأموريتهم لم حق ان ياخذوا اجرة حساباً يصبر تعيينها وتسيبها من طرف محكمة التجارة بالنظر الى ايجاب المصلحة والمثل

المادة المائة والحادية والسبعون لا يجوز تعيين وكيل من احد اقرباء المفلس او من يلودون به

المادة المائة والثانية والسبعون اذا صار ايجاب لاضافة وكيل واحد او وكلاء متعددين او لتبديل الوكلاء الموجودين تعرض الكيفية وتناد من طرف المأمور المسمى اليه محكمة التجارة وتصدر المبادرة لاجراء المنتضي من طرف محكمة التجارة كما قد تبين في المادة ١٧٠

المادة المائة والثالثة والسبعون اذا كان الوكلاء المعينون متعددين يلزم بكل الاحوال ان يكون عملهم وحركتهم سوية

المادة المائة والرابعة والسبعون عند وقوع شكاية بحق الوكلاء لجهة مواد الافلاس التي يرونها يجري ايجاب المنتضي من طرف مأمور محكمة التجارة بظرف ثلاثة ايام وهكذا مواد وان تكن عائدة الى المأمور المسمى اليه غير انه يسوغ الى المدعي عند اللزوم ان يعرض الكيفية لمحكمة التجارة

المادة المائة والخامسة والسبعون بناء على انتهاء واستدعاء اصحاب الديون او المفلس تنفذ الافادة من طرف المأمور المعين من طرف محكمة التجارة بشأن عزل وتبديل احد الوكلاء او اكثر واذا الوكيل المسمى اليه بظرف ثمانية ايام لم يجر المنتضي بحق ما تبينه سواء كان من طرف اصحاب الديون او من طرف المفلس فيما يتعلق بالتبديلات المطلوبة فاصحاب الديون والمفلس

ايضاً لم ان يعرضوا ذلك لمحكمة التجارة والمحكمة حيثذ بعد ان تضبط وتسمع مجلسياً تقرير المأمور المسمى اليه واستنطاقات وافادات الوكلاء تحكم مجلسياً في كيفية تبديل الوكلاء

(الباب الخامس في بيان مأمورية الوكلاء وهو يشتمل على عدة فصول)

(الفصل الاول)

يتضمن احكام مأمورية الوكلاء على الاطلاق

المادة المائة والسادسة والسبعون ان كانت مادة وضع الختم على مكتب المفلس واشيائه لم تجر قبل نصب الوكلاء فالوكلاء يبادرون لاجرائها سريعاً بمعرفة محكمة التجارة

المادة المائة والسابعة والسبعون بناء على انتهاء الوكلاء يرخص بحسب الايجاب من جانب المأمور المعين من طرف محكمة التجارة بتسليم واعطاء الالبسة المنتضية وسائر الاشياء اللازمة الى ذات المفلس والى عياله وكذلك تعطى الرخصة ايضاً بحفظ الاشياء المشرفة على التلف والاشياء القابلة للتلف المنتضى ادخالها باموال تجارة المفلس (لعل المراد الاشياء المعدة لادارة التجارة) ويترخص ايضاً بصرف النظر عن وضعها تحت الختم او باخراجها من تحت الختم

المادة المائة والثامنة والسبعون ان مبيع الاشياء المائلة الى التلف والاشياء المحفوظة وطها عن قيمتها والاشياء التي يتوقف امر محافظتها على دفع مصاريف وجمع نفود وديون المفلس منوط باجتهاد وغيره الوكلاء بعد اذن ورخصة المأمور المعين من طرف محكمة التجارة

المادة المائة والتاسعة والسبعون ان اخراج دفاتر المفلس من المحل الذي كانت فيه تحت الختم وتسليمها الى الوكلاء يكون بمعرفة مأمور خصوصي معين من طرف محكمة التجارة لاجل هذا الشأن وعند ذلك ينظر المأمور المسمى اليه في الدفاتر ويدقق فيها ويقدم مذكرة مختصرة لمحكمة التجارة يبين بها حالة الدفاتر المذكورة التي وجدها وكذلك تخرج من الاوراق المحفوظة تحت الختم

السندات التي قد قرب حلول ميعادها او من اللازم عرضها للقبول وبمعرفة المأمور المومى اليه يصير ضبطها وتعمل قائمة ائتمائها ومقدارها وبعد ذلك تسلم الى الوكلاء لاجل اجراء المنتضي بفتحها وتعطى صورة عن تلك القائمة للمأمور المعين من طرف محكمة التجارة وتصدر المبادرة لتحويل ديون المفلس بموجب وصولات تعطى من الوكلاء. والمكاتب التي ترد في تلك الاثناء الى المفلس تفتح وتقرأ من طرف الوكلاء بحضور المفلس وهكذا ايضاً تعطى له ليطلع عليها

المادة المائة والثمانون اذا بالنظر الى ظواهر الاحوال صار الانتهاء من جانب المأمور المومى اليه لاجل تخلية سبيل المفلس مؤقتاً باعطائه صك تأمين وحصلت المساعدة بذلك ايضاً من طرف محكمة التجارة بحجر المفلس على اعطاء كفيل حضور على انه يجب باول الامران تخصص وتبين من طرف محكمة التجارة المبالغ التي يجب ان يتفرغها الكفيل المذكور الى الماسة يعني الى عموم اصحاب الدين بفرضية غياب المفلس واختفائه

المادة المائة والحادية والثمانون اذا لم يقدم الانتهاء المأمور المومى اليه كما هو محرز لاجل اعطاء صك التأمين للمفلس بحجر المفلس ان يعرض ويبلغ استدعاء لمحكمة التجارة حيث يسأل المأمور المومى اليه عن السبب والملاحظة التي لاجلها لم يطلب التأمينات المذكورة وبعد المذاكرة بذلك علناً بحكم بايجاب المنتضي من طرف المحكمة

المادة المائة والثانية والثمانون باثناء تسوية محاسبة وغرمة المفلس الحقيقي يجوز بمنتضي افادة الوكلاء ان يتعين من طرف مأمور محكمة التجارة مقدار قوت يومياً له ولعائلته واذا لم يقتنع المفلس ووكلاء الماسة بالمقدار الذي عينه المأمور يجوز ان يراجعوا بذلك محكمة التجارة

المادة المائة والثالثة والثمانون اذا دعي المفلس من الوكلاء للحضور لاجل روية دفاتر وقطع محاسباته ولم يجب دعوتهم يصير التنبيه عليه ان يحضر بذاته بمدة ثمان واربعين ساعة وان وجد له عذر قوي وصادق مأمور المحكمة على صحة عذره يؤذن حيثنذر بارسال وكيل سواء كان سبق واعطيت له ورقة

التأمين اولم تعط

المادة المائة والرابعة والثمانون اذا لم يتسلم دفتر اليلانشو يعني الموازنة من طرف المفلس فالوكلاء حالاً وبلا امهال يباشرون بتنظيم دفتر اليلانشو على منتضي دفاتر واوراق المفلس والتحقيقات التي اكتسبوها ويقدمونه الى محكمة التجارة

المادة المائة والخامسة والثمانون ان المأمور المعين من طرف محكمة التجارة مأذون ان يستنطق المفلس ومن هم بخدمته لاجل تنظيم دفتر الموازنة المذكور ولجل اسباب وكنيات الافلاس

المادة المائة والسادسة والثمانون اذا اعلن افلاس تاجر ما بعد وفاته او توفي المفلس بعد اعلان افلاسه ولم يكن له اولاد قاصرون وورثة غائبون فزوجته واولاده وورثته لم الخيار بالاصالة او بالوكالة ان يحضروا ويقوموا مقام المتوفي ويبادروا لتنظيم دفتر اليلانشو وتسوية مصالح الافلاس عموماً

(الفصل الثاني)

(في بيان قضية فك الختم وتحرير الاملاك)

المادة المائة والسابعة والثمانون بعد مرور ثلاثة ايام بالكثير من وضع الختم على موجودات المفلس تبادر الوكلاء لفكه وتكتب اموال المفلس وموجوداته بدفتر حيث يكون حاضراً وان لم يكن حاضراً اذ ذاك يصير استحضاره اذا وجد له اقتضاء

المادة المائة والثامنة والثمانون بعد رفع الختم عن اشياء المفلس وتحرير الدفتر نسخين تعطى نسخة منه في مدة اربع وعشرين ساعة لمحكمة التجارة والنسخة الثانية تحتفظ عند الوكلاء ويجوز للوكلاء ان يعينوا الاشخاص الذين يرونهم مناسبين لكي يساعدوهم في ترتيب وكتابة الدفتر المذكور وفي تقدير قيمة الموجودات

المادة المائة والتاسعة والثمانون اذا اعلن افلاس المفلس بعد موته وما كانت حصلت المباشرة لعمل ذلك الدفتر قبل الاعلان المذكور واذا كان

المفلس توفي قبل قراءة ذلك الدفتر فكما نصرح بالمواد المار ذكرها يجب ان نصبر
المبادرة لتنظيم الدفتر المذكور حالاً بلا اجمال بحضور ورثة المتوفي او بحين
احضارهم اذا وجد اقتضاء لذلك

المادة المائة والتسعون عند ظهور كل افلاس ملزومون الوكلاء في
مزور خمسة عشر يوماً من مباشرتهم ما مورينهم او من يوم تقرر ايقانهم ان يقدموا
الى المأمور المعين من طرف محكمة التجارة مذكرة حاوية صورة الافلاس الظاهرة
واسبابه وهله وكيفية احواله بوجه الاجمال والمأمور الموصى اليه ايضاً ملزوم ان
يقدمها حالاً الى المحكمة مع بيان رايه وان مضت المدة المذكورة ولم تنتظم المذكرة
المذكورة من طرف الوكلاء يجب على المأمور الموصى اليه ان يقدم افادة الى
المحكمة ويبين السبب الداعي لتأخيرها

المادة المائة والحادية والتسعون يُرخص من طرف النظارة لواحد
او اثنين من ما مورين التجارة في ان يتوجهوا الى مخزن المفلس ودكانه
وينظروا على احوال الافلاس وعلى تنظيم الدفاتر وعلى حقانية ودقة الوكلاء
فيما يتعلق برويتهم مصالح الافلاس ومن واجباتهم ايضاً المدعاة بابرار السندات
والدفاتر والاوراق المتعلقة بالافلاس (هذه المادة مخصوصة في العاصمة)

(الفصل الثالث)

(يشتمل على كيفية مبيع امتعة المفلس واشيائه وتحصيل اثمانها)

المادة المائة والثانية والتسعون بعد اكمال الدفتر المذكور يسلم
الوكلاء امتعة المفلس ونقوده وسنداته ودفاتره واوراقه وادوات بيته ايضاً
ويشرحون ذيلاً على ذلك الدفتر تحت امضائهم بكونهم قد استلموا تلك الاشياء
المادة المائة والثالثة والتسعون على الوكلاء ان يبادروا لتحصيل ديون
المفلس بمناظرة ما مور محكمة التجارة

المادة المائة والرابعة والتسعون من وظيفة ما مور محكمة التجارة ان
يرخص للوكلاء في ان يبادروا لمبيع امتعة تجارة المفلس واشيائه المتقولة مع بيان

كيفية المبيع سواء كان من يد الوكلاء او بواسطة السمسار في السوق
السلطاني

المادة المائة والخامسة والتسعون ان الوكلاء ما ذنونون ان يجلبوا
عند الاقتضاء المفلس اليهم ويروا في تسوية المنازعات والحقوق السائرة المتعلقة
بالماسة اي مجموع مطلوب اصحاب الدين وعلى الخصوص بدعاوي الاملاك
التي ليست من المنقولات وانما القضية التي نصبر تسويتها ان كانت قيمتها غير
معينة او يبلغ اكثر من الف وخمسة عشر غرش ان لم تصادق عليها محكمة التجارة فلا
تكون مرعية الاجراء

المادة المائة والسادسة والتسعون ان كان المفلس أطلق سبيله او
اعطيت له ورقة التأمين يجوز للوكلاء ان يستخدموه في مصالح الافلاس لاجل
تسهيل ادارتها وذلك بعد الاستئذان من ما مور محكمة التجارة

(الفصل الرابع)

(في بيان المعاملات اللازمة لاجل محافظة اموال المفلس)

المادة المائة السابعة والتسعون من التاريخ الذي يباشرون الوكلاء في
اجراء ما مورينهم ملزومون ان يبقوا حقوق المفلس فيما يتعلق بمطلوباته يعني
ان يحصلوها وان يجرؤوا المعاملات التجارية اللازمة لكي يظهر امواله الكائنة
بطريقة الرهن والامانة

(الفصل الخامس)

(في كيفية تحقيق الديون)

المادة المائة والثامنة والتسعون ان اصحاب الديون اعتباراً من يوم
تاريخ اعلان الافلاس ملزومون ان يقدموا الى محكمة التجارة دفترًا عن مفردات
المبالغ التي يدعون بها مع سندات الدين ومن منقضى ما مورية مفيد محكمة التجارة
ان يعمل دفترًا بتلك السندات ويعطي بها مذكرة مشعرة باستلامها والمنيد
المذكور هو مسئول بحفظها مدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ المضبطة التي

يعملها الوكلاء في تحقيق الديون

المادة المائة والتسعة والتسعون عندما يصير إبقاء الوكلاء أو تعيين خلافهم حسب منطوق الفقرة الثالثة من المادة المائة والسبعين المحررة أعلاه يجب أن يصير بحال إخبار أصحاب الديون الذين ما سلموا سنداتهم بعد بواسطة الغازيات بأنهاء من مفيد محكمة التجارة وحيث أنه يكونون ملزومين أن يقدموا بذاتهم أو بواسطة وكلاء مرخصين لوكلاء الأفلاس سنداتهم ونسكاتهم بموجب دفتر بالمفردات مرور عشرين يوماً من تاريخ الإخبار (هذا إذا لم يخافوا ويرجعوا تسليم سنداتهم رأساً إلى محكمة التجارة) ويعطى لهم علم وخبر مشعر باستلام السندات المذكورة وإنما إذا كان يوجد البعض من أصحاب الدين قاطنين بالممالك المحروسة في محل خارج عن المحل التجاري فيه تحقيق وتنشئ أمور المفلس ومعاملاته التجارية يجب حيث أن تمتد المهلة يوماً واحداً لاجل كل مرحلة واقعة فيما بين محل الأفلاس ومحل إقامة أصحاب الدين

المادة المائتان بعد انقضاء المهل المخصصة في الفقرة الأولى والفقرة الثانية من المادة المائة والتسعة والتسعين المار ذكرها تصير المباشرة بتحقيق المطلوبات بمدة ثلاثة أيام وبدون انقطاع تصير المبادرة لتسويتها والتحقيق يجري في المحل واليوم والساعة التي يعينها مأمور محكمة التجارة وحسب مآل المادة المذكورة يصير الإسراع بكل الأحوال بطلب أصحاب الديون بموجب إنهاء رسمي من مفيد محكمة التجارة أو بواسطة أوراق مخصوصة وعند إخبارهم بذلك يتبين لهم المحل واليوم والساعة المعينة وأما مطالب وكلاء الأفلاس يصير تحقيقها بمعرفة مأمور محكمة التجارة وبعد هذا تجري المباحنة والمذاكرة بحضور مأمور محكمة التجارة على المطلوبات المذكورة فيما بين أصحاب المطالب أو وكلائهم من جهة وبين وكلاء الأفلاس من جهة أخرى والمأمور المسمى إليه ينظم مذكرة فيما جرى تحقيقه

المادة المائتان الأولى كل صاحب دين قد تحقق دينه أو مقيدة مطلوباته في دفتر ميزانية المفلس بحق له أن يحضر في قضية تحقيق ديون المفلس وله أيضاً أن يعترض ويسأل عن كل الديون المحققة والتي يجري تحقيقها هذه

المحقق في شخص المفلس أيضاً بلا ريب

المادة المائتان والثانية بالمذكرة المار بيانها المحاوية تحقيق ديون المفلس ينبغي أن يتبين محل إقامة صاحب الدين أو وكيله ويترج أيضاً بها بوجه الأجمال مآل السندات والتحاويل وتبين الإضافات الموجودة بالسندات المذكورة والمحلات المصححة منها والكتابات الكائنة فيما بين السطور وتصرح هل أن ذلك الدين قد صار قبوله أو منازع فيه

المادة المائتان والثالثة لدى الحاجة تجلب دفاتر أصحاب المطلوبات من طرف محكمة التجارة. وإن كانوا يحمل آخر وتوجد صعوبة في جلبها يتحرر إلى مأموري التجارة لكي يصير استخراج خلاصتها وإرسالها

المادة المائتان والرابعة أن كل ديون المفلس التي تكون قبلت على الوجه المشروح ينبغي أن يتصدق عليها من طرف مأمور محكمة التجارة أيضاً حيث يعطى الشرح على ظاهر السندات بأن مبلغ غروش كذا قد صار قبده بدفتر ديون المفلس ويحرر التاريخ في كذا. وكل صاحب دين ملزوم أن يصادق على صحة دينه من طرف المأمور المسمى إليه بمدة ثمانية أيام اعتباراً من اليوم الذي صار فيه تحقيق دينه (بمعرفة الوكلاء)

المادة المائتان والخامسة إذا حصل منازعة بحق دين ما من ديون المفلس فمن مقتضى مأمورية مأمور محكمة التجارة أن يعرض ويفيد الكيفية إلى المحكمة بدون أن يحتاج الأمر إلى شكاية وإدعاء وحيث أنه بامر نظارة التجارة تجلب الأشخاص الذين لهم معلومات بذلك إلى محكمة التجارة وبحضور المأمور المسمى إليه يصير تحقيق القضية وإظهارها

المادة المائتان والسادسة أن المنازعة الواقعة بخصوص الامتناع عن قبول دين ما بفرضية رفعها إلى محكمة التجارة فإن كانت غير صالحة أن يحكم بها بصورة قطعية قبل انقضاء المهل المقررة بحق القاطنين في المالك المحروسة كائنات في المادة ١٩٩ و ٢٠٤ تحكم بها المحكمة بحسب إيجاب المصلحة على

انه اما ان يصبر تاخيرها وامها لها لحد (ولعله لبعد) تشكيل المجلس الذي سيعقد
لاجل تنظيم سند القونفوردانو واما رغبة في نهاية المصلحة يصير فصلها وتسويتها في
الحال وبعده يصير تشكيل المجلس المذكور واذا صدر الحكم في ان ترى قبل
تشكيل المجلس (ولعل بعد تشكيل المجلس) فصاحب الدين الذي هو على
هذه الصورة يدخل موقتاً في مذكرات الافلاس بحق مبلغ معلوم يصبر تعيينه
بذلك القرار

المادة المائتان والسابعة ان المنازعات التي تقع لاجل مطلوب ما يفرضية
حوالها الى المجالس والمحاكم الاخر (غير التجارية) يجوز بها اجراء صورتين فالاولى ان
يتوقف اجراء المعاملات الافلاسية والثانية لا تتوقف المصلحة باثناء روية الدعوى في
تلك المحاكم بل يدوم اجراء المعاملات الافلاسية من طرف محكمة التجارة وبفرضية
دواها حسب الصورة الثانية يلزم ان يدخل صاحب الدين بمذكرات الافلاس
ويتفقد ايضاً مطلوبه بوجه الاحتياط وكذلك ان كان ادعاء احد اصحاب المطالبين
اوجب عليه محاكمة من قبيل التزوير والسرقة وما شاكل ذلك من الجرائم
والجنايات او من قبيل حيلة او قباحة خفيفة فيكون ايضاً محمول لراي محكمة
التجارة امر توقيف المعاملات المذكورة لئلا ترى تلك المواد . لكن مطالب شخص
محتمل كهذا ينبغي ان لا تنفذ حتى ولا بوجه الاحتياط . ولا يقدر ان يدخل بمجلس
مذكرات الافلاس ان لم تر تلك الدعوى ويحصل من الحل المنتضي براءة ذمته
من تلك التهمة المسوبة اليه

المادة المائتان والثامنة اذا صار الاعتراض من طرف اصحاب المطالبين
بخصوص استحقاق احد اصحاب الديون المدعي بامتياز او برهن في يد فبدخل
في مذكرات الافلاس كباقي اصحاب الديون الاعتيادية

المادة المائتان والتاسعة بعد انقضاء المهل المبينة في المادة ١٩٩ والمادة
٣٠٤ المذكورتين بحق اصحاب الديون الفاطنين في المالك المحروسة نصبر
المبادرة بعقد القونفوردانو يعني الاتفاقية وتسوية باقي معاملات الافلاس عموماً
ولكن يجب مراعاة الاستثناء المندرج في المادة ٢٧٣ ومادة ٢٧٤ الاتي بيانهما

بحق اصحاب الديون الفاطنين في المحلات الخارجة عن بلاد الدولة العلية البرية
المادة المائتان والعاشرة ان اصحاب المطالبين المعلومين وغير المعلومين
الذين يتصرفون عن المحضور في اثناء المهلة المعينة لاجل التصديق على مطالبهم
لا يحق لهم ان يدخلوا في تقسيم الغرامة (الغرامة ما يصيب كل واحد على قدر
مطلوبه بالتساوي) ومع ذلك بحق لم المعارضة لحد يوم ختام توزيع الدراهم بشرط
ان يتحملوا المصاريف اللازمة لدعوى المعارضة ومعارضتهم هذه لا توخر توزيع
الغرامة التي حكم بها ونبة باجرائها من طرف مأمور محكمة التجارة ولكن قبل فصل
دعوايهم الاعتراضية هذه اذا صارت المبادرة من جديد لاجل توزيع غرامة يدخلون
بتوزيع الدراهم بوجه الاحتياط على قدر المبلغ الذي تخصصه وتعينه لم محكمة التجارة
بحيث يصبر توقيف ما خصهم من ذلك لحد فصل وحسم دعوايهم وبعد ذلك اذا
ثبت حقهم لا يكون لهم حق اصلاً في ان يطلبوا ويدخلوا في شيء من الغرامة التي
توزعت بامروتنبيه مأمور محكمة التجارة قبل معارضتهم ولكن اذا كان باقي دراهم
لم تقسم بعد بحق لم ان ياخذوا منها ما يخص حصصهم من التوزيع والتقسيم الاول
(الباب السادس في بيان تنظيم سند المصالحة والاتفاق فيما بين)
(المفلس وارباب دينه المعروف بلفظة قونفوردانو وفيما يجب)
(اجراء من توزيع الاموال الموجودة بطريقة الغرامة اذا لم يحصل)
(اتفاق وفيه عدة فصول)

(الفصل الاول)

(بحق اجتماع اصحاب المطالبين وكيفية جلبهم)

المادة المائتان والحادية عشرة بعد مرور ثلاثة ايام من انقضاء مهلة
الايام المعينة لاجل اثبات الدين تجلب بمعرفة مأمور محكمة التجارة ارباب الدين
الذين تحقق وثبت مطلوبهم او ادخل بالدفتر احتياطاً ويبادر لعقد مجلس لاجل
المذاكر والقرار بخصوص سند القونفوردانو بعد ان تكون اعلنت الكيفية وازيغت
بوجوب اعلانات يصبر وضعها على باب محكمة التجارة وعلى البورس (هو المكان

المخصص لاجتماع اعيان التجار للبيع والشراء عمومًا وللإطلاع على حوادث واخبار التجار، وعلى باب دكان المفلس او مخزنه وتدرج ايضًا بالغازيات. وفي الاعلانات المذكورة وفي التذاكر التي سترسل لاجل اجتماع اصحاب الدين يجب بيان السبب الذي طلب لاجله اي امر المذاكرة والقرار بخصوص القوتوردانو المذكور

المادة المائتان والثانية عشرة ان اصحاب الديون الثابتة والمقبضة مطالبها بوجه الاحباط المذكورين اعلاه بمحضرون بذاتهم الى المحل الذي خصصه مأور محكمة التجارة في اليوم والساعة المخصصة او برسلون وكلائهم وبحضور المأمور المسمى اليه بصبر عند المجلس ويبادر لجلس المفلس ايضًا لذلك المجلس

فان كان المفلس المذكور اخرج من الحبس او حصل على صك التامين ملزوم ان يحضر بذاته الا اذا كان له عذر شرعي مقبول عند المأمور المسمى اليه يجوز له حينئذ ان يوكل عنه وكيلًا

المادة المائتان والثالثة عشرة بعد ان تعرض الوكلاء الى المجلس المذكور كيفية احوال الافلاس واجراء الرسوم والقواعد المرعية وايفاء المعاملات الاجبائية يستنطق المفلس ونسبح اجوبته وهكذا ايضًا تجرر على ورقة افادات الوكلاء المذكورة وتتم منهم وتسلم الى مأور محكمة التجارة وهو ينظم تقريرًا حاويًا المذاكرات والقرار الجاري بتلك الجلسة

(الفصل الثاني)

(بحق صورة عقد سند القوتوردانو)

المادة المائتان والرابعة عشرة لا يجوز ولا مفاوضة فيما بين اصحاب الديون الحاضرين بالمجلس والمفلس المديون قبل ان تكون تراعت الرسوم والقواعد المذكورة وجرت تمامًا وبعد ذلك فالمفاوضة التي تتم بمعرفة وراي اصحاب الديون المتصرفين بقيمة ثلاثة ارباع الدين المصدق عليه قطعياً او المفيد بوجه الاحباط وعدم حاوي الاكثرية هي معتبرة. ولكن بفرضية عدم اجراء القواعد المرفوعة يكون سند المناوطة غير مرعي ولا معتبر

المادة المائتان والخامسة عشرة ان اصحاب المطالبين الثابتة ديونهم على وجه الاستغلال والرهن والانتياز لا يحق لهم ان يعطوا رأيتهم بحق معاملات سند القوتوردانو لاجل مطالبهم ولكن اذا تنازلا عن استغلالهم ورهنهم وامتيازهم فمطلوبهم يدخل بالدفتري على انه اذا دخلوا الى المجلس المجمع لاجل عقد سند القوتوردانو وتدخلوا في مذاكرات القوتوردانو وابدوا رأيهم بها فتنازلوا عن استحقاقهم يكون من ايجاب طبيعة المصلحة

المادة المائتان والسادسة عشرة لكي يكون الاتفاق منبولا من شروطه ان يعرض ويصادق عليه مجلسياً (المراد في ذات الجلسة المذكورة) واذا كان القابلون حاصلين على اكثرية العدد من جهة الاشخاص فقط او على الاكثرية من جهة التصرف بثلاثة ارباع الديون فقط وما حصلت الشرائط المطلوبة بتمامها (اعني اتفاق الاكثرية معاً) تحمل المذاكرات الاجبائية ثمانية ايام ايضًا على الكثير وفي هذه الصورة (اي بالاجتماع الثاني) لا يعتبر ما كان حصل في الاجتماع الاول من امر الرد والقبول (اي الرضى وعدمه)

المادة المائتان والسابعة عشرة لا يجوز عند سند القوتوردانو بحق المفلس الذي يكون حكمه عليه بالاحتيال (*) وعندما تصبح المباشرة بتفتيش ومحاکات افلاس انهم في الاحتيال تجتمع اصحاب الديون في محل ما وتصدر المذاكرة بينهم بانه لو فرض براءة ذمة المفلس هل تصدر المذاكرة فيما بعد في شأن صك القوتوردانو ولا فان اعطي القرار ان يبقى ذلك لبعده نهاية التفتيش عن الحيلة ومحاکمتها فهذا القرار يجب ان يكون حاويًا آراء وقبول اكثرية اصحاب المطالبين واكثرية العدد كما جاء مسطراً في المادة ٢١٤ المذكورة وبانقضاء المدة التي تكون تعيينت اذا صار التصميم على المذاكرة بامر القوتوردانو ببادر لاجراء القواعد الموضوعة في المادة المذكورة

المادة المائتان والثامنة عشرة اذا حكم ان افلاس المفلس ناشيء عن

(*) انواع المفلس ثلاثة الاول المفلس الحقيقي والثاني المفلس المتصرف والثالث المفلس الخيال

تقصيراته يجوز أيضاً عقد ذلك التوفيق ودانو ولكن ان كان لم يزل معطى تبعية
لاظهار نقصيرات المفلس فاصحاب الديون ملزمون في ان يوقفوا مذاكراتهم لخطام
الدعوى الا انه يجب ان تراعى في هذه الحالة ايضاً قواعد المادة الماربيانيها

المادة المائتان والتاسعة عشرة كل اصحاب الديون الذين يحق لهم
الداخلية بتنظيم وعمل التوفيق ودانو او الذين اكتسبوا هذا الحق بعد علو يندرون
ان يخالفوا عند سند التوفيق ودانو. ولكن هذه المخالفة يجب ان تكون مبنية
على الاسباب والدلائل وبغير عيب الوكلاء والمفلس مدة ثمانية ايام من تاريخ
التوفيق ودانو وان لم يكن هكذا فخالفتهم غير مسموعة. ويجب ان يندرج في المذكرة بان
كيفية هذه المخالفة تعرض الى محكمة التجارة باول جلسة يصير عندها واذا كان تعيين
للافلاس وكيل واحد فقط وهذا ايضاً خالف عند سند التوفيق ودانو يجب
عليه ان يطلب تعيين وكيل جديد وتراعى بحق هذا الوكيل الجديد القواعد
الموضوعة في هذه المادة اما نظراً الى اصدار الحكم بحق هذه المخالفة فان كان
ذلك متوقفاً على حل مسألة من المسائل التي حلها خارج عن وظائف محكمة
التجارة يتأخر حكم محكمة التجارة لئلا تصير نسبة تلك المسألة وهكذا نعطي مهلة
قليلة من طرف المحكمة وفي اثناء هذه المهلة تراجع اصحاب الديون المخالفون المحل
العائنة اليه تلك المسألة ويجب عليهم ان يثبتوا تعجيلهم بخارج تلك المسألة

المادة المائتان والعشرون محكمة التجارة تعني باجراء التصديق على سند
التوفيق ودانو بناء على استدعاء وطلب من يهتم تعجيل ذلك العمل اكثر من
غيرهم وانما لا يحكم بالتصديق قبل انقضاء مهلة الثانية ايام المعينة فان ظهر بظرف
المدة المذكورة مخالفة ما يحكم بامر المخالفة او التصديق من طرف المحكمة باعلام
واحد واذا قبلت تلك المخالفة يضيحى حكم سند التوفيق ودانو منسوخاً بحق جميع
اصحاب الديون (المخالفة في هذه المواد بمعنى المعارضة)

المادة المائتان والحادية والعشرون بكل الاحوال قبل ان يحكم
بالتصديق على سند التوفيق ودانو يلزم ان يتقدم الى محكمة التجارة تقرير من طرف
مأمورها بحق حالة الافلاس وبحق جواز وقبول سند التوفيق ودانو

المادة المائتان والثانية والعشرون ان لم تتراع القواعد المذكورة
اعلاه او ان ظهر حصول بعض اسباب ووسائل منافية لمنفعة العموم ولتتضي
صالح ارباب الديون فامور كهذه من كونها تمنع عند سند التوفيق ودانو فهذا
لا يجب ان تصادق عليه محكمة التجارة

(الفصل الثالث)

(في اجراء احكام التوفيق ودانو)

المادة المائتان والثالثة والعشرون اذا انقضى التوفيق ودانو وصار
التصديق عليه فيكون مرعي الاجراء بحق ارباب الديون المحققة ديونهم او غير
المحققة ان كانوا مقدين في دفتر الموازنة او غير مقدين وكذلك بحق اصحاب
الدين الناطقين في خارج المالك العثمانية والذين ادخلوا في الماسة بوجه الاحنياط
وفقاً لمآل المادة ٢٠٦ و ٢٠٧ وتخصص لهم من محكمة التجارة مبالغ معلومة قدر ما
تكون بالغة على حد سواء فجميع هؤلاء تنفذ بحقهم احكام التوفيق ودانو

المادة المائتان والرابعة والعشرون اذا كانت تقيدت اشياء المفلس
غير المنقولة الكائنة بطريق الاستغلال كمنطوق الفقرة ٢ من المادة ١٩٧ فمن
حكم تصديق بقاء التوفيق ودانو ان يكون هذا الاستغلال عائداً الى جميع اصحاب
الديون فيجب قيد حكم التصديق بقاء في سجلات المحل الذي جرى فيه الاستغلال
هذا ما عدا اذا كان بموجب التوفيق ودانو صار القرار على صورة اخرى (كذا) (*)

(*) اذا كان المفلس بعد عند التوفيق ودانو رهن بعض املاكه عند بعض
الناس وبعد ذلك ظهر عجز من جديد فمن كون المفلس المذكور قد رهن اولاً تلك
الاموال عند الماسة فاصحاب المطالبين الاولين لم التقدم باستيفاء ديونهم ولهذا
وجد من ايجاب المصلحة كما تصرح في حاشية القانون ان يتنبد اعلام تصديق
التوفيق ودانو في سجلات المحل الذي يحصل فيه الرهن وذلك لاجل منع اجراء
رهن جديد

(قلنا حيث لم نجد في المادة ١٩٧ تلك الفترة التي اشار عنها هذا البند فحصل ارتباك في فهم المعنى المقصود . وبحسب الظاهر نظن ان المراد بالاستغلال اخذ غلة الملك المبيع بطريقة الوفاء وعليه يجب مراعاة الشروط العادلة الكائنة بين البائع والمشتري ولا نخال ان القصد نفس الملك المبيع بطريقة الاستغلال الذي هو على راي البعض انه بمنزلة الرهن لانه لا يجب ان يحرم صاحبه منه على غير مسوغ ان لم يكن سبق الرضا بين الماسة والمسترهن على ذلك . والمحاشية المعلقة على هذا البند لا نلظنها نفي بالمقصود او تطابق الاصل كل المطابقة واما ترجمة هذا البند بموجب النسخة الفرنسية في هكذا

ان تصديق محكمة التجارة على صك المصالحة لا يعدم صاحب الدين محافظة حقوقه على موجودات المفلس العقارية المسجلة بالرهن كما نقرر في الفترة الاخيرة من البند ١٩٧ وعليه يجب على وكلاء الافلاس ان يسعوا بتسجيل اعلام التصديق في محلات سجلات الرهن ما لم تقرر في صك المصالحة رابطة اخرى بحق تلك الاملاك

المادة المائتان والخامسة والعشرون بعد ان يكون جرى التصديق على صك الفونفوردانو لا تسع دعوى بحق ابطاله والغائه بته الا اذ تبين ان المفلس اجري احتيالا كاخفاء وكم بعض موجوداته او تكثير الدين الذي عليه

المادة المائتان والسادسة والعشرون بعد ان يصدر الاعلام المتضمن التصديق على مقابلة الفونفوردانو والحكم باجباؤه تنتهي مامورية الوكلاء فيسلمون حيثدر محاسباتهم النهائية الى المفلس بحضور مامور محكمة التجارة وبعد المذاكرة بصبر قطعها ويؤخذ سند من المفلس معان استلامه جميع امواله ودفاته واوراقه وعلى ذلك يحرر مامور محكمة التجارة مذكرة وهكذا تنتهي ماموريته ايضا وبعد ذلك كل معارضة دعوى نحصل بصبر فصلها بمحكمة التجارة

(الفصل الرابع)

(في بيان الغاء الفونفوردانو حكما او نسخا وعدم اجرائه)

المادة المائتان والسابعة والعشرون عند ظهور احتيال ما او عند صدور الحكم والاعلان بان الافلاس هو احتيالي ولو بعد تصديق الفونفوردانو

يضمن الفونفوردانو ملقى وكأنه لم يكن والكفلاء الذين يكونون قد تعهدوا باجراء الفونفوردانو يعني بدفع المبالغ المقررة واجراء الشروط الموعود بها يبرأون من الكفالة طبعاً واما الفونفوردانو الذي لا يكون صار الفاعل تجوز اقامة الدعوى بحق فسخه والغائه في محكمة التجارة اذا لم يتم المفلس الشروط التي التزم باجرائها وان كان له كفيل فاقامة الدعوى تكون بحضور الكفلاء ولكن بداعي فسخ وابطال الفونفوردانو المذكور لا تبرا ذمة الكفلاء من كفالة اجراء الشروط التي قد تعهدوا بها كلها او بعضها

المادة المائتان والثامنة والعشرون اذا صدر من بعد تصديق الفونفوردانو دعوى على المفلس بان افلاسه احتيالي واقتضى حبس المفلس وتوقيفه فعلى محكمة التجارة ان تنبه لاجل استحصال واجراء الوسائل اللازمة لوقاية الاموال الكائنة تحت يد المفلس وحفظها من التلف ولكن عند ما يصدر الاعلام بانه لم يبق سبب للدعوى او ببيان براءة ذمة المفلس وتخليه سبيله وقبول اعتذاراته فمن ذاك التاريخ تضي المحكمة معفاة طبعاً من التزامات اسباب المحافظة والوقاية المار ذكرها

المادة المائتان والتاسعة والعشرون يقتضى منطوق الاعلام الصادر بكون الافلاس هو احتيالي اوجب الحكم الصادر بالغاء سند الفونفوردانو بالكلية او بفسخه وابطاله بتعين مامور ووكيل او وكلاء متعددين من طرف محكمة التجارة وقضية وضع الختم على الاموال هي يد هؤلاء الوكلاء واذا وجد ايجاب لرؤية السندات وباقي الاوراق ومقابلة قيمة الاموال والاشياء على الدفتر العتيق فليبادر الوكلاء المذكورون لاجراء ذلك مذبلين هذه الاعمال على الدفتر العتيق وهكذا يحررون تكراراً دفتر الموازنة وكذلك مفيد محكمة التجارة بقيد الاعلام الصادر بحق تعيين هؤلاء الوكلاء الجدد ويخبر اصحاب الديون المختل ان يكونوا صاروا اصحاب مطالب جديدة لكي يقدموا في ظرف عشرين يوماً سنداتهم لاجل التحقيق وفقاً لاحكام المادة ١٩٩ و ٢٠٠

المادة المائتان والثلاثون يقتضى منطوق المادة المذكورة يجب ان

تحصل المبادرة بوجه السرعة لتحقيق الديون الجديدة وإنما الديون التي قبلت قبلاً وتصدق عليها بكل الأحوال لا ينبغي ان يعاد تحقيقها ويستثنى من ذلك الديون التي دفعت كلها او بعضها من بعد التصديق السابق حيث لا يعود محل لقبول ما قد دفع

المادة المائتان والحادية والثلاثون بعد تكميل المعاملات المذكورة اذا لم يعقد قونقوردانو مجدداً تعقد اصحاب الديون مجلساً لكي يبدوا رأيهم بشأن ابقاء الوكلاء او تبديلهم ومراعاة لاصحاب المطالبين الجدد لا يبادر لتوزيع دراهم قبل انقضاء المهل المعينة بحق اصحاب الديون الفاطنين في المالك العثمانية كمنطوق المادة ١٩٩ و ٢٠٤ المار ذكرها

المادة المائتان والثانية والثلاثون ان الصكوك والمفاولات التي يعيها المفلس بعد تصديق القونقوردانو وقبل الغائها كلياً او فسخها وإبطالها اذا تبين انها عملت لاجل الضرر والاحتيال على اصحاب الديون فلا اعتبار لها بل تعد كأنها لم تكن (*)

المادة المائتان والثالثة والثلاثون قبل عقد صك القونقوردانو بحق لاصحاب الديون ان يطالبوا المفلس بمطالوباتهم تماماً وكالاً بالغاً ما بلغت وأما بالنظر لدخولهم بتوزيع الدراهم المعبر عنه بالماسة فيكون كما يأتي بيانه أولاً ان كانوا ما اخذوا شيئاً بعد من الغرامة يدخلون على قدر مطالبيهم بالغام وأما الذين اخذوا مقدراً ما من الغرامة يدخلون بالتوزيع الجديد على مقدار المبلغ الباقي لهم وتعتبر احكام هذه المادة ايضاً اذا ظهر افلاس المفلس مرة ثانية قبل الغاء القونقوردانو او قبل فسخها وإبطالها

(*) ان فسخ القونقوردانو والغائها كلياً ينشأ من ثلاثة مواد أولاً صدور الحكم بحق المفلس انه محال ثانياً وقوع الغبن والخيلة وفي هاتين الحالتين يلغى القونقوردانو كلياً بموجب القانون ولا يبقى سبيل لتجديده ثالثاً اذا لم يجر المفلس ما قد تعهد به بدعي اصحاب الدين فسخ القونقوردانو وفي هذه الحالة الثالثة يجوز تجديد القونقوردانو وبحكم بايجاب المنتضي من طرف محكمة التجارة

(الفصل الخامس)

(في بيان قفل معاملات الافلاس بفرضية عدم كفاية الموجود)

المادة المائتان والرابعة والثلاثون قبل تصديق القونقوردانو وقبل اتفاق ارباب الديون اذا صار ايجاب لتوقيف المعاملات بداعي عدم كفاية موجودات المفلس لاجراء معاملات افلاس فيحول لراي محكمة التجارة ان تحكم رسماً بقفل معاملات الافلاس بناء على انتهاء مامور محكمة التجارة وبمقتضى هذا الحكم يضيى كل فرد من اصحاب الديون على حدة له الحق ان يدعي على المفلس وعلى امواله وموجوداته غير انه يتوقف ويتاخر اجراء الاعلام المذكور مدة شهر واحد اعتباراً من تاريخه

المادة المائتان والخامسة والثلاثون في اي وقت اثبت المفلس او من له معه علاقة انه يوجد مبلغ يكفي لمصاريف معاملات الافلاس او سلم هذا المبلغ ليد الوكلاء بحق له ولذويهم ان يطلب نفص الحكم والقرار المبين في المادة السالفة الذكر وبكل الأحوال ينبغي بموجب المادة المذكورة ان يدفع قبل كل شيء مصاريف الدعوى

(الفصل السادس)

(في بيان اتفاق ارباب الديون)

المادة المائتان والسادسة والثلاثون اذا لم يمكن عقد صك القونقوردانو بحق لاصحاب الديون الاتفاق (*) واجراء الحركة بالاتحاد وهكذا مامور محكمة التجارة بجمع ارباب الديون لاجل المذاكرة فيما فيه النفع سواء كان لجهة روية امور الافلاس او لجهة ابقاء وتبديل الوكلاء ويدخل بهذا الاجتماع اصحاب الديون الثابتة مطالبيها الكائنة بطريقة الامتياز والاستغلال والرهن

(*) المراد من اتفاق اصحاب الديون هو ان يتسموا ما بينهم موجودات المفلس التي يحدونها وذلك بداعي عدم امكانية عقد صك القونقوردانو

وتكتب مضبطة شاملة دعاوي واعتراضات اصحاب الديون ويمتضى المادة ١٧٠
المر ذكرها يعطى قرار من طرف المحكمة بالنظر الى مال المضبطة المذكورة
وتعطى تقارير الوكلاء الذين يصبر القرار على عدم ابقائهم الى الوكلاء الجدد ومن
اللازم ان يتم ذلك بحضور مامور محكمة التجارة الموما اليه وعند الايجاب يجلب
المفلس ايضاً

المادة المائتان والسابعة والثلاثون نصير المذاكرة ما بين اصحاب
الديون الحاضرين الجمعية لاجل اعطاء اعانة ما نقدية الى المفلس من اموال
الافلاس للوجودة فاذا ارضى بذلك الاكثرون يساعد المفلس باعطائه مبلغ
ما من تلك الاموال باسم اعانة وبيان هذا المبلغ يتكلف به وكلاء الافلاس
ويخصصه مامور محكمة التجارة ويحق للوكلاء المذكورين فقط ان يراجعوا بهذا الامر
محكمة التجارة (لعل المراد من عرض الكيفية لمحكمة التجارة هو افتراض عدم اتفاق
وكلاء الديون مع مامور المحكمة)

المادة المائتان والثامنة والثلاثون عند وقوع افلاس شركة تجارية
يكون اصحاب الديون مخبرين في امر عقد صك القوفوردانو مع احد الشركاء او
مع بعضهم دون الاخر وبفرضية حصول ذلك تبقى موجودات الشركة باجمعها
تحت ادارة اصحاب الديون المتبقين واما الاموال الخصوصية التي للأشخاص
الذين حصلوا على القوفوردانو فتخرج من اموال الشركة . والاتفاقية الخصوصية
التي تجري معهم يجب ان يتمدوا بها بان المال الذي سيدفعونه الى ارباب
الديون لا يكون من اموال الشركة مطلقاً بل من اشياء خارجة عنها والشريك
الذي يكون حصل على عقد قوفوردانو متعلقة بشخصه فقط بضحي بريء الذمة
من تكافله مع باقي شركائه

المادة المائتان والتاسعة والثلاثون وكلاء الافلاس هم مامورن بابقاء
الديون بالوكالة عن جمعية ارباب الدين المعبر عنهم بالماسة ومع هذا يجوز
اعطاء الرخصة من طرف ارباب الدين الى الوكلاء لكي يتاجروا باموال المفلس
الموجودة واما صك القرار الذي يعطى في هذا الشأن في جمعية ارباب الدين

يلزم ان يبين فيه الوقت الذي يتعين للوكلاء واخذ المنوح لهم ومقدار الدراهم
الذي يجب حفظه عندهم لاجل دفع المصاريف اللازمة وهذا القرار يتم بحضور
مامور محكمة التجارة وبرضى واتفاق اصحاب الديون الذين لجهة العدد ولجهة
التصرف بالمبالغ حاصلون على اكثرية ثلاثة الارباع واما وقوع الاعتراض
والمخالفة على هذا القرار فوان كان يسوغ للمفلس ولياقي اصحاب الديون الذين
لم يقبلوه ولم يمضوه الا ان هذه المعارضة لا توقف اجراء ذلك القرار

المادة المائتان والاربعون ان الوكلاء اذا تدخلوا باثناء استعمال اموال
الافلاس بمعاملات وتهدات اكثر من الموجود فالمستول بذلك هم اصحاب
الديون الذين اعطوا الرخصة باستعمال الاموال المذكورة في التجارة وهذه
المسئولية هي بحق المقدار الزائد الذي رخصوا به عن الحصة العائدة اليهم من الماسة
وكل واحد منهم يجب ان يدفع مقدار ما نقص من الموجودات بنسبة المبلغ
المطوب له

المادة المائتان والحادية والاربعون الوكلاء ملزمون ان يعملوا
في امر مبيع املاك المفلس غير المنقولة وامتنعوا واشياء المنقولة وفي امر تسوية ديون
وذمموا وبصير التثبيت باجراء الخصوصيات المذكورة تحت نظارة المامور المعين
من طرف محكمة التجارة ولا يلزم لذلك جلب واحضار المفلس

المادة المائتان والثانية والاربعون الوكلاء ماذنون بتسوية وروية
كل الحقوق والدعاوي العائدة الى المفلس رعاية للنواعد المحررة في المادة ١٩٥
السالفة الذكر ومخالفة المفلس في هذا الشأن غير مسموعة

المادة المائتان والثالثة والاربعون ان اصحاب المطالبين الكائنين
بجالة الاتفاق كما مر اعلاه يجب على مامور محكمة التجارة ان يجمعهم في السنة الاولى
من اتفاقهم مرة واحدة على القليل وعند الاقتضاء يجمعهم ايضاً في السنين التابعة
وفي هذه الاجتماعات يلزم الوكلاء ان يقدموا تقريرهم عن كيفية ادارة امون
الافلاس وحيشته بنظر في امر ابقائهم في مامورينهم او عزلم وتبديهم طبقاً للنواعد
المصرحة في المادة ١٧٠ والمادة ٢٢٦

المادة المائتان والرابعة والأربعون عند قطع وتصفية محاسبات
المفلس بجميع مأمور محكمة التجارة اصحاب المطالبين وفي هذه الجلسة الأخيرة
يعطي الوكلاء ايضاً تقاريرهم في نتيجة مأموريتهم ويجب اذ ذاك ان يكون
المفلس موجوداً بذاته وان لم يكن حاضراً يصير استحضاره اذا اقتضى الحال
واصحاب المطالبين يبرزون آرائهم بحق معذورية احوال المفلس وتكتب مضبطة
في هذا الشأن وكل صاحب دين برخص له في ان يكتب في تلك المضبطة
ملاحظاته واعتراضاته وبعد ختام الجلسة المذكورة تغلق وتنفق جمعية اصحاب
الديون المتفقة طبعاً ولزوماً

المادة المائتان والخامسة والأربعون بتقديم تقرير من طرف مأمور
محكمة التجارة الى المحكمة حاوياً قرار راي ارباب الديون بحق معذورية احوال
المفلس وكيفية وقوع الافلاس وباقي الخصوصيات والمحكمة تحكم بكون المفلس
معذوراً او غير معذور

المادة المائتان والسادسة والأربعون اذا اعلن بان المفلس غير
معذور بحق لكل صاحب دين في كل الاحوال ان يدعي بحق دينه على ذات
المفلس وعلى امواله ولكن اذا حكم بانه معذور يتخلص من الزامه بالحبس بداعي
ادعاء اصحاب الديون لجهة افلاسه حيث بعد ذلك لا يحق لهم ان يمسوا شخصه بل
يدعون على امواله ولكن في هذه الحالة يجب ان تراعى الاستثناءات المعروفة
بقوانين مخصوصة (*)

المادة المائتان والسابعة والأربعون ان الذين يرتكبون الافلاس
الاحثيالي والذين يتصدون لبيع الاشياء التي هي ليست ملكهم والسارقين والمخالفين
او المنهين بالتعدي والخيانة في الاشياء المعتمد عليهم بها وعلى الخصوص الذين
يتجاسرون على صرف الاموال المبرية لاجبوز ان يحكم بانهم معذرون

(*) المراد من القوانين الخاصة اعني الاجانب غير المتوطنين والاصبياء
والمأمورين وحافظي الامانة فلولاً ولو تبينت معذوريتهم لا يعفون من الحبس
لان حبسهم نظراً لكيفية ديونهم الخاصة يكسب الامنية

المادة المائتان والثامنة والأربعون ان المدينين من التجار لا يقبل
استدعائهم في حق ترك واعطاء اموالهم الموجودة الى ارباب الدين (١)
(الباب السابع في بيان انواع اصحاب المطالبين وكيفية استحقاقاتهم)
(مع المفلس)

(النوع الاول)

(بحق الاشخاص المتعدين مع المفلس وكفلائه)

المادة المائتان والتاسعة والأربعون ان الاشخاص الذين يتبين
افلاسهم مع المفلس الذي تعهدوا معه واضعوا متكافلين بوضعهم الجبروي يعني الحوالة
على السندات التي اعطوها فحاملو هذه السندات يحق لهم ان يدخلوا في توزيع مائة
كل مفلس منهم على حدة في مجموع مطلوباتهم مضافاً اليها الفائدة
والمصاريف (٢)

المادة المائتان والخمسون عند ظهور افلاس المدين والمتعدين معه
بالدفع لا يحق ان يدعي احدهم على الاخر فيما قد دفع من الماسات بطريقة
الغرامة ولكن اذا ظهرت زيادة في المبالغ التي اعطيت من الماسات عن اصل

(١) ان النظام المحرر بهذه المادة هو خاص بحق طائفة التجار اما
المدينون الآخرون غير التجار فانهم عند ما يقدمون استدعاء كهذا يلزم ان
تري به المحاكم البلدية (الحقوقية)

(٢) مثلاً ثلاثة اشخاص بعد ان تكافلوا كفالة مالية ظهر افلاسهم سوية
فالسند الذي يكون عليهم بمبلغ اثني عشر الف قرش يدخل صاحبه بتمام قيمته
تماماً مع الفائدة والمصاريف في مائة كل واحد منهم فيأخذ من غرامة
الاول خمسين بالمائة مثلاً ستة الاف قرش ومن الثانية خمسة وثلاثين بالمائة
اربعة الاف ومائتي قرش ومن غرامة الثاني بالمائة خمسة عشر الفا وثمانمائة
قرش فيكون مجموع ذلك اثني عشر الف قرش يعني يكون قد استوفى ماله
تماماً لانه بغير هذه الصورة لا تكون المساواة قد تمت فيما بين الكفلاء

المطلوب وفائده ومصاريفه يعني اذا زاد المدفوع عن اصل المطلوب فالزائد يعود الى المديونين المشتركين بالدين الكافلين بطريقة الدور والحوالات بالنظر الى ترتيب اصحاب الامضاءات الكائنة في السند (المراد ان الذي يستحق تلك الزيادة هو ماسة المفلس الواقع اسمه اخيراً لان من تقدمه من اصحاب الامضاءات كانوا بمنزلة كفلاء له)

المادة المائتان والحادية والخمسون ان صاحب الدين الذي يترك سند على المفلس وعلى من تعهد معه اي المتكافلين بموجب ذلك السند اذا كان قبل ظهور الافلاس استحصل منه شيئاً بصورة على الحساب يجب ان يتزل ذلك المبلغ من الاصل . والباقي يدخل به في الماسة مدعياً بذلك على المفلس وعلى من تعهد معه او كفله واذا المتعهدون والكفلاء دفعوه له بحق لم ان يدخلوا في ماسة المفلس بقدر المبلغ الذي دفعوه فقط

المادة المائتان والثانية والخمسون ولو صار عقد صك الفوتوداتو بحق لاصحاب المطالب ان يدعوا كفلاء المفلس والمتعهدين معه في تكملة مطالبهم

(النوع الثاني)

(بحق ارباب الديون الذين آمنوا برهن ما والذين لم حق امتياز)
(على الاشياء المنقولة)

المادة المائتان والثالثة والخمسون ان اسماء ارباب دين المفلس الذين صار تأميمهم برهن موافق للاصول تُقيد بدفتر الماسة لاجل الاخطار والتذكار فقط

المادة المائتان والرابعة والخمسون عندما يريد الوكلاء بحق لم لاجل خير الماسة مع اعطاء الرخصة لم من طرف مأمور محكمة التجارة ان يؤدوا الدين ويستردوا الاشياء المرهنة مقابلة لذلك الدين

المادة المائتان والخامسة والخمسون اذا لم يسترد الرهن من طرف

الوكلاء وباعه صاحب الدين بشئ أكثر مما له فالزائد ياخذ الوكلاء واما اذا كان الثمن اقل من مطلوب صاحب الدين فيدخل في الماسة بالمبلغ الباقي له كباقي الديون الاعتيادية

المادة المائتان والسادسة والخمسون ان اجرة العملة الذين استخدمهم المفلس بذاته بظرف واحد وثلاثين يوماً قبل اعلان افلاسه وكذلك اجرة وشهرية الكتاب المستخدمين في ظرف ستة اشهر قبل اعلان الافلاس ايضاً تعد من الديون المنازعة

المادة المائتان والسابعة والخمسون ان الدفتر الحاوي علم اصحاب المطالب المدعين حق الامتياز على اشياء المفلس المنقولة يسلم من طرف الوكلاء الى مأمور المحكمة واذا صار التنسيب باعطاء الديون المذكورة لاربائها قبل كل احد من المبالغ التي يصير تحصيلها تعطى الرخصة بذلك من طرف مأمور المحكمة واما اذا حصل معارضة بحق الامتياز فحال الكيفية لمحكمة التجارة لكي تحكم بها

(النوع الثالث)

(في بيان حقوق اصحاب المطالب الذين لم الاستغلال والامتياز)
(على الاشياء غير المنقولة)

المادة المائتان والثامنة والخمسون ان توزيع حاصل اثمان الاشياء غير المنقولة اذا جرى قبل توزيع حاصل اثمان الاشياء المنقولة او جرى توزيع الاثنين بوقت واحد فارباب الديون ذوو الامتياز والرهن الذين لم يمكنهم ان يستوفوا تمام مطلوبهم من اثمان الاشياء غير المنقولة (التي لم عليها حق الرهن والامتياز) يدخلون بما بقي لم بتوزيع المال العائد لارباب الدين غير ذوي الارتمان الا انه من اللازم ان يصير تحقيق وتصديق مطالبهم وفقاً للنظامات المسطرة اعلاه (*)

(*) ان ارباب الديون ذوي الارتمان اذا دخلوا بالباقي لم من مطلوبهم في ماسة ارباب الديون الاعتياديين من الواجب ان يصرف النظر عن فائدة مطالبهم (مثال) فيما اذا وجد مرتمان للاول ٤٠٠٠٠ وللثاني ٣٥٠٠٠ جمعاً ٧٥٠٠٠ ووجد ايضاً اثنان من ارباب الديون غير المرتمة لاحدها ١٠٠٠٠ وللثاني ١٥٠٠٠

المادة المائتان والتاسعة والخمسون اذا صار توزيع وتقسيم دراهم مرة او اكثر من اثنان الاشياء المنقولة قبل توزيع وتقسيم اثنان الاشياء غير المنقولة بحق لاصحاب المطالبين ذوي الامتياز والرهن المحققين والمصدقين ان يدخلوا بالتوزيع المذكور بنسبة مجموع مطالبهم ولكن المبالغ التي يستولون عليها من اثنان الاشياء المنقولة تنزل وتنزل من اثنان الاشياء غير المنقولة (المرتبة عندهم) كما سيأتي

المادة المائتان والستون بعد بيع الاشياء غير المنقولة وتنظيم اصول المراتب الامتيازية بحق اصحاب الديون ذوي الامتياز والرهن بصورة قطعية يعطى لكل منهم مطلوبه من ثمن الاشياء غير المنقولة بالدور والرتبة منزلاً منه ما قد اخذه من مائة اصحاب الديون الاعتيادية وبأخذ حصة العائنة له من قيمة الاشياء المرهونة كل برتبة والمبالغ التي يصير ترتيبها على هذه الصورة لا تبقى في مائة ذوي الازمان بل تُعاد وتُسَلَّم الى مائة ارباب الديون الاعتيادية وهكذا تتم وتكمل منفعة الماسة الاعتيادية بواسطة اجراء هذا الافراز والتفريق

المادة المائتان والحادية والستون ان اصحاب الرهن الذين دخلوا بتوزيع اثنان الاشياء غير المنقولة وحصلوا على مقدار ما فقط من مطلوبهم (اعني لم ينلهم من ثمن المباع سوى ما بقي قسماً من مطلوبهم لا غير) يعاملون على الوجه

جمعاً ٢٥٠٠٠ فيكون كل المطلوب ١٠٠٠٠٠ وافترض بيع الاشياء غير المنقولة (المفهوم انها المرتبة) قبل الاشياء المنقولة (المفهوم انها غير المرتبة) وبلغ ثمنها ٧٠٠٠٠ فالمرتبة الاولى ياخذ تمام مطلوبه ٤٠٠٠٠ والباقي ٣٠٠٠٠ ياخذه المرتبة الثانية ويبقى له ٥٠٠٠ لتكملة مطلوبه فهذا المبلغ الباقي يدخل به باثنان الاشياء المنقولة (المذكورة اعلاه) مع الدائنين غير المرتبين المذكورين وافترض ان ثمن الاشياء المنقولة بلغ ٢٤٠٠٠ حالة كون المطالبين الباقية هي خمسة الاف الغرش الى المرتبة الثانية وخمسة وعشرين الف الغرش المطلوبة الى الشخصين اصحاب الدين غير ذوي الرهن ومجموع ذلك ٣٠٠٠٠ ففي هذه الحالة يُعطى الى المرتبة الثانية ٤٠٠٠ ولصاحب الدين الاول غير ذوي الرهن ٨٠٠٠ والى الثانية ١٢٠٠٠ مجموع ذلك ٢٤٠٠٠

الاتي بيانه اي انهم بعد ان يكونوا اخذوا حصة من اثنان الاشياء غير المنقولة بحق لم ان يدخلوا في مائة المفلس الاعتيادية وبأخذوا نصيبهم على قياس المبالغ الباقية لم وان كانوا اخذوا نقوداً من التوزيع الاول اكثر من استحقاقهم فهذه الزيادة تنزل من مجموع مائة اصحاب الديون المرتبين وتُعطى الى مائة اصحاب الديون الاعتيادية

المادة المائتان والثانية والستون ان مطلوبات ارباب الديون المرتبين اذا لم تكن روية تطبيقاً لاصولها ولم يجر قيدها (يعني ان كان الرهن غير اصولي ولم يقبل او لم يبق منه شيء للمرتبة الثانية والحاصل كيف كان الامر لم يتفقد المرتبة منه شيء) فتعتبر بمنزلة المطلوبات الاعتيادية ولا رباها الاسوة بباقي الديون الاعتيادية سواء كان باجراً القوتفوردانواو بمعاملات الماسة

(النوع الرابع)

(في بيان حقوق الزوجات)

المادة المائتان والثالثة والستون اذا ظهر افلاس شخص ما وكانت الاملاك الكائنة بعهة زوجته برسم جهاز لم تخلط باملاك زوجها بطريقة الاشتراك تُرد ببيعها الى الزوجة ومثل ذلك ايضاً كل ما اعطي لها من الاملاك غير المنقولة سواء كان ذلك ارثاً او وصاية او على طريقة الهبة ممن هم بقيد الحياة جميع ذلك يرد الى الزوجة عيناً

المادة المائتان والرابعة والستون كذلك الاملاك غير المنقولة التي اشترتها الزوجة باسمها من المبالغ الحاصلة من ايرادات الاملاك الصائفة لها بطريقة الارث والهبة بحق للزوجة استردادها الا انه ينبغي ان يكون مصرحاً بالسندات المتضمنة مشترى تلك الاملاك بان الثمن دفع من ايراد املاكها المذكورة كما انه يجب ان يثبت بدفتر او بسند اخر موثق به في ان المبالغ المذكورة دفعت من ايرادات املاك الزوجة

المادة المائتان والخامسة والستون كيفما كان عند مقابلة النكاح

فجميع الاملاك المشتركة من طرف زوجة المفلس خلاف الصورة المحررة بالمادة المذكورة تعد كأنها مشتركة من مال زوجها وتعتبر مخصصة به وهكذا يجب حسب القانون ان تدخل مع جملة اموال المفلس ماعدا اذا اقتدرت الزوجة ان تثبت الخلاف

المادة المائتان والسادسة والستون ان الاملاك المنقولة العائدة الى الزوجة تلك التي ربطت بسندات وقت زواجها او حصلت عليها بطريقة الارث او الوصية او الهبة ولم تضاف لاملاك زوجها يحق لها ان تستردها عينا ولكن من اللازم اثبات ذلك بدفتر او سند موثوق به ولكن اذا لم يمكنها الاثبات فجميع اثاث البيت والمنقولات التي هي لاجل استعمال الزوج او الزوجة يعود لاصحاب المطالب مع صرف النظر عن مقابلة عقد الزوجة كيفما كانت فلتكن ولكن مع هذا يعطى من طرف الوكلاء مع رخصة المأمور بعض الالبسة لاجل لوازم الزوجة

المادة المائتان والسابعة والستون ان الاملاك المختصة بالزوجة وفقا لاحكام المادة ٢٦٢ والمادة ٢٦٤ المذكورتين اذا كان جرى بمقتضى اربمان قبل الافلاس او كانت معدة لوفاء دين ما وكان ذلك بتعهد ورضا الزوجة او بمقتضى حكم صدر عليها يحق لها ان تدعي استرداد تلك الاموال ان هي قبلت بتلك الرهنية وبايفاء تلك الديون

المادة المائتان والثامنة والستون اذا الزوجة وفدت بعض ديون زوجها فمن حيث يلحظ ويظن انه يكون اعطي ذلك من مال زوجها فلا يحق لها ان تدعي به على الماسة الا اذا امكها ان تثبت عكس ذلك كما تصرح في المادة ٢٦٥ (*)

المادة المائتان والتاسعة والستون ان الشخص اذا كان حال تاهله تاجرا او لم يكن صاحب مهنة مخصوصة ولكنه صار تاجرا بعد زواجه بمدة سنة فالاموال غير المنقولة التي وجدت مخصصة به حين تاهله او تلك التي امتلكها (*) ان الاموال المشتركة بين المفلس وزوجته اذا هي رهنتها مقابلة لديون ما فلا يسوغ للزوجة ان تدعي باستردادها

بعد تاهله بطريقة الميراث او الهبة والوصية تكون بحكم الرهينة عند زواجه ومادة هذه الرهينة يجب ان تكون مرعية الاجراء ولا يحق الاشياء والمبالغ التي جلبتها معها جهازا او المتصلة اليها فيما بعد بطريقة الارث والهبة والوصية الا انه يتوجب عليها ان تثبت بموجب سند معمول به كيفية تسليم تلك الاشياء وتادية تلك المبالغ . ثانيا بتمن الاملاك التي باعتمها باثناء تاهلها . ثالثا بالديون التي تكون قد كفلت زوجها بها ودفعتمها عنه فعلى هذه الصورة تكون الامنية والرهنية في الاملاك المذكورة معتبرة (النصد من ذلك ان املاك الرجل التي كان مالكتها حين الزواج اذا كان حينئذ تاجرا او التي تملكها بعد معاطاته التجارة في ظرف سنة واحدة تكون كامنية الى الزوجة على المبالغ التي يستدينها رجلها منها من اموالها المعينة اعلاه ولها على تلك الاملاك حق الامتياز ولعل لذلك اكثر علاقة في القوانين الافرنجية)

المادة المائتان والسبعون ان زوجة الشخص الذي كان حين تزوجه تاجرا او لم تكن له صناعة ثم بعد مضي سنة من تاريخ تاهله سلك في طريق التجارة لا يحق لها ان تدعي بشيء من موجودات الماسة استنادا على المواعيد المسطرة في مقابلة النكاح وهكذا لا يحق ايضا لارباب الدين ان يدعوا بتلك المواعيد المشروطة في مقابلة النكاح على الزوجة ويحصرها بهم لكي يتمتعوا بها

(الباب الثامن في بيان توزيع وتقسيم الاشياء المنقولة فيما بين)
(ارباب الديون وقطع حساب حاصلات الاشياء غير المنقولة)
(الفصل الخامس)

المادة المائتان والحادية والسبعون بعد ان ينزل من مجموع ثمن المنقولات المصاريف التي صرفت لاجل معاملات الافلاس والتقدير المعطاة برسم اعانة الى المفلس وعياله وما دفع الى ارباب الديون المتأخرين فالمبلغ الباقي بعد ذلك يقسم ويتوزع بالسوية على ارباب الديون التي صار تحقيقتها والتصديق عليها لكل قدر ما يصيبه

المادة المائتان والثانية والسبعون يجب على وكلاء الافلاس ان يبلغوا مأمور محكمة التجارة بكل شهر مرة كيفية احوال الافلاس ومقدار المبالغ الموجودة

بالماسة ومحفظة بطريقة الديبورتو يعني في صندوق الامانة وهكذا ايضاً اذا وجد المأمور مناسباً ان توزع تلك المبالغ فعليه ان يعين المقدار ويخبر افراد ارباب الديون بذلك

المادة المائتان والثالثة والسبعون لا يجوز توزيع غرامة فيما بين ارباب الديون ما لم تخرج على وجه الاحتياط الحصة العائدة لارباب الديون القاطنين في خارج ممالك الدولة العلية المفيدة اساوهم بدفتر الموازنة المعروف باليلاندو. ومنوط براي مأمور محكمة التجارة امر زيادة وتكثير تلك الحصة وذلك بحق ارباب الديون الذين لم تنقيد اساوهم بدفتر الموازنة على وجه الصحة (اعني لم تنقروجه قطعي) ولكن وكلاء الافلاس اذا كان لهم اعتراض على ذلك يسوغ لهم ان يعرضوا الكيفية لمحكمة التجارة

المادة المائتان والرابعة والسبعون ان الحصة التي بصبر اخراجها وتوقيفها بوجه الاحتياط لاجل ارباب الديون الكائنين في الخارج كما تقدم الشرح يجب ان بصبر حفظها على سبيل الديبورتو لحد انقضاء المهلة المعينة في الفترة الاخيرة المندرجة في المادة ١٩٩ واصحاب المطالبين بالبلاد الغربية اذا لم يمكنهم ان يثبتوا قانونياً مطالبتهم تقسم تلك الحصة وتوزع على ارباب الديون الثابتة. وكذلك الديون التي لم تقبل بصورة قطعية يخرج ويتوقف لها حصة احتياطية على الوجه المحرر

المادة المائتان والخامسة والسبعون ان الوكلاء ليسوا بماذونين بتادية نقود لاحد من اصحاب الديون ما لم يبرز السند الذي يثبت مقدار مطلوبه الذي جرى عليه اصول التحقيق والتصديق وعند ذلك يعطى لصاحبه حوالة من طرف مأمور المحكمة او تدفع القيمة من الوكلاء وحيتث يجب ان يعمد على نفس السند المذكور بيان المقدار الذي صار دفعه وان كان غير ممكن ابراز السند المذكور يمكن لمأمور المحكمة ان يؤذن بالدفع بعد مراجعة مضبطة تحقيق الديون وبكل الاحوال بعد ان تاخذ اصحاب الديون مطالبتهم يجب ان يشرحوا ويضموا على حاشية دفتر التوزيع بان ذمة المديون قد برئت (يعني ذمة الماسة وليس

المفلس والمراد الاعتراف بوصول ما يخصهم)

المادة المائتان والسادسة والسبعون يجب المفلس بحسب الاقتضا لجمعية اتفاق ارباب الديون المتعقدة لاجل تقسيم موجودات المفلس واذا كان بعض الحقوق والدعاوي لم تصر تسويتها ولم تحصل بعد فتقدر تلك الجمعية ان تستحصل الرخصة من محكمة التجارة لاجل عمل تسوية واتفاقية لذلك كله او بعضه او ان تنفرغ عن تلك الحقوق لشخص اخر تحت مبلغ معلوم والسندات الواجب ان تعطى في هذا الشأن تنحر من طرف الوكلاء وكل صاحب دين يحق له ان يطلب وتلجى الى مأمور المحكمة لاجل عند جمعية كهذه

(الباب التاسع في بيان مبيع الاشياء غير المنقولة)

المادة المائتان والسابعة والسبعون حين صدور الحكم بالافلاس لا يعود بحق لارباب الديون لاجل استيفاء مطالبتهم ان يطلبوا مبيع الاملاك غير المنقولة تلك التي لم ترهن عندهم

المادة المائتان والثامنة والسبعون اذا لم يكن حصل الادعاء بمبيع الاشياء غير المنقولة (لعلها المرعونة) لاجل ابناء الديون قبل اتفاق اصحاب الدين (قد مريبان الاتفاق) فيكون السعي والاهتمام بمبيع تلك الاموال منحصراً بالوكلاء دون غيرهم وهم ملزمون في ظرف ثمانية ايام مباشرة ذلك مع اخذ الاذن والرخصة من المأمور المعين من طرف محكمة التجارة ويجب عليهم ان يوفقوا الحركة للنظامات المخصوصة المرعية الاجراء بحق املاك الفاضرين

المادة المائتان والتاسعة والسبعون بعد قرار المزاينة على املاك المفلس غير المنقولة الذي يكون تم بسعي واهتمام الوكلاء اذا حصل عليها ضامم يجب ان تكون مطبقة مطلقاً الى القواعد الآتي بيانها اولاً بعد ان بصبر قرار مزايده الاملاك يبقى الحال موقوفاً كما هو مدة خمسة عشر يوماً ففي ظرف هذه المدة اذا وجد من يزيد زيادة توازي قيمة عشر الثمن المدفوع او اكثر من العشر يفسخ القرار السابق وتقبل الزيادة الجديدة وعليه يصبر القرار ويسوغ لكائن من كان

ان يتقدم الى المزايدة في حينها وهكذا يعطى قراره بعد اعطاء قرار المزايدة وبعد ختام المدة المذكورة لا تعود الزيادة مقبولة

(الباب العاشر في بيان استرداد الاشياء)

المادة المائتان والثمانون ان التحويل التجارية التي لم تدفع بعد وكل اوراق الحوالات التي هي عبارة عن سندات اذا وجدت بعينها عند المفلس حين افلاسه فان كانت ارسلت له مجرداً لاجل القبض ولكي تكون قبضتها محفوظة تحت امر صاحبها او اذا كانت ارسلت بوجه صريح لاجل دفع وتأدية حوالات معينة المبالغ من طرف صاحبها يجب ان يصير استردادها

المادة المائتان والحادية والثمانون كذلك الامتعة التي سلمت الى المفلس برسم الامانة او لاجل بيعها على ذمة صاحبها مع صرف النظر عن المدة التي تكون بقيت عنده طويلة كانت او قصيرة ما دامت موجودة ببيتها كلها او بعضها تعاد الى صاحبها وحتى اذا كانت تصرفت ولكن لم يقبض ثمنها بعد كله او بعضه او لم يستول عليه بمقابلة شيء ما او لم يجر الحساب عليه بطريقة المفاصصة فيما بين المشتري والمفلس كذلك يجب استرداده

المادة المائتان والثانية والثمانون كذلك تسرد الامتعة التي ارسلت الى المفلس ما دامت لم تنقل ولم تصل الى مخزن المفلس او الى مخزن القومسيوني (العميل) المأمور ببيعها لحساب المفلس بشرط ان يندفع الى الماسة من طرف الذي يسترد الامتعة تلك المبالغ التي يكون المفلس سبق ودفعها سواء كان من اصل ثمن تلك الامتعة بصورة على الحساب او المصاريف الاخر التي يكون صرفها او التي لم تصرف بعد على تلك البضاعة مثل اجرة السفينة واجرة العجلة والقومسيون والسيغورناه وغيره من المصاريف ولكن اذا كان المفلس باع تلك الامتعة قبل وصولها له بالاحيلة وذلك على منتضى الفاتورة (وبوليصة الثمن) المضادة من المرسل وعلى موجب نمونة الامتعة (النموذج) ففي هذه الحالة لا تسمع دعوى الاسترداد

المادة المائتان والثالثة والثمانون ان البضائع المباعة الى المفلس التي

لم يستلمها بعد او التي ارسلت الى المفلس او الى شخص اخر لحسابه (ولم تصل الى المفلس او لم تصرف بها بموجب سند التحميل) يحق الى بائعها ان يوقفها (بمعنى يستردها) المادة المائتان والرابعة والثمانون ان ما قد ورد ذكره في المادتين المذكورتين اذا لحظ ان فيه منفعة ما للماسة يحق لوكلاء الافلاس بعد الرخصة من مأمور المحكمة ان يدفعوا ثمن تلك البضاعة حسب المفاولة التجارية بين البائع والمفلس ويستلموا البضاعة المذكورة

المادة المائتان والخامسة والثمانون يجوز للوكلاء ان يقبلوا ادعاء الاسترداد المذكور (ويعيدوا البضاعة الى اربابها) بعد تصويب مأمور المحكمة وان ظهر نزاع ما في هذا الشأن يحكم بايجابه من طرف محكمة التجارة بعد ان يكون المأمور اجري الاسئلة والاستنطاق اللازم

(الباب الحادي عشر في بيان دعوى المعارضة التي تقع عند)

(صدور الحكم بالافلاس)

المادة المائتان والسادسة والثمانون ان الاعتراض الذي يقع على الاحكام والاعلامات الصادرة بحق اعلان الافلاس او بحق تعيين التاريخ الواجب ان يتخذ مبدأً للافلاس ان كان هذا الاعتراض من طرف المفلس يجوز اجراؤه في مدة ثمانية ايام وان كان من لم معه العلاقات فتكون المهلة شهراً وابتداء هذه المهلات يكون من يوم نشر وعلان الافلاس رسماً كما هو محدد في المادة ١٥٢

المادة المائتان والسابعة والثمانون ان الاعلامات الصادرة في شأن اعلان الافلاس وفي تعيين التاريخ الذي يجب اتخاذه مبدأً للعجز كما هو محدد اعلاه عندما يقع اعتراض بمخترها من طرف اصحاب المطالبات لاجل تغيير وتبديل تاريخ العجز لا تسمع دعوى ذلك الاعتراض اذا كان وقوعها بعد انقضاء المهل المعينة لاجل تحقيق وتصديق الديون اذ انه بعد انقضاء المهل المذكورة يضيي تعيين تاريخ العجز ثابتاً كما قد تعين قبلاً بدون تغيير او تبديل وجارياً على جميع اصحاب الديون

(الفصل الثاني)

(في بيان الافلاس الاحتيالي والافلاس التقصيري وهو يشتمل ايضاً على عدة ابواب)

(الباب الاول في بيان المفلس المقصر)

المادة المائتان والثامنة والثانون عند ظهور افلاس تقصيري ترى دعوى التقصير في محكمة التجارة بحسب ادعاء الوكلاء وباقي ارباب الديون وبعد ثبات تقصيرات المفلس بحكم باجراء التاديبات اللازمة بموجب القانون على مقتضى انهاء ناظر التجارة (*) (وفي خارج الاستانة على مقتضى اعلانات محاكم التجارة)

المادة المائتان والتاسعة والثانون ان التاجر المفلس بحكم عليه بان افلاسه تقصيري اذا وجد بالكمالات الاتي بيانها . اولاً اذا كان صرف المصاريف المخصوصة لاجل لوازمه الذاتية وادارته البينية بزيادة عن الحد . ثانياً اذا صرف واستهلك مبالغ كثيرة في المعاملات الكائنة من قبيل البحت والنصيب او باخذ او اعطاء البضائع والكامبيو من قبيل تجارة اعتبارية اعني التجارة التي لها اسم وليس لها جسم ظاهر بل يكون الربح والخسارة فيها متوقفين على صعود او هبوط السعر في اثناء مدة معلومة . فهذه الاعمال يعبر عنها بالتجارة الاعتبارية . ثالثاً اذا كان اشترى امتعة وباعها بثمن بخس بقصد السعة لاجل تاخير افلاسه ومن هذا القبيل ايضاً تداول وتعاطي الورق لاجل ايجاد راس مال يده واستفراصات دراهم وامثال ذلك من المعاملات الموجبة للضرر والخسارة . رابعاً اعطائه نفوقاً وما شاكلها الى بعض ارباب الدين بعد يوم عجزه عن ايفاء الدين قاصداً بذلك ايقاع الضرر على باقي ارباب الدين

المادة المائتان والتسعون يمكن ايضاً ان يحكم على المفلس بانه مفلس مقصر اذا وجد بسبب من الاسباب الاتي بيانها اولاً اذا جرى مقاولات وتعهدات لحساب غيره بدون ان ياخذ مقابلتها وكانت تلك التعهدات جسيمة وفوق اقتداره

(*) ان تاديب المفلس المقصر هو عبارة عن الحبس ويكون بحسب الاسباب لا اقل من شهر ولا اكثر من ستين

ثانياً اذا افلس تكررراً وكان لم يفي شروط قونفوردانو الافلاس الاول . ثالثاً اذا كان بعد تأمله وجد بمحركات مخالفة المادة ٢٦٩ و ٢٧٠ سواء كان جهازاً زوجياً واملاكها قد اضيفت الى املاكه او بقيت منفردة . رابعاً اذا في ظرف ثلاثة ايام من عجزه عن ايفاء الدين لم يقدم الى محكمة التجارة اعلاناً بحق تفليس كمنطوق المادة ١٤٨ و ١٤٩ وايضاً اذا لم يكن ذلك الاعلان مشتملاً على اسماء الشركاء المتكافلين . خامساً اذا لم يحضر امام الوكلاء في الاوقات والمهلات المعينة بدون عذر شرعي او اذا لم يحضر لمحكمة التجارة بعد اخذه صك التامين . سادساً اذا لم يكن مستعملاً الدفاتر الواجب استعمالها ولم يكن محرراً بوجه الصحة الدفتر الحاوي موجوداته ودبونه ومطلوباته ولم تكن قيود دفاتره بحسب نظامها واصولها وموجوداته ودبونه وذمه غير تامة وعدم امكانه ان يقدم حساباً مفارناً للصحة عن مطالبه ودبونه بشرط الا يكون هذا النقص ناشئاً عن احتيال (فيثبت عند محضاً)

المادة المائتان والحادية والتسعون لا يقدر الوكلاء ان يتصدوا للدعوى بالافلاس التقصيري ان لم يوزنوا بموجب راي وقرار اكثر واغلب ارباب الديون عدداً

(الباب الثاني في بيان الافلاس الاحتيالي)

المادة المائتان والثانية والتسعون ان التاجر المفلس الذي اخفى دفاتر حساباته او تيج من اوراقه الرسمية او السندات المرتبة تحت امضائه او من دفتر موازنته انه اخفى شيئاً او ظهر انه مديون بمبلغ ما وفي الحقيقة ليس هو مديوناً به فيها انه بهذه الاعمال يكون سلك بطريقة الخيلة والخذاع يعلن بانه مفلس محضاً ويضي مستحقاً التاديبات المسطرة في كتاب قانون جزاء السارقين

المادة المائتان والثالثة والتسعون ان مصاريف الدعوى المتعلقة بالافلاس الاحتيالي لا يمكن تحميلها ابداً على ماسة اصحاب المطالبين ولكن اذا واحد من اصحاب الديون او اكثر ادعى هذه الدعوى من تلقاء انفسهم وثبت براءة ذمة المفلس يلتزمون حينئذ بتادية مصاريف الدعوى

(الباب الثالث في بيان التهمات والتجارات التي يرتكبها غير المفلس)
(في طوابع الافلاس)

المادة المائتان والرابعة والتسعون ان الاشخاص الذين يستحقون التاديبات المتوجبة على المفلس الخنال هم الذين اولاً يخرجون ويفرقون او يحنون جميع اموال المفلس المنقولة وغير المنقولة او مقداراً منها وذلك لاجل منفعة وصالح المفلس ثانياً الذين يتحقق عنهم انهم تجاسروا بطريقة الاحتيال على ان يقدوا بدفتر الافلاس ديوناً كاذبة سواء كان باسمهم او باسم غيرهم مواضعة وصدقوا على تلك الديون ثالثاً الاشخاص الذين استعملوا تجارتهم باسم الغير او باسم موهوم وغير موجود وثبت عليهم التهمات المحررة في المادة ٢٩٢

المادة المائتان والخامسة والتسعون ان زوجة المفلس وابوه واولاده وباقي اقاربه الذين يخرجون ويفرقون ويكتنون ويحنون الاشياء العائدة الى المفلس اذا ثبت عليهم الفعل المذكور يستحقون التاديبات المخصوصة بالسارقين

المادة المائتان والسادسة والتسعون عند حدوث ما هو محرر في المادتين المار ذكرهما ولو بالفرض تحقق ان المفلس بريء الذمة من هذا العمل فعلى محكمة التجارة ان تحكم اولاً باعادة وارجاع جميع الاموال التي صار اخراجها وكتبها الى مائة اصحاب المطالبين وثانياً بتضمين ودفع مقدار الفائدة والضرر الذي يصير مخصصة

المادة المائتان السابعة والتسعون ان تاديب كل وكيل منهم بالظلم والتعدي في ادارة معاملات الافلاس هو عبارة عن حبسه مدة لا اقل من شهرين ولا اكثر من ستين ويتغرم ايضاً بدفع جريمة قيمتها لا تتجاوز مقدار ربع الاموال والتضمينات التي يحكم عليه بردها وتعويضها على الاشخاص المتضررين ولا تنقص عن مائة قرش

المادة المائتان والثامنة والتسعون ان صاحب الدين الذي يحق له ان يعطى رايه في مصالح الافلاس اذا اتفق مع المفلس وعامه او عامه غيره في ان يكون

له نفع خصوصي بطريقة المكافاة او اذا جعل مفاولة على اخذ مبلغ دراهم معلومة من موجودات المفلس مقابلته لمساعدته لئلا يحبس لاكثر من سنة ولكن اذا كان صاحب الدين المذكور هو من جملة الوكلاء يجوز ان تمتد مدة حبسه الى ستين

المادة المائتان والتاسعة والتسعون ان المقاولات الاحتيالية التي تعقد كمنطوق المادة المذكورة ما عدا انها تنسخ وتلغى وتعتبر كأنها لم تكن سواء كانت بحق المفلس او بحق غيره لا بل المبلغ والاشياء التي اخذت على هذا الوجه تحصل من اخذها وتعلو وترد لمن تخصصه

المادة الثلاثمائة ان الحكم بنسخ والغاء المقاولات المذكورة هو عائد بلا ريب الى محكمة التجارة

المادة الثلاثمائة والاولى بحسب الاصول يجب ان تطبع وتشر صورة القرارات والاعلامات المحاوية الحكم الصادر على الذين اتهموا بالاحتيال والتخادع مع المفلس وعلى جميع الاشخاص المحكوم عليهم كمنطوق المواد المحررة في ابواب الافلاس التصبري والاحتيالي ومصاريف هذه الاذاعة يتحملها ايضاً المحكوم عليهم

(الباب الرابع في بيان ادارة الاموال والاملاك عند ظهور)
(الافلاس التصبري والاحتيالي)

المادة الثلاثمائة والثانية اذا حكم على احد بدعوى الافلاس التصبري او الاحتيالي فالدعوى التي تكون ليست من الدعاوي المصرح بها في المادة ٢٩٦ تفرق وتبقى على حدة ونصير المبادرة في الحال لاجراء التنبيهات اللازمة لاجل تسوية الاموال والاملاك وخصوصات الافلاس ولا يجوز نقل ذلك وحواله الى المحاكم الاخر (يعني اذا حكم بالتصبر او الاحتيال فمعاملات طابع الافلاس تدوم جارية في محكمة التجارة)

المادة الثلاثمائة والثالثة ان وكلاء الافلاس ملزمون ان يقدموا الى نظارة التجارة الاوراق والافادات التي تطلب منهم لاجل تجسس وتحقق الوقوعات

المتعلقة باحتيال وخداع المفلس (وفي الخارج نندفع طبعاً الى محاكم التجارة)

المادة الثلاثمائة والرابعة ان تلك الاوراق والسندات التي سلمها وكلاء الافلاس كما محررا علاه الى جانب النظارة ففي اثناء تجسسها وتحقيقتها اذا لزم للوكلاء يطلعهم عليها مفيد التجارة ويؤذنون ايضاً باخذ صورة تلك الاوراق بوجه رسمي او غير رسمي من المفيد المذكور واما الاوراق والسندات التي لا يصدر التنبيه بحفظها وتوقيفها تسلم للوكلاء بعد صدور القرار والاعلام ويعطى من الوكلاء سند مشعر بوصولها اما باقي الاوراق التي ثبت عليها التزوير وغير ذلك من الاحتمالات فيجب ان تحفظ في المحكمة لاجل اجراء ابحاثها

(الفصل الثالث)

(في بيان اعادة اعتبار المفلس)

المادة الثلاثمائة والخامسة ان المفلس بعد ان يكون دفع وادفع كامل ديونه اصل المال والفائدة والمصاريف يمكنه ان يطلب اعادة اعتباره السابق ولكن اذا كان افلاس المفلس المذكور هو ناشئ عن كونه شريك بافلاس شركة فلا يقدر ان يطلب اعادة الاعتبار ان لم يثبت وفاء ديون كامل الشركة اصلاً وفائدة ومصرفاً على التام ولو انه اعطي له صك قوتفوردانو وحده

المادة الثلاثمائة والسادسة كل مفلس يستدعي اعادة اعتباره يجب عليه ان يبادر اولاً لتقديم عرض حال الى نظارة التجارة ومع هذا العرض يقدم جميع سندات واوراق ارباب الديون التي يكون استحصلها المعلنه براءة ذمته وخلاص طرفه

المادة الثلاثمائة والسابعة ان العرض حال المذكور مع تلك الاوراق تحال من جانب النظارة المشار اليها الى المأمورين فيخرج المأمورون صورة الاستدعاء المذكور ويرسلونها الى رئيس محكمة تجارة البلدة المقيم فيها المستدعي لكي يجري بمعرفتهم تحقيق ما هو مندرج بذلك الاستدعاء وان كان صاحب الاستدعاء بعد وقوع افلاسه بذل عمل اقامته الاول فتُرسل الى رئيس محكمة

البلدة التي ظهر فيها افلاسه ولكن بالاستانة العلية يجري التحقيق بمعرفة محكمتها التجارية

المادة الثلاثمائة والثامنة ان الاستدعاء المذكور تخرج صورته وتعلق على باب محكمة التجارة وباقي المحلات المفتضة وعلى باب بورس (محل اجتماع التجار) وتبقى مدة شهرين وتدرج ايضاً في صحف الاخبار

المادة الثلاثمائة والتاسعة ان الذين لم يحصلوا على اصل مطلوبهم مع الفائدة والمصاريف تماماً والذين لم تعلقات موقوفة مع المفلس بمكثهم ان يعارضوا قضية اعادة الاعتبار مقدمين تقريراً بذلك مع السندات والاحتجاجات التي يدهم ولكن لا يجوز لمن يكون تصدى للمعارضة المذكورة ان يوجد بالمذاكرة التي تجري مجلسياً في هذا الشأن

المادة الثلاثمائة والعاشر بعد انقضاء مهلة الشهرين المعينين اعلاه بتقديم الاعراض بموجب تقارير رسمية لجانب نظارة التجارة من طرف محكمة الاستانة ان كان الافلاس حصل في الاستانة او من طرف رؤساء المحاكم ان كان الافلاس وقع خارج الاستانة في بيان التحقيقات التي يكون صار الوقوف عليها بحق استدعاء المفلس المذكور والاعتراضات التي تكون حصلت مضيفين الى ذلك رايهم في هذا الخصوص

المادة الثلاثمائة والحادية عشر بعد ذلك تحكم نظارة التجارة هل الاستدعاء المذكور المتقدم من المفلس لاجل اعادة اعتباره هو قابل الاسعاف او غير قابل فان حكم بعدم اجابة المسئول لا يقدر المفلس ان يطلب تكراراً اعادة اعتباره قبل مرور سنة من ذلك التاريخ

المادة الثلاثمائة والثانية عشر ان الاعلام الذي يصدر معلناً اعادة اعتبار المفلس يسلم الى محكمة التجارة اذا كان الافلاس وقع بالاستانة ويرسل الى مأموري المحكمة اذا كان الافلاس وقع في الخارج وبمعرفة تهر تلاء ذلك علناً بحضور من يلزم حضورهم ويصير قيد ذلك في المحلات اللازمة

المادة الثلاثمائة والثالثة عشرة ان الاشخاص المحكوم عليهم بالاflas
الاختيالي وبالسرقة وبالتلاعب وبالتصرف بالاشياء المودعة عندهم امانة بطريقة
التعدي والخيانة او بانهم باعوا الاموال غير المتصرفين بها صحيحاً والاولياء
والمديرين الذين ما اعطوا حسابات عن الاشياء المحولة ادارتها لهدتهم وما حصلوا
على براءة ذمتهم وعلى الاطلاق مأموري المال المازومين بتقديم الحساب لايجوز لهم
ان يحصلوا على اعادة اعتبارهم ولكن المنس المحكوم عليه بانه منصر بقدر ان
يطلب اعادة الاعتبار بعد اجراء التأديب بحقه كما قد حكم عليه

المادة الثلاثمائة والرابعة عشرة كل منس لم ينل اعادة اعتباره لايجوز
له ان يدخل محل البورس ويشارك فيه البيع والشراء

المادة الثلاثمائة والخامسة عشرة ان الشخص الذي يموت وهو بحالة
الاflas يجوز لورثته بعد موته ان يجروا امر اعادة اعتباره

تمت الترجمة في بيروت في ٢٠ ايار سنة ١٨٨٠

الموافق ١١ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٧

والحمد لله الملم للصواب اولاً وآخراً



ذيل

قانون التجارة

قد راجع ترجمته ودقق في تصحيحها

عزتو نقولا افندي نقاش

طبع في مطبعة المصباح ببيروت

في ١٤ ربيع الثاني سنة ١٢٠٢ و ٢٠ كانون الثاني

سنة ١٨٨٥

ومن اراد الحصول عليه فيطلبه من مكتبنا العمومية

❖ ذيل ❖

❖ القانون التجاري الهايوني ❖

❖ الفصل الاول ❖

❖ مقدمة ❖

❖ المادة الاولى ❖ ان جميع الدعاوى التجارية على اختلاف اصحابها صنفًا وصفة يجب ان تُرى ويحكم بها في محاكم التجارة خاصة على ان الفضوات الخالية عن محاكم التجارة تكون روية مثل هذه الدعاوى الواقعة فيها وفصلها محالة الى مجالس الامور الملكية التي ترى الدعاوى المتعلقة بالحقوق العادية جريًا على اصول التجارة وقوانينها

❖ المادة الثانية ❖ كل دعاوى التجارة تُرى في المحاكم التجارية بدار السعادة او خارجها بالدرجة الاولى وما عدا الدعاوى التي يعين القانون فصلها والمحكم فيها بصورة قطعية في محاكم الدرجة الاولى المذكورة فالدعاوى التجارية يجوز رفعها بالدرجة الثانية الى ديوان الاستئناف

❖ المادة الثالثة ❖ يؤسس بدار السعادة ديوان لاستئناف دعاوى التجارة تاسيسًا مطابقًا للاصول والنظامات الاتي بيانها

❖ المادة الرابعة ❖ بموجب ارادة سنية يعين عددا للمحاكم التجارية والمراكز التي تخصص لها ودوائر المالك والمواقع التابعة احكام وإدارة كل منها على حدة ، واما ما يتشكل من المحاكم في دار السعادة وسائر المحاضر فيكون عبارة عن مجلسين احدهما لروية الدعاوى

المتعلقة بامور التجارة البرية والاخر لروية الدعاوى المنوطة بالتجارة البحرية

❖ المادة الخامسة ❖ ان محاكم التجارة مطلقًا وديوان الاستئناف تكون تحت تدبير نظارة التجارة وإدارتها

❖ المادة السادسة ❖ لا يجمع بين مامورية ملكية واخرى في المحاكم التجارية في شخص واحد وليس لاحد ماموري الملكية ان يتوظف في محكمة مالم يخرج عن مامورية ولا لاحد من ماموري المحاكم ان يصير مامور ادارة ملكية مالم ينفصل عن وظيفته

❖ المادة السابعة ❖ من كان من ذوي القربي كالاخ والعم والخال في الدرجة الثانية والثالثة . والصهر والحم وابن الحم وابي الحم لا يصلحون ان يكونوا موظفين في محكمة واحدة او ديوان واحد حتى اذا حصل مصاهرة بصورة من الصور الثلاث المتقدمة آنفا بين شخصين لم يكن بينهما سابق نسبة في الدرجات المذكورة بعد صيرورتها مامورين وتعينها المحكمة او ديوان تجارة فلا بد حينئذ من انفصال الصهر عن المامورية

❖ الفصل الثاني ❖

❖ في تشكيل محاكم التجارة ❖

❖ المادة الثامنة ❖ كل محكمة تجارة هي عبارة عن مجلس واحد مؤلف من رئيس واحد وعضوين دائمين واربعة موقتين ولكل منهم ان يبدي رايه في خلال المذاكرة

المادة التاسعة * ان المحاكم التجارية المنقمة الى قسمين احدهما برية والاخر بحرية على ما في المادة (الرابعة) يكون في كل منها رئيس اول ورئيس ثان لينوب هذا متاب ذاك في المجلس حينما يخلو عنه المجلسان ويكون في كل مجلس عضوان دائمان واربعة اعضاء موقنين . وكذا محكمة التجارة بدار السعادة فانها تقسم الى قسمين احدهما برية والاخر بحرية على انه لما كانت موارد التجارة بالاستانة العلية اوسع واعظم منها في سواها من الخواضر كان لمحكمة رئيس واحد ورئيسان ثانويان ولكل مجلس منها اربعة اعضاء دائمين وثمانية اعضاء موقنين وكل واحد من هذين المجلسين يمكن له ان ينقسم الى جحرتين منفصلتين احدهما عن الاخرى كلما دعت الحال الى تعجيل انجاز النضاي الواقعة

المادة العاشرة * لا بد في نصب وتعيين الرئيس الاول والثاني والاعضاء الدائمين من ان يكون بموجب ارادة سنية تصدر بناء على تقرير من نظارة التجارة وعند الاحتياج الى اجراء مثل هذه الوظائف في المحاكم الخارجة لاداء اولاً من مخابر النظارة المشار اليها مع اكبر مامور يكون في تلك الجهة . وحيث ان اهل العرض المستقي الاطوار وذوي الاهلية واللباقة والدراية الواقفين على قوانين التجارة هم الذين يكونون على كل حال متقلدين الوظائف المذكورة فينبغي ان يحصل العرض والاستئذان بخصوص ماموريتهم بعد تصديق نظارة التجارة على انهم متصفون بهذه الصفات

* المادة الحادية عشرة * المامورون المار ذكرهم يوظفون

براتب ملائم ولا ينفصلون عن الوظيفة ما لم يقبل اغاؤهم اذا استغنوا او يترتب عليهم حكم بعلة جنابة او جنحة او يعينون في مامورية اخرى

المادة الثانية عشرة * اذا خلا المجلس عن الرئيس الاول والثاني فينبغي ان ينوب عنها في الرئاسة اقدم الاعضاء فيه

المادة الثالثة عشرة * ان انتخاب الاعضاء الموقنين لمحاكم التجارة يتم باجتماع مجلس مؤلف من اقدم التجار ومعتبرهم الموصوفين في بلدهم بالاستقامة وحسن الحال المعدودين من ارباب الادارة والسيرة الحميدة

المادة الرابعة عشرة * في بدء كل عام ينظم دفتر بمعرفة مديري قنصلية التجارة الموجودة حيث يكون محكمة التجارة باسماء التجار المعتبرين الذين يجب تفريقهم ليكون حق الانتخاب شائعاً بين جميع التجار في المحلات الداخلة ضمن دائرة حكم تلك المحكمة . على ان الدفتر المذكور لا يعتد به ما لم يصدق عليه رئيس المحكمة ونظارة التجارة ان كان بدار السعادة والافاكبر ماموري الحكومة المحلية ان كان خارجها

المادة الخامسة عشرة * كل تاجر معتبر لا يقل عمره عن الثلاثين قد مارس التجارة خمس سنين متوالية محافظاً على صيته واعتيازه ولم يظهر افلاسه او ظهر ولكنه اعاد اعتيازه ولم يحكم عليه مطلقاً بنوع من الجنايات والمخنجات يصلح ان ينتخب عضواً مؤقتاً في المحاكم التجارية

* المادة السادسة عشرة * ان انتخاب الاعضاء الموقنين بحري

بها لية اراء المنتخبين الحاضرين المندوبين رسمياً . واما مضبطة مثل
هذه الانتخابات فينظمها مدير قنصلية تجارة الحبل ثم يمضيها ويختمها
المنتخبون المذكورون وترسل في دار السعادة الى نظارة التجارة راساً
وفي الخارج علي يد اكبر ماموري الحكومة ومن ثم تعرض على الباب
العالي وبحسب الاصول يستأذن لها في الحصول على الارادة السنية
* المادة السابعة عشرة * ليس لمامورية الاعضاء الموقتين
راتب وانما هي معدودة في الماموريات الخيرية على انها لما كانت من
الوظائف المقنضة لدى الدولة فمن يتخب لها لا يقال منها ان استقال
ولو تم له عذر شرعي ما لم تصدق على اعتذاره المحكمة التي انتخب لها
* المادة الثامنة عشرة * ان مدة الاعضاء الموقتين المعيّنين بطريق
الانتخاب تكون سنة واحدة ولكن حتى لا يقع انفصالهم جميعاً في المستقبل
دفعه واحدة ينبغي انتخابهم اول مرة وبميت نصفهم لسنة واحدة
والنصف الاخر لسنة اشهر ومتى انقضت مدة عضويتهم يجري انتخاب
ونصب من تقتضيه الحال من الاعضاء الموقتين بدلاً ممن
يجب تبديلهم لمدة سنة عموماً بحكم تعاقب الانتخابات كل سنة اشهر
* المادة التاسعة عشرة * ان الاعضاء الموقتين الذين يجب
انفصالهم عند ختام سنة عضويتهم يمكن ان يُنتخبوا بالاتفاق لسنة ثانية
واما عند انتهاء ماموريتهم في هذه السنة الثانية فلا يجوز انتخابهم لسنة
ثالثة ما لم يمض سنة قبلها

* المادة العشرون * اذا اعلن احد الاعضاء الموقتين افلاسه

او قضي عليه بجناية او جنحة او قبل مامورية ملكية فيفصل من
العضوية ومثل هؤلاء الاعضاء المتفصلين يستبدلون باعضاء موقتين
بحسب الاحكام والاصول المتقدمة في المواد الثالثة عشرة والسادسة
عشرة

* المادة الحادية والعشرون * ان من يعين خلفاً لاحد الاعضاء
الموقتين بداعي توفيه او اعفائه او انفصاله لا تباينه سبباً من الاسباب
السابق ذكرها في المادة المتقدمة يوفي واجبات عضوية سلفه مدة
ما بقي منها

* المادة الثانية والعشرون * ليس في محكمة التجارة من يكون
ذا صفة عضو مطلقاً خلا الاعضاء الموقتين الذين يعينون على الوجه
المبين وان وجد فليس من اعتبار للقرارت الصادرة بل تكون في
حكم ما لم يكن

* المادة الثالثة والعشرون * يوجد في كل محكمة تجارية
كاتب اول واحد وكاتب آخر او اكثر بمحض اذعوا اليه الحاجة وترجمان
واحد او اكثر ومباشرون مكفولون متصرفون باستقامة السيرة الى حد
الكفا

* المادة الرابعة والعشرون * اذا كانت محكمة التجارة بدار
السعادة فكاتبها الاول وسائر كتبتها وتراجمتها يتقدم الانهاء بهم راساً
وان كانت المحكمة في الخارج فينبغي بهم رئيسها بالاتفاق مع ماموريتها ومن
بعد ذلك يتم تعيينهم بأمر عال من جانب الصدارة العظمى على

مقتضى التقرير المتقدم من قبل نظارة التجارة

المادة الخامسة والعشرون * المباشرون في دار السعادة
تعينهم نظارة التجارة وفي الخارج اكبر ماموري الحكومة المحلية ويوضع
على اطواق المباشرين المذكورين علامة مخصوصة تميزهم مميزة لم وتبين
واجبات خدمتهم بنظام خصوصي على حدة

المادة السادسة والعشرون * اب الرئيس الاول والثاني
والاعضاء الدائمين والموقنين والكتاب الاول والراجمين يحملون قبل
الابتداء باعمالهم في المجلس العالي ان كانوا بدار السعادة وفي مجلس
المملكة بحضور اكبر ماموري الحكومة المحلية ان كانوا خارجا
* الفصل الثالث *

* في بيان المواد التي تراها المحاكم التجارية *

المادة السابعة والعشرون * ترى محاكم التجارة جميع الدعاوى
المتعلقة بتعهدات ومعاملات الاخذ والعطاء الذين يقعان فيما بين
المشتغلين بالتجارة والصرافة (*) والذين يتعاملون بالسفائح (البوالص)

(*) ان الصرافة بحسب القوانين العمومية تعد من نوع التجارة واما عند الدولة
العلية فان لصف الصرافة الحائز سندات الدولة المعروفة بذات الذنب (قوبرقلي)
نظامات مخصوصة منذ القديم وما يعرض للصرافة من دعاوى الصرافة اي الخنصة
بالاقراض والاستقراض برى ويفصل وفقاً لاحكام النظامات المذكورة بمعرفة مجلس
مختص في نظارة الخزينة الخاصة الجلييلة. ولذا فان ما كان من حسابات ايدانة
واستدانة هذا الصف فقط على الوجه المشروح وما يمكن تولد عن ذلك من دعاوى
الفائدة برى ويحكم به ايضاً في المجلس المذكور كما كانت قبلاً بموجب النظام. والمادة

وسائر اصناف الناس الا ان ما كانت باعتبار اصل مادته غير عائد
بالتحقيق الى محكمة التجارة بصرف النظر عن روميته فيها وهي تبين المرجع
الذي يجب احالة الدعوى اليه. وايضاً فانها ترى المنازعات التي تقع
بين سائر الناس متعلقة بالتجارة وحدها وتحكم فيها

(المادة الثامنة والعشرون) ان ما يعد بحسب القانون من مواد
التجارة هو عبارة عن كل ما يستبضع من الاموال والارزاق لاجل البيع
والايجار سواء كان على حاله الوجدانية او الصناعية وكذا ما كان
لاجل الاتجار من اشغال المعامل وتعاطي القومصيون ونقل الاشياء في
البرور والبحور والانهار والبحيرات والتعهدات باداء ذخائر او بضائع
او اشياء في احدى المحلات وروية اعمال زبد وعمر التجارية وتعيين
الاماكن وفتحها لاجراء المزايدة على اي نوع من الاشياء المبيعة ومعاملات
تلك المحلات وصناعة فتح المتفرجات والملاهي للناس كالتياترات واشغال
الكهيبو والصرافة والسمسرة وكل اعمال البنوك والمحولات التي يتعامل
بها الصيارفة وجميع ما يحصل من التعهدات ويجري به الاخذ والعطاء
مع كل انسان من سفائح واوراق بون وحوالات تكتب فيما يتعلق
بالنفود ونقل وتحميل من موضع الى اخر اما لكي تعطي لاحد من الناس
دراو لمن تكون بيده

(صدر ارادة سنية بتاريخ ١٤ رجب سنة ٩٦٧ بالغاء عبارة دراو لمن
الثلاثون من مواد هذا القانون لا تغير النظامات المذكورة ولا تبطلها قطعاً ولكي يكون
ذلك معلوماً اورد هذا الشرح هنا

تكون بيده من هذه المادة فاطلب ذلك في الصفحة ٧٦٤ من المجلد الرابع من الدستور

(المادة التاسعة والعشرون) كذلك ان ما يعد من امور التجارة قانوناً هو عبارة عن جميع التعهدات المختصة ببناء المراكب وبيعها وشراؤها للمسير والسفر داخلاً وخارجاً ونقل البضائع والاشياء وارسالها بجرأ وايضاً بيع واقتناء الآلات والمدرجات وباقي لوازم السفن وناولوناتها واطجارها واستيجارها وكيفية الاقتراض والاستقراض سواء كان على السفينة او شخصها ومسالة السيكونا وجميع المقاولات والسندات المتعلقة بمسائر امور التجارة البحرية والمقاولات المختصة باجرة الملاحين ومعاشاتهم وتعهداتهم بخدمة المراكب التجارية. وكل دعوى تتعلق بهذه المواد المختلفة ترى بدواوين محاكم التجارة البحرية وفيها تفصل

المادة الثلاثون * لمجالس محاكم التجارة البحرية ان ترى ايضاً المنازعات الواقعة على المعطب (اواريه) على ان تحقيق عطب السفن سواء نشأ عن اصطدام احداها بالآخرى او بالابنية التي في الشواطىء ينبغي لها ان تحيله أولاً الى لجنة (قومسيون) مولفة من ارباب الخبرة ثم من بعد ذلك تفصله هي وتحكم به توفيقاً لمقتضى التقرير الذي توحيده اللجنة المذكورة

المادة الحادية والثلاثين * لمحاكم التجارة ان ترى ايضاً ما يقع من دعاوى التجار على من يستخدمونه في امور تجارتهم من مديريين وكتبة ومحصلين ومسائر ذواتهم وخدمهم في متعلقات اشياهم التجارية

المادة الثانية والثلاثون * كذلك منازعات اصحاب الدعاوى فيما اذا كانوا من عداد التجار او الصيارفة او السوق (الاصناف) او لم يكونوا او فيما اذا وجد بينهم شركة او لم توجد فان فصلها يكون في محاكم التجارة

المادة الثالثة والثلاثون * ان قضايا الافلاس على الاطلاق مرجع رؤيتها الى محاكم التجارة بحسب الاحكام المذكورة في القسم الثاني من قانون التجارة

المادة الرابعة والثلاثون * لمحاكم التجارة ان تفصل الدعاوى بين الصيارفة او بينهم وبين التجار وغير التجار للمقامة من بعضهم على بعض من اجل السندات التي يتداولونها (١)

المادة الخامسة والثلاثون * اذا ادعى على احد الملاك او الزراعين او البستانيين في شان نادبة اثمان محصولاته وعلى احد التجار من اجل اداء اثمان ما قد ابتاعه من الذخائر والاشياء لا يقصد الاتجار بل لاحتياجات بيته فلا ينبغي ان يكون مرجع فصل الدعوى والحكم فيها الى محاكم التجارة. على ان ما كان من المحاولات مذنبلاً بتوقيع (امضاء) احد التجار ولم يصرح فيه انه مختص بجهة لا تعلق لها بالتجارة بعد كانه لاجل تجارته وتسرع دعواه في محكمة التجارة

المادة السادسة والثلاثون * ان ما نراه وتفصله محاكم التجارة من القضايا غير القابلة للاستئناف يعني الحكم الذي لا رجوع فيه الى

(١) اعلم ان الشرح المعلق على المادة السابعة والعشرين السابقة من ذيل قانون التجارة بראعي مقتضاه ويمرر بنهاية في هذه المادة ايضاً

محكمة الاستئناف رجاء نقضه هو. أولاً ما يكون في مدعى لا يتجاوز قدره
الاصلي خمسة الاف قرش. ثانياً ما كان متجاوزاً خمسة الاف قرش الا انه
من حيث هو هو ما قد خص بوظائف محاكم التجارة وقد اعطى اصحابه عن
تراص سنداً ناطقاً بانهم قابلون رويته بوجه قطعي غير قابل الاستئناف
ثالثاً كل ما يحدته المدعى عليه من الدعاوى فيما كان اقل من خمسة
الف قرش مقابلة لدعوى المدعى او مقاصة له في اصل حسابه ولو
قدر ان انضمامه الى دعوى المدعى يجعلها معاً فوق خمسة الاف قرش. الا
اذا كانت دعوى احد الخصمين على الاخر زائدة على المندار المذكور
فحينئذ ترى الدعويان في محكمة التجارة بناء على جواز الاستئناف ايضاً

المادة السابعة والثلاثون * لو احيل الى محاكم التجارة دعوى لم
تكن من خصائصها باعتبار اصل الدعوى كان للمدعى او المدعى عليه
ان يرفع الدعوى من محكمة التجارة شرعت فيها ام لم تشرع حتى لو اجملا
كلاهما هذا الطلب وجب على المحكمة التجارية ان تبين ان روية مثل
هذه الدعوى خارجة عن صلاحيتها وتعين مرجعها الرسمي

المادة الثامنة والثلاثون * ما كان من الدعاوى داخلياً بحسب
الاصل في وظائف المحاكم التجارية لا يسوغ نقله واحالته من احدها الى
اخرى تجارية بسبب يحيزه القانون ما لم يتقدم استدعاء من المدعى
او المدعى عليه قبل الدخول في المحاكمة

(النصل الرابع)

(في المواد المختصة بوظائف محاكم التجارة الداخلية)

المادة التاسعة والثلاثون * لا بد في اقلام المحاكم التجارية من
اتخاذ دفتر مخصوص ثبت فيه اسماء الاعضاء المعينين والقيام وصفاتهم
المادة الاربعون * من شان محاكم التجارة ان تصرف من كل
يوم خمس ساعات في روية الدعاوى وان تعين في كل ستة اشهر ايام
الجلس وساعات فتحه واغلاقه ناشرة ذلك باعلانات

المادة الحادية والاربعون * هذا الاعلان يكتب على قرطاس
في اللغة المتعارفة بين الناس ويعلق على جدار مكان المحكمة وينشر
ايضاً في جرائد الاخبار اذا وجدت ثم

المادة الثانية والاربعون * رئيس المجلس يفتحه في الاوقات
والساعات المعينة بلا توقف واي من تغيب ساعته من الاعضاء
الدائمين والموقتين عومل بمنضى المادة التالية

المادة الثالثة والاربعون * اذا غاب احد الاعضاء الدائمين
او الموقتين حين انعقاد مجلس المحاكمة فان الامور الكبير المتولى رئاسته
ان يامر باثبات غيبته في دفتر ضبط المحاكمة ثم يباينه الامر بكتابة محجلة
فان ابطاً ايضاً امر ثانياً باثبات ابطائه في دفتر الضبط وابلاغه تذكراً
رسمية ان يحضر المجلس في الوقت المعين ثم لو تخلف عن الحضور بعد
الطلب والاختار ولم يوضح معذرة شرعية حقيقية في مدة ثلاثة ايام من
تاريخ التذكرة امر الرئيس بعمل مضبطة تتضمن تركه الحضور عهداً
وعدم اجابته وطاعته للطلب والتنبيه ثم يرفعها حالاً الى ناظر التجارة
ان كان بدار السعادة والى اعظم ارباب الحكومة ان كان خارجها

فيجري احدهما على العضو ما يستحق من العتب واللوم حتى اذا لبث بعد كل ذلك متغيباً عد في حكم من استقال وانتخب له خلف يعين محله حسب الاصول الموردة في الفصل السابق. وفي مثل هذه الحال يامر الناظر او المأمور الكبير المشار اليهما بتساطر تفصيل الواقع على صحيفة تعلق على ايوان ديوان المحكمة التجارية تعميماً للعالم به

المادة الرابعة والاربعون * حيث ان الاعضاء يكونون دائمين وموقتين فاذا تابر الموقتون مدة عضويتهم على ايفاء واجباتهم لا يلغهم فيها تقصير واحسنوا اداء الخدمة كوفئوا عند انقضاء ماموريتهم واحرزوا شهادات تنطق بمجيد سيرتهم ذلك بعد ان يتعقد المجلس مولفاً من الرئيس والاعضاء الدائمين وبورد كل منهم رايه سرّاً في اعطاء الشهادة او عدمه وتنظم الشهادة المذكورة على مقتضى المضبطة وتعطى للاعضاء الموقتين ثم يعلن الامر بتعليق نسخة المضبطة الآتفة الذكر على ديوان المحكمة

المادة الخامسة والاربعون * كل ما يرد الى محكمة التجارة من الاستدعاءات المحالة لها ينبغي تقييده بدفتر مخصوص في قلم المحكمة على وجه الاتساق تحت العدد والعلامة وتحرير هذا القيد عبارة عن بيان تاريخه وما للمتداعيين من الاسم والجملاء (الشهرة) والتابعة الدولية وتعيين المسكن مع ذكر اسم وشهرة المباشر حامل الاستدعاء وتعيين الدائرة القائمة بخدمةها. وبيان موضوع الدعوى. ثم ينقل القيد المذكور بتاريخه الى ظاهر الاستدعاء

المادة السادسة والاربعون * لا يبدأ بروبة احدي الدعاوى

مطلقاً ما لم تقيد بحسب الاصول الموردة في المادة السابقة

المادة السابعة والاربعون * يجب على المباشر حامل الاستدعاء ان يعنى في اجراء القيد المار ذكره في مدى اربع وعشرين ساعة اعتباراً من تاريخ امر الاحالة خلا ايام الاعياد الرسمية وايام التعطيل وان بدا منه في ذلك تقصير ويخ اول مرة وطرد من وظيفة المباشرة في الثانية

المادة الثامنة والاربعون * ينبغي في تذاكر الاحضار للدعاوى المرفوعة الى المجلس ان تخرج على التابع من دفتر قيود تاريخها قبل ميعاد المحاكمة بثلاثة ايام في الاقل وان تكسب باللغة التركية وسائر اللغات التي يغلب استعمالها في البلدة وان تعلق بامر الرئيس وتنبهه على جدار ديوان المحكمة. اما تذاكر الحجز وباقي الدعاوى المستعجلة فينبغي ان تمتاز كتابتها وقطعها من الدفتر وتعلق على حدة تقديماً لتلك الدعوى على سواها

المادة التاسعة والاربعون * يعين لمجلس المحكمة محضران مخصوصان احدهما يقوم داخل حجرة المجلس والاخر خارجها ليحضرا اليها من يدعى باسمه من اصحاب الدعاوى الذين في الايوان ويضاف الى المحضرين المذكورين اثنان من شرطة النوبة يقومان لدى باب المجلس لاجراء تنبيهات الرئيس بالتناوب

المادة الخمسون * يمنع على اصحاب الدعاوى في خلال المحاكمة ان ينفردوا باحد من اعضاء المجلس الدائمين او الموقتين بوجه الاطلاق

المادة الحادية والخمسون * اذا وردت الدعوى الى المجلس فليس

للاعضاء الدائمين او الموقتين ان يتعرضوا للمحاكمة بحال من الاحوال بل
يجعين عليهم ان يروا الدعوى ويحكموا بها طبقاً للاصول والقوانين
المادة الثانية والخمسون * يجب على الاعضاء الدائمين والموقتين
ان يحترزوا في اثناء المحاكمة من ابداء الآراء والفكر في ما يكون للدعوى
او عليها قبل او ان المذاكرة فيها

المادة الثالثة والخمسون * لا بد للجلس مطلقاً من كاتب
او كاتبين عند الحاجة من اوفر الكتبة اهلية يكون عليها منذ ابتداء المحاكمة
الى ختامها ان تناوبوا بضبط مجاريها بعينها في دفتر الضبط المخصوص المسلم
اليها

المادة الرابعة والخمسون * يذكر في دفتر الضبط اولاً . اسم
الرئيس . ثانياً يذكر فيه ما لكل من الاعضاء الحاضرين جلسة الدعوى
والمحاكمة فيها من الاسم والشهرة . ثالثاً يذكر فيه اسم المدعي والمدعى عليه
وشهرته واصفاتها وتابعيتها لاي دولة مع ذكر ما يورد كل منهما من التقارير
وخلاصة الدعوى ومرادها بها على سبيل الاجاز . رابعاً تبين فيه ماهية
السندات التي يبرزانها . خامساً توضع فيه أسماء الشهود اذا دعت الحال
الى سماع شهادتهم مع بيان شهرتهم وتابعيتهم لاي دولة وافادتهم . سادساً
تبين فيه خلاصة ما يطرأ من الاحوال التي تستلزم النظر فيها اثناء المحاكمة
سابعاً تذكر فيه احكام القرار الصادر اخيراً

المادة الخامسة والخمسون * ان مندرجات دفتر الضبط المذكور
يختم عليها الرئيس والاعضاء الدائمون والموقتون والكتبة الذين في المجلس

ثم تجعل اساساً لمضابط الاعلامات المنظمة في القضايا
المادة السادسة والخمسون * ان مضابط الاعلامات المذكورة
يجررها الكتبة وبعد تصحيحها ووضع رقم العدد (التومرو) عليها وتنفيذها
بدفترها المخصوص بها يوقع في ذيلها ويختم كل من الرئيس والاعضاء
والكاتب

المادة السابعة والخمسون * ينبغي تنظيم الاعلامات واخراجها
طراداً في مدة عشرين يوماً على الكثير من تاريخ اصدار القرار في
الدعوى واذا لم تخرج في ضمن هذه المدة فيكون الكتبة تحت المسؤولية
ولكنهم يعفون منها فيما اذا كانت القضية من حيث هي في معدودة من
الامور المشككة

المادة الثامنة والخمسون * تنظيم مثل هذه الاعلامات كنظيم
مضابط الاعلامات المار ذكرها في المادة السادسة والخمسين عينها
فيوقعها الرئيس والكاتب الاول ويختم بخاتم المحكمة

المادة التاسعة والخمسون * يجعل لكل محكمة تجارية خاتم
خاص بها من طراز واحد بحيث ينقش عليه اسم موضع المحكمة وطغراء
الدولة ودوي عبارة عن رسم ملال ونجمة . . . وهذه الاختام المخصصة
بالمحاكم التجارية الخارجة عن الاستانة يوخذ مثالها بالمطابقة ويحفظ
لدى نظارة التجارة ثم ترسل الى اماكن لزومها

المادة السنون * ينبغي ان تفتح دواوين محاكم التجارة كل يوم
ست ساعات في الاقل على وجه الاطراد ما خلا ايام العطلة . وان لم

يكن للكتبة مانع شرعي عن الحضور فيلزمهم ان يواظبوا عليه في اليوم والساعة ويثابروا على اتمام ما رسم لهم به من الامور وتدبره وان فعلوا ما يخالف ذلك المرسوم نوصحوا ويخجوا اول مرة وعزلوا واستبدلوا بغيرهم في الثانية بحسب الاقتضاء

المادة الحادية والستون * ان دواوين المجلس تفتح قبل انعقاده بساعة على الاقل وكذا تغلق بعد انقضاؤه بساعة ويعين لفتحها واقفالها موقت وساعة مخصوصة بموجب اعلان من لدن رئيس المجلس وبعد ان يطلع عليه الكتبة يعاق على ايوان المحكمة المذكورة نعيماً للعلم به عند سائر الناس

المادة الثانية والستون * ان جميع السندات وسائر الاوراق التي يسلمها المدعي والمدعى عليه بوجه الابداع الى مخدع الدواوين تدرج قيودها في دفتر مخصوص ويعطي الكاتب الاول لاصحابها علماً وخبراً بها

المادة الثالثة والستون * اذا طلب اصحاب الدعاوى او من تعلق لهم حق بها ان يرد عليهم ما كانوا قد اسلموه الى ديوان المحكمة من السندات وباقي المحررات فلا يجوز للكاتب الاول ان يعطي احداً شيئاً من مثل هذه السندات او صورها ولا ان يكشفه باحوالها مطلقاً ما لم يرفع الطالب استدعاء الى رئيس المحكمة فيكتب عليه كلمة "د ليعطى" وان فعل الكاتب المذكور خلاف ذلك ضمن الضرر والخسارة اللاحقة من جراء ذلك باصحاب السندات وما عدا هذا فانه

يؤدب ايضاً بان يغرم باداء مائة قرش الى الف قرش على الاقل جزاء نقدياً وان تكرر منه فعل هذه المخالفة عزل من وظيفته وجعل آخر مكانه

المادة الرابعة والستون * ينبغي للكاتب الاول ان يوقع ويختم صور السندات والاوراق التي يدفعها تصديقاً بانها مطابقة مع الاصل ثم يختمها بخاتم المحكمة لتصير جديرة بالاعتبار والعمل بموجبها رسمياً وان كانت هذه الصور غير منطبقة على الاصل بل نظمت واعطيت مبدلة او مغيرة المضمون فالتبعة توجه على الكاتب المذكور بسبب عدم مطابقتها باصلها وتغيير معناها ويلزم بضمان ضرر المتضررين وخسارهم

المادة الخامسة والستون * ان السندات وباقي الاوراق المسلمة الى الكاتب الاول بقصد الحفظ لا يجوز اعطاؤها لاحد مطلقاً ما لم يامر به رئيس المحكمة وكذا اذا امر هو باعطائها ينبغي ان تخرج صورتها بعينها على ورقة يضيها ويختمها الكاتب الذي اخرجها والكاتب الاول ثم يصدق عليها نفسها رئيس المحكمة انها مطابقة للاصل وتحفظ في المحكمة كالاصل فتستعمل الى ان يرجع اصلها

المادة السادسة والستون * ان مبالغ النفود التي تدفع وتسلم الى محاكم التجارة او توضع فيها امانة تقيده كتابة عدا تقيدها بالرقم في دفتر الصندوق المختص بذلك ضمن مكان القلم ويمضي العلم والخبر بالقبض الذي يجب اعطاؤه بها ويختمه الكاتب الاول ثم يقطع من دفتر مشطور ذي دفوفجان "و يدفعه الى يد من سلمها

المادة السابعة والستون * ان صناديق مال التجارة التي في الدواوين ينظرها وينشأها رئيس المحكمة مرة في الاسبوع ويصدق على دفترها. ويكون لهذه الصناديق مفتاحان احدهما يحفظه الرئيس والآخر يحفظه الكاتب الاول

المادة الثامنة والستون * كل ما يجب اتخاذه من الدفاتر السابق ذكرها في المواد المتقدمة وغيرها يجعل على شكل كتاب محبوك ويضع الرئيس على الصفحات ارقام العدد وفي كل اسبوع يتعهد بها بالتدقيق والتفتيش

المادة التاسعة والستون * ان اول ما ينبغي ان يفعل من امور الاقلام اي مضابط التجارة واعلامها وسائر اوراقها هو تقسيم اعمال تنظيمها وتصحيحها وقيودها وايصالها الى مراجعها واتخاذ الرئيس صنوف الدفاتر على منوال حسن وتوزيع كل منها بمفرده على الكتبة ليعرف كل منهم واجبات وظيفته فيسعى جهده لايفاءها تمامًا بالاطراد في موافقتها وهكذا ترى امور المحكمة ومتعلقاتها على وجه السرعة المروم

المادة السبعون * يلزم الكاتب الاول وغيره من سائر الكتبة ان يحسن القيام باي نوع من الامور العائدة الى وظيفته واذا ندب لذلك وثاقف عن اتمامه وبخه الرئيس وان دعت الحاجة نظر في استبداله بكاتب آخر

المادة الحادية والسبعون * يجب على جميع رؤساء الكتبة في المحاكم التجارية ان يخرجوا من القيود في كل ثلاثة اشهر مرة دفتر مفردات كل الدعاوى التي تكون قد وردت في خلال تلك الاشهر الى محكمة

التجارة وصدر بها اعلانات او كانت لم تنزل تحت العمل وان يرسلوه منظمًا الى نظارة التجارة وفي ختام العام يعمل خلاصة عمومية يصدق عليها رئيس المجلس انما طبق الاصل وترفع الى النظارة المشار اليها وهذه الخلاصة السنوية تنشرها النظارة وتعلنها في لغات مختلفة بالجرائد التي تطبع وتذاع داخل دار السعادة

المادة الثانية والسبعون * ان رؤساء المحاكم التجارية يخرجون التصديق على كل نوع من الاوراق مع ختمها وتوقيعها بامضاءاتهم واختام المحاكم ولكن ينبغي ان يصدق على امضاءات الرؤساء المومنين واختام المحاكم اذا كانوا بدار السعادة من لدن نظارة التجارة وان كانوا خارجًا فمن لدن اكبر مأموري الحكومة المحلية لتكون معتبرة جديرة بالقبول في جميع انحاء الممالك المحروسة

المادة الثالثة والسبعون * ان من يوجد من التراجعين في اي محكمة تجارية يوظفون بقدر ما يستحقون من الراتب نظرًا الى المكان على ان واجبات وظائفهم هي عبارة عن ان يترجموا ما يعرض مشافهة من افادات اصحاب الدعاوى الذين لا يعرفون اللغة التركية وما يبرزونه ككتابة في لغات اخرى من التقارير والسندات وباقي الاوراق بدون تغيير شي في المعنى

المادة الرابعة والسبعون * يضع المترجمون المار ذكرهم امضاءاتهم على ما يترجمونه ككتابة واذا جاءت ترجماتهم غير منطبقة على الاصل لسانًا كانت او خطًا اضحوا مواخذين وضامين بما يورث ذلك من

الضرر والخسارة لأصحاب الدعاوى

❖ الفصل الخامس ❖

❖ في تشكيل ديوان الاستئناف بدار السعادة ❖

❖ المادة الخامسة والسبعون ❖ بناءً على الشروط الموردة تفصيلاً في النظام الصادر بخصوص روية دعاوى التجارة ينبغي أن يوجد ديوان استئناف مخصوص بتجارة دار السعادة ليكون مرجعاً للخصومات الجائز استئنافها يعني ما يقع من الشكاوى التجارية على اعلام دعوى فصلتها وحكمت بها إحدى المحاكم التجارية وبعد أن يقف على مثل هذه الاعلامات ويرى الدعوى التي تكون واقعة عليها الشكوى باطرافها ينظر فيها إذا كانت الشكاية موافقة لشرائط الاستئناف

❖ المادة السادسة والسبعون ❖ الأحكام المندرجة في المواد العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة المار ذكرها آنفاً يكون اجراءها مرعياً في حق أعضاء ديوان الاستئناف الدائمين

❖ المادة الثامنة والسبعون ❖ أن أعضاء ديوان الاستئناف الموقنين بخنارون من معتبري التجار الذين كانوا أعضاء موقنين في محاكم التجارة وامنازوا بحسن ايفاء واجبات وظائفهم وصيانة قدرهم واحرزوا من المحاكم شهادات بحمد احوالهم وانتخابهم يكون بمعرفة رئيس محكمة التجارة بدار السعادة ومجموع هيئاتها مع نظارة التجارة. ثم يستأذن في ذلك بموجب مضبطة ثم ينصب أولئك الأعضاء بمقتضى ارادة سنية

❖ المادة التاسعة والسبعون ❖ أن احكام المواد السابعة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة والمواد العشرين والحادية والعشرين والثانية والعشرين المذكورات آنفاً كلها تكون جارية ايضاً بحق أعضاء ديوان الاستئناف الموقنين

❖ المادة الثمانون ❖ يوجد في ديوان الاستئناف التجاري المتقدم ذكره ترجمان واحد و كاتب اول واحد وعدة كنية ومباشرين على قدر الكفاءة وجميع هؤلاء ينتخبون ايضاً وينصبون تطبيقاً للاحكام الموردة في المادتين الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين من ذيل القانون التجاري هذا

❖ المادة الحادية والثمانون ❖ أي من كان من ماموري ديوان الاستئناف ينبغي أن تجرى في حقه ايضاً الاصول التخليفية المعينة في المادة السادسة والعشرين المتقدمة قبلاً

❖ المادة الثانية والثمانون ❖ لا يجوز اصدار قرار في دعوى من الدعاوى مطلقاً ما لم يحضر المحاكمة شخص فرد علاوة على نصف الأعضاء عدا رئيس ديوان الاستئناف

❖ المادة الثالثة والثمانون ❖ جميع المواد الموردة في الفصل الرابع المختص بامور داخلية المحاكم التجارية تكون مرعية الاجراء بالنظر الى امور داخلية ديوان الاستئناف ايضاً

❖ الفصل السادس ❖

❖ في ما يختص باصول البروتستو ❖

المادة الرابعة والثمانون * ان اقامة البروتستو على السفينة (البوليصة) تجرى بموجب استدعاء حامل السفينة او وكيله

المادة الخامسة والثمانون * حيث ان احكام المادة المائة والثلاثين والمادة المائة والثانية والثلاثين من قانون التجارة الهامبوني قد اوضحت وشرحت في المادة السادسة والثمانين والمادة السابعة والثمانين الاني نصها فتكون هذه المواد مرعية الاجراء على مقتضى الوجه المذكور

المادة السادسة والثمانون * ان البروتستو المقام على احدى السفائح (البوالس) اما لعدم قبولها واما لعدم دفعها فيكون اجراءه اما من جانب حجرة قلم التجارة او من قنصلارية التجارة الكائنة حيث تكون سكنى الشخص المسحوبة عليه البوليصة . ولكن اذا لم يكن في ذلك المحل محكمة تجارية ولا قنصلارية فحينئذ يجرى البروتستو توفيقاً لشرائط المقررة من لدن الحكومة الحامية ويكون معتبر الاجراء

المادة السابعة والثمانون * ان ما ينظم التجار وسواهم من الاوراق نظير شهادة لا يمكن ان يقوم مقام البروتستو المقررة شروطه آنفاً وفي قانون التجارة ايضاً . اما السفائح المفقودة فينبغي ان تراجع فيها الشرائط الواردة في القانون المار ذكره من ابداء المادة المائة والسابعة الى المادة المائة والحادية عشرة ويجرى العمل بمقتضاها

المادة الثامنة والثمانون * اصول البروتستو هي ان يجرى في محل اقامة من سمعت عليه السفينة او في اماكن الاشخاص المذكورة اسماؤهم في السفينة بناء على انهم يودون قيمتها عند الاقتضاء او محل الشخص

الثالث الذي يكون قابلاً للسفينة بوجه التوسط وتكتب السفينة واحدة ويرسل الى كل واحد منهم نسخة منها مصدقاً عليها

المادة التاسعة والثمانون * اذا عمل في ورقة السفينة ذكر محل اقامة الشخص الذي تكون السفينة مسحوبة عليه ثم بحث عنه فلم يوجد فينبغي قبل ان تجرى اصول البروتستو ان يؤخذ علم وخبر من طرف من كان مأموراً بالبحث عن الشخص المذكور يتضمن ان قد اجري البحث اللازم عنه ولم يمكن له وجوده ثم يجرى بعد ذلك اصول البروتستو وتعلق صورته على باب محكمة التجارة او قنصلاريتها حيث توجدان والا فعلى باب دار الحكومة

المادة التسعون * ان الاحكام المقررة لاصول البروتستو الذي يجب اجراؤه عند عدم اداء قيمة السفينة تكون مرعية الاجراء ايضاً في حق ما يكتب من التحويل المحررة بان تعطى قيمتها للمحل الذي يريد الدائن . واصول البروتستو المتقدم ذكرها تتبدل احوالها وتغير بتغير مقتضى المصلحة عندما تجرى ايضاً بحق البروتستات التي تنظم اما لعدم اجراء احكام مقاوله احد الفونترات او التعهدات واما لاجل تاخير اجرائها

* الفصل السابع *

* في ما يختص بتضمين الاضرار والخسائر *

المادة الحادية والتسعون * ان ما يطلب من التضمينات المترتبة على عدم اجراء احكام الفونترات او التعهد في ما تعهد باداءه او

بصنعه من الاشياء او الناشئة عن تاخير اجراء تلك الاحكام لا يلتزم بها المتعهد ما لم يكن قد نُبّه بكتابة رسمية لان يجري ما قد تعهد به الا ان يكون الامر الواقع عليه التعهد مما يُعطى ويصنع ويسوى بعد انقضاء الموعد المعين فاذا انقضى الميعاد المذكور والامر مهمل فلا يبقى من حاجة حيثئذ للتنبيه عليه والاذكار به بل يلزم المتعهد بضمان الضرر والخسارة وكذا لو كان التعهد بعدم عمل شيء وقصد المتعهد العكس فانه يكون مجبراً على ضمان الضرر والخسارة بلا تنبيه او احتجاج (بروتستو)

المادة الثانية والتسعون * تنبيه المتعهد يكون بتبليغه رقعة اذكار او احتجاج (بروتستو) ونحو ذلك من الرقاع الرسمية . فاذا اهل المتعهد اتمام ما تعهد به عند انتهاء الموعد وكان في سند المقاوله شرط بانه لا حاجة للتنبيه بل مجرد انقضاء الاجل المعين ينزل منزلة الاذكار والاحتجاج (البروتستو) كان انتهاء الاجل بمثابة الاذكار والاحتجاج بحسب الشرط المذكور في السند

المادة الثالثة والتسعون * يحكم على المتعهد بضمان ما يلزمه من الضرر والخسارة اما لعدم اتمامه ما قد تعهد به واما لتاخره عن عمله وان لم يكن مخالفاً في شيء من ذلك . ولكن اذا كان اهل ما تعهد به او ابطاؤه عن عمله ناشئاً عن سبب من الاسباب التي لا يمكن اسنادها اليه فلا يحكم عليه بشيء مما مر آنفاً

المادة الرابعة والتسعون * اذا لم يمكن للمتعهد اجراء ما تعهد به او فعل امراً غير ماذون له فيه بداعي قوة غالبة او بقضاء ما فلا يلزم

بضمان ضرر او خسارة مطلقاً

المادة الخامسة والتسعون * ان التضمينات التي يحق للمتعهد له ان يحصلها هي بحسب القاعدة العمومية عبارة عن اداء بدل ما لحقه من الضرر وفاته من الربح . ولكن ينبغي ان ينظر الى بعض تضمينات مستثناة من ذلك جرياً على ما سيجيء من الاحكام المختلفة في المواد الآتية

المادة السادسة والتسعون * اذا لم يستطع المتعهد ان يتم ما تعهد به على غير حيلة منه وكان المتعاقدان قد تذاكرا وتاملا حين نظم القوتراتين في ما يجب ضمانه من الضرر والخسارة . او كان ذلك صالحاً للمذاكرة والتامل بعدئذ فيلزم المتعهد بضمان ذلك المقدار من الضرر والخسارة

المادة السابعة والتسعون * اذا كان عدم اجراء المقاوله ناشئاً عن احتيال وخداع من المتعهد فيكون لمن تعهد له تضمينات هي عبارة عن اداء بدل الخسارة اللاحقة به بسبب عدم الاجراء راساً (اي على خط مستقيم غير مستطرد اليه من غيره) واداء عوض الربح الفائت عليه ايضاً

المادة الثامنة والتسعون * ان مبلغ المال المتعين في سند المقاوله على احد المتعاقدين ان يعطيه للآخر ضماناً له اذا لم يمكنه القيام باتمام ما تعهد به لا يجوز ان يكون (اي ذلك المقدار) لازماً ولا ناقصاً

المادة التاسعة والتسعون * ان التضمينات اللازمة عن تاخير اجراء التعهدات المعبر عنها باداء مبلغ من الدراهم هي ان يحكم باداء فائدة ذلك المال واحداً في المئة فقط كل شهر ومثل هذه الفائدة يحكم بها وتقرر دون ان يلزم الدائن باثبات وقوع نوع من الاضرار عليه مطلقاً

اما اذا لم يكن في سند من سندات صاحب الدين مقالة بخصوص
الفائدة فيلزم عمل حساب فائدة ذلك المبلغ المطلوب من تاريخ
الاحتجاج (البروتستو) ان كان قد اجري عليه الاحتجاج والافمن
تاريخ التوقيع (البيورلدبات) المعلقة على الاستدعاء

المادة المائة * المطالبة بانقضاء المتولدة عن فوائد متراكمة توقوف
على تقديم استدعاء في خلال المحاكمة او على مقالة مخصوصة ولكن
لا يجوز تحصيل فائدة الفائدة قبل مضي سنة كاملة في الاقل

المادة المائة والواحدة * كذا يجوز الحكم بتحصيل فائدة اعراض
الاجور التي تكون قد انقضت آجالها اعتباراً من تاريخ توقيع
(بيورلدي) الاستدعاءات المقدمة في شأنها، او منذ اليوم المعين في
سندات المقالة المتقدمة بين الجانبين في هذا الشأن

المادة المائة والثانية * للحق ان يستحصل ويسترد من المبادل
رسوم خروج الاحتجاج (البروتستو) والاستدعاء والاعلام وسائر
ما يسوغه النظام من تكاليف الدعوى. اما لو كانا كلاهما محققاً في بعض
المدعى ومبطلاً في باقيه فيجوز تسوية في جميع رسوم الخرج والمصاريف
او في مقدار مناسب منها وذلك على سبيل المعارضة بينهما. وكذا اذا
كانت الدعوى بين رجل وزوجه او بين اب وام وبنيهما او بين
اخ واخت او صهر ونحوه من الاقرباء فان الحكم بالمصاريف يرجع الى
حكمة محكمة التجارة ودواوينها

*** في التاسع من شوال سنة ١٢٧٦ ***



نظام

اصول المحاكمات التجارية

نقل عن ترجمة الدستور حرفياً بمناظرة

عزتلونقولا افندي نقاش

طبع بنفقة الخواجات ابراهيم صادر واولاده اصحاب المكتبة
العمومية في بيروت

سنة ١٨٨٥ مسيحية الموافقة لسنة ١٢٠٢ هجرية

✽ نظام اصول محاكمة التجارة ✽

✽ صورة المخطط الهايوني ✽

✽ فليعمل بموجبه ✽

✽ الباب الاول ✽

✽ في بيان صورة بدء الدعوى ورويتها وفصلها ✽

✽ الفصل الاول ✽

✽ في الاستدعاءات ✽

المادة الاولى . كل استدعاء ينبغي ان يكون مبيناً بعرض حال على

ورقة صحيحة

المادة الثانية . يحرر في العرض حال تاريخ اليوم والشهر والسنة

واسم المدعي والمدعى عليه وشهرتها وصناعتها ومحل اقامتها ومن تبعة

اي دولة هما اذا لم يكونا كلاهما من تبعة الدولة العلية وخلاصة الادلة

التي مع المدعي وفي اي محكمة تجارية ينبغي ان ترى الدعوى ويلزم

ايضاً ان يضى العرض حال او يختم عليه من طرف صاحبه ولا يكون

العرض حال مقبولاً ما لم يكن جامعاً لهذه الخصوصات المشروحة

المادة الثالثة . تبين رومية الدعوى في اي محكمة تجارية

يقضي ان تكون وتبين على الوجه الآتي

اولاً المدعي يتدر على فصل دعواه ورويتها في اي محكمة

ارادها من محاكم هذه المحلات وهي اما محل اقامة المدعى عليه واذا لم

يكن له محل اقامة ففي محل وجوده موقناً او محل التعمد بالاشياء التي

اتما اذا كانت الدعوى الاصلية مصنعة بقصد احضار الشخص المدعى
عليه بهذه الدعوى الحادثة الى محكمة اخرى غير محكمة محله وثبت
ذلك حالاً او بالاستدلال من بعض الاوراق والسندات حيث يجرى
ويصلح للمدعى عليه بانه كافل ومتعهد ان ينقل الدعوى من المحكمة
التي استنضر اليها

المادة الرابعة . لا يقبل عرض حال في محاكم التجارة ما لم يحال لها
في دار السعادة من جانب نظارة التجارة المحلية وفي الخارج من طرف
اكبر المأمورين المحلية

المادة الخامسة . بعد احالة العرض حال تبين مباشر مخصوص
لاجل الدعوى التي بمخبرها ويعطى له بوصلة ببيان مأموريته

✽ الفصل الثاني ✽

✽ في بيان صورة جلب واحضار الطرفين ✽

المادة السادسة . جلب الطرفين واحضارهما الى المحكمة في يوم
معين يجري بالتبعية الى قيد وتواريخ العرض حالات في الدفتر وانما يستثنى
من ذلك الدعاوي المستعجلة

المادة السابعة . بوصلة الاحضار تكون نسختين تحرران باللغة
التركية وبما يكون اكثر استعمالاً من باقي اللغات في ذلك المحل وبمضيا
من طرف رئيس المحكمة ويختم عليها بخاتم المحكمة

المادة الثامنة . تبين صراحة في تذاكر الاحضار تاريخ اليوم
والشهر والسنة واسم المدعي والمدعى عليه وشهرتها وصنعتها ومحلها

في منشأ الدعوى ونسبها او المحل الذي يجب اعطاء النفود به *
ثانياً الدعوى التي تنصدر من طرف اعضاء اي شراكة كانت
عدا عن الشراكة المخصوصة او من طرف شخص اخر خارجاً عنها
على الشراكة نفسها ترى ما دامت تلك الشراكة باقية وتصل في
محكمة تجارة مركزها اما اذا كانت الشراكة قد انفسخت وانقطعت
حساباتها فتري بمحكمة محل اقامة المدعي عليه من الشركاء وتصل فيها
ثالثاً الدعوى التي تنفع من طرف اصحاب المطالبين على شخص
توفي فاذا كانت تركته لازالت ما قسمت ترسه في محكمة تجارة
المحل الذي تنقسم فيه التركة لكن اذا كانت قسمت ترسه في محكمة
التجارة المنسوبة الى محل اقامة ورثة المدعي عليه

رابعاً الدعوى المتعلقة بالاflas ترسه في محكمة تجارة محل
اقامة الافلاس *

خامساً في اثناء روبة احدي دعاوي اذا حدثت دعوى
اخرى من جهة تهم او كفالة تتعلق بتلك الدعوى فتعال
الدعوى الحادثة الى محكمة التجارة التي رويت بها الدعوى الاصلية

* اذا كان المدعي عليه عدة اشخاص فيمكن ان تری الدعوى
في محل اقامة احد المتقدمين فيما بينهم

* الدعوى التي تتعلق بالاflas هي المنازعات التي تنولد من
الاflas والتي تنفع في اثناء الافلاس والتي يكون حدوثها متوقفاً على
وقوع الافلاس

اقامتها ومن اي تبعة مما اذا كانا من التبعة الاجنبية واسماء المباشرين
وشهرتهم وحاراتهم والدائرة التي ينسبون اليها والمدعي وخلاصة ادلوه
وفي اي محكمة ينبغي ان يرسل والمحل الذي يعطى لاجل حضور
الطرفين الى المحكمة واليوم الميعين لذلك اما التذكرة التي لا تجمع
الخصوصات المشروحة فلا تعتبر

المادة التاسعة . محل اقامة الطرفين اذا كان في البلاد البرية
العثمانية الواقعة في قطعتي اوروبا واسيا فيكون المحل الذي يعطى لاجل
حضورهما الى المحكمة ثمانية ايام اعتباراً من تاريخ بوصلة الاحضار لها
انما اذا كان محل اقامة الطرفين بعيداً عدة مراحل باعتبار واحدتها
ست ساعات فيضم على المحل المذكور لكل مرحلة يوم واحد

المادة العاشرة . محل اقامة الشخص الذي يراد جلبه اذا كان في
البلاد الاجنبية وتبلغت اليه بالذات بوصلة الاحضار لكي يحضر الى
المالك المحروسه فتضم مدة المحل باعتبار مسافة المحل الموجود به فقط
لكن اذا اقتضى الامر يمكن تمديد مدة هذا المحل من طرف الرئيس ايضاً
واذا كانت الدعوى من المواد المستعجلة فكما ان الرئيس يمكنه بحسب
الاستدعاء المخصوص الذي يقدمه المدعي ان يبادر حالاً لجلب المدعي
عليه بظرف مدة جزئية او في اليوم الثاني من تاريخ الاستدعاء كذلك
يمكنه من بعد ان يأخذ من المدعي كفالة وما يلزم من التامينات
لاجل ان يستوفي منه بحسب مقتضى الحال التضمينات التي يمكن ان
تترتب عليه بان يرخص له بضبط ما للمدعي عليه من الاشياء المنقولة

وحفظها لاجل وقاية حقوقه

المادة الحادية عشر . كيفية الجلب والاحضار بمدة قليلة على ما تبين انفاً يمكن اجراؤها ايضاً بحق الشخص الذي لم يكن له محل اقامة من الطرفين وفي قضايا ادوات السفائن المستعملة للسفر وقومبانياتها ونوتيتها وتعبيرها وفي دعاوى قونطراتواتها وسندات حملاتها وما هو من امثال ذلك من جميع دعاوى التجارة البحرية المستعملة الذي يلزم الحكم بها واجراؤها بالوقت الحاضر

المادة الثانية عشر . محل اقامة الشخص الذي يراد احضاره الى المحكمة اذا كان خارجاً عن الممالك العثمانية البرية الواقعة في قطعتي اوروبا واسيا وكان موجوداً في قبرص وكريد وجزر اخرى من ممالكها البحرية في البحر الابيض فيعطى له مهلة شهرين او اذا كان في محلات من الممالك العثمانية الواقعة في سواحل افريقيا الشمالية او الممالك الاجنبية المتاخمة الى الممالك الشاهانية فاربعة اشهر واذا كان في الممالك الاجنبية التي ليست بمناخمة للممالك المحروسة في اوروبا فستة اشهر واذا كان في ممالك بعيدة غير الممالك المذكورة واقعة في افريقية واسيا واميركا وجزائر البحر المحيط فستة كاملة لهما اذا كان فقط في بلاد دولة محاربة للدولة العلية فيحسب المهل المعين المذكور مضاعفاً

المادة الثالثة عشر . احدى نسختي تذكرة الاحضار تعطى وتسلم لذات الشخص الذي يراد احضاره او لاحد اقاربه الساكنين معه في محل اقامته او لاحد خدامه بمعرفة المباشر

المادة الرابعة عشر . لا يقتضى ان تسلم تذكرة الاحضار للشخص الذي ينبغي احضاره في محل اقامته على الاطلاق بل يجوز اعطاها له اذا صودف في الخارج او وجد في سفينة ايضاً

المادة الخامسة عشر . للبشر يعطى احدى نسختي تذكرة الاحضار الى الشخص الذي يراد احضاره او لاحد اقرباه او خدامه الموجودين في محل اقامته على الوجه المذكور اما النسخة الثانية فتعطي او يختم عليها من طرف الشخص الذي استلم التذكرة ثم ترفع وتسلم الى مخدع قلم المحكمة

المادة السادسة عشرة . الشخص الذي يسلم تذكرة الاحضار اذا اجاب بانه لا يعرف يكتب ولم يكن له خاتم ختم ايضاً واستنكف من امضاها وختمها فحيث يدعي المباشر مختار المحلة ونفران من جيران المذكور ليحرروا السبب ويصرحوا به في ذيل تذكرة الاحضار ويمضوا عليه ويختموه سوية

المادة السابعة عشرة . الشخص الذي يراد احضاره اذا كان من التبعية الاجنبية فيلزم تبليغ تذكرة الاحضار واعطاها بواسطة قونسولوس السفارة التي ينسب اليها او ترجمانها والنسخة الثانية التي تبقى في يد المباشر بمضي عليها واحد من المومي اليها ايضاً اشعاراً بانها ارسلت

المادة الثامنة عشرة . اذا لم تحصل رعاية الشرائط المحررة في

الست المواد المارة بنها يكون امر التبليغ في حكم ما لم يكن

المادة التاسعة عشرة . اذا حكم بان سقوط اعتبار التذكرة

كان ناشئاً من نصير المباشر فيكون المباشر محكوماً عليه باعطاء
مصاريف التذكرة التي بطلت والمحكمة وضمان الخسائر والاضرار اذا
اقتضى الامر للطرفين ويمكن طرده ايضاً من ماموريته بحسب المفتضى
للمادة العشرون . تذكرة الاحضار بصير تبليغها واعطائها
اولاً اذا كان الذي يراد احضاره لمحكمة التجارة موجوداً بمعية
ادارة ميرية او بلدية الى القلم الذي يعد محلاً لاقامته في محل مركز
ادارته وليد روساء مامورينه واما في المحلات التي ليست بمركز ادارة
فللمامورين المعيّنين بالذات او اقلعهم

ثانياً اذا كانت شركة تجارية باقية فلمديرها بمحل اقامتهم وان
لم يكن لها مديرين فليد واحد من الشركاء او لمحل اقامته
ثالثاً اذا كانت بمحالة الافلاس او كانت التذكرة لمجموع مبيعة
اصحاب المطالبين فليد السنديك يعني الوكلاء او الى محل اقامتهم
رابعاً الاشخاص الذين يراد احضارهم اذا لم يكن لهم محل اقامة
معلوم في الممالك المخروسة او ليس لهم محل لسكناهم فتتعلق تذكرة
الاحضار بانتر رئيس المحكمة على ديوان المحكمة التجارية التي احبلت
اليها الدعوى وتدرج صورتها ايضاً وتعلن في الجرائد وعلى الخصوص
الجرائد التي تطبع بلغة الشخص الذي يراد احضاره

خامساً الشخص الذي يراد احضاره اذا كان مقيماً في محل خارج
عن دائرة حكم المحكمة التجارية فتُرسل تذكرة الاحضار الى كبير
مامورى ذاك المحل ملفوفة بتحرير من طرف رئيس المحكمة لكي تبلغ

له وتعطى بدون تاخير وهذا التحرير يوصله المباشر الى قلم البوسطة
ويأخذ علم وخبر ويخص مورخاً ومختوماً اشعاراً باستلام التحرير
المذكور

سادساً الشخص الذي يراد احضاره اذا كان مقيماً في البلاد
الاجنبية فتُرسل كذلك تذكرة الاحضار الى نظارة الامور الخارجية
ملفوفة بتحرير من رئيس المحكمة لكي تصل الى محل اقامة ذلك
الشخص سريعاً

الفصل الثالث

في بيان صيرورة المحاكمات في المحاكم التجارية علناً

وصورة اجراء الامور الضابطة

المادة الحادية والعشرون . المرافعات تجري علناً في محاكم التجارة
وفي ديوان الاستئناف انما اذا قدر وجود شيء في المحاكمة بموجب
العار والتجالة او نوع اخر من المحذورات قوياً حيث لا تكون المرافعة
علناً بل يمكن التذكر بها واعطاء قرار اجراها بالمجلس بشرط ان يتبين
فيما بعد سبب ذلك وعلته الى نظارة التجارة

المادة الثانية والعشرون . الامور الضابطة لمخادع المجلس في
اثناء المحاكمة محولة الى ذات الرئيس

المادة الثالثة والعشرون . الاشخاص الذين يوجدون خارج
المجلس لاجل استماع المحاكمات ينبغي ان يفتوا سكوناً مع رعاية لوازم
الادب ثم ولاجل وقاية النظامات ينبغي ان كلما يامر به الرئيس

بحرى بانه حالاً

المادة الرابعة والعشرون . كل من كان لا يسكت في اثناء المرافعة او اظهر اشارة او تحرك بمحركة تشير الى تمسكين او تفريق افادات الطرفين او كلام الاعضاء او امر الرئيس وتبنياته او حكم وقرار المجلس او صار سبباً لحصول قرعة او لم يخضع لامر الرئيس وتبنيته فيومر بالقيام والذهاب واذا لم يمثل فيلقى القبض عليه ثم تنقيد كفيته في دفتر ضبط احد المحلات ويرسل هو الى محل التوقيف بتذكرة مخومة من الرئيس لبعض اربعة وعشرين ساعة

المادة الخامسة والعشرين . واذا كان الذي سبب القرعة من مامورى المحكمة التجارية فيبعد في المرة الاولى عن ماموريته نحو شهر زمان عدا عن الجزاء المبين في المادة السابقة المامور المحكوم عليه ولو عمل استئناف على هذا الحكم لا بد ان تجرى عليه هذه المجازاة بلا توقف

المادة السادسة والعشرون . الذي يتجاسر على حركات تمس ناموس الاعضاء او باقي مامورى المحكمة او تخوفهم في اثناء اجراء ماموريتهم يلقى عليه القبض حالاً ويرسل حسب امر الرئيس تعريضاً الى محل التوقيف ثم يجرى استنطاقه في ظرف اربع وعشرين ساعة وعندما تثبت تهمته بحسب تقرير ماموره يحكم عليه من طرف المحكمة بان يلقى في الحبس من اربعة وعشرين ساعة الى اسبوع ويجازى بان يؤخذ منه لحد عشرين بثلث بياض جزاء نقدياً واذا ما امكن الفاء

القبض عليه فيحكم عليه غيابياً بالجزاء المالف الذكر ايضاً انما اذا كان ياتي من تلقاء ذاته لكي يحبس بظرف عشرة ايام من تاريخ تبليغ الاعلام الذي يعمل بهذا الخصوص له او الى محل اقامته حيث يصدق له رفع الدعوى

المادة السابعة والعشرون . اذا كان المتهم يستحق المجازاة باشد مما ذكر ففعال حيث قد قضيه الى الديوان المفتضى لجنحته وجنابته لكي تجرى محاكمته وتاديبه تطبيقاً الى احكام قانون الجزاء

الفصل الرابع

في بيان مجي الطرفين الى المحكمة وصورة روية الدعوى

المادة الثامنة والعشرون . الطرفان يكونان مجبورين بان يحضرا بالذات الى المحكمة او ان يرسلوا وكلاء بوكلاء وكالة معتبرة اما الوكالة المعتبرة وان كانت تقتضي بان تكون مخصوصة باصل الدعوى الواقعة الا ان الوكالة المطلقة التي يمكنها ان تشمل تلك الدعوى تعد معتبرة ايضاً وهذه الوكالة يمكن ان تكون بسند منظم بصورة رسمية بامضاء وختم الموكل فقط او محررة على تذكرة الاحضار فما اذا لم تكن بصورة رسمية فتحتاج للمصادقة من طرف الخصم على امضاء الموكل وختمه

المادة التاسعة والعشرون . ورقة الوكالة بقتضي ان تبرز قبل المرافعة الى باشكاتب المحكمة وبشرح عليها هكذا . رويت . (كورماشدر) بلا خرج

المادة الثلاثون . لا يمكن لاحد ان يتوكل ما لم يكن معه ورقة

وكالة معتبرة او ان يكون قد توكل بحضور المحكمه من احد الطرفين
المادة الحادية والثلاثون . الرئيس والاعضاء والكاتب والترجمان
والمباشر لا يمكنهم ان يتوكلوا لاصحاب الدعاوى في دعاوئهم التي تروى
في محاكم التجارة او ديوان الاستئناف سواء كان ذلك في المحكمة التي هم
ماموروها او في محاكم تجارة باقي المحلات غير ان ماموري المحاكم المذكورة
كما تكون لهم الصلاحية ان يتحاكوا بالذات في دعاوئهم الخصوصية لدى
محاكم التجارة وديوان الاستئناف كذلك يمكنهم ان يتوكلوا عن ازواجهم
وعن اباؤهم واجدادهم واولادهم واحفادهم وانفسهم وازواجهم وعن الايتام الذين
هم اوصيائهم فيما يتعلق بهم من الدعاوى

المادة الثانية والثلاثون . يمكن على كل حال ان يعطى قرار
رسمي ايضاً بان الطرفين يحضران بالذات الى المجلس لاجل استماع
تقاريرها انما اذا كان يوجد ما يمنعها شرعاً عن الحضور فيومر احد
اعضاء المحكمة بان يذهب الى بيتها وياخذ تقاريرها والمأمور الموام
اليه ياخذ معه واحداً من كتبة المحكمة وشاهدين ليسا من اقارب
الطرفين ولا من متعلقانها في الدرجة المنوعة قانوناً ويحرر افادات
الشخص الذي ياخذ تقريره والكاتب المذكور والشهود بوضعون
امضائهم ويختمون على ذلك ايضاً

المادة الثالثة والثلاثون . اذا تمثل الطرفان ذاتاً بحضور المجلس
وما امكن ان تلحق بالرافعة نتيجة حكم في اول مجلس فالطرف الذي لم
يكن له محل اقامة في محل وجود المحكمة يكون مجبوراً على ان يعين

اذا لم تقبل من الطرف الاخر او حصل عليها الانكار او ادعي بانها
مزورة واصر صاحبها على العمل بها فتناخر روية اصل الدعوى ايضاً
تخمس وتنصل هذه المنازعات المتكونة توفيقاً للاصول والقاعدة التي تنهين
في فصل تحقيق الخط وتطبيق الخاتم انما اذا كانت الاوراق المذكورة
تتعلق بمادة او مادتين من عدة مواد تتركب منها الدعوى فلا تناخر
البواقي لاجلها بل ينبغي ان تروى ويحكم بها

المادة الثامنة والثلاثون . اذا اقتضى الامر لاجالة الطرفين الى
قومسيون او محكمين لاجل روية محاسبة او معاينة اوراق ودفاتر او
تحقيق دعوى مشككة متعريسة فيما بينهما والبحث عنها باطرافها فيتعين
ثلاثة او خمسة قومسيورية (مامورين) وينصبون حكماً بقرار من
المحكمة اعدادي لكي يستمعوا تقارير الطرفين ثم يصلحونها اذا كان
ممكناً والافهينوا اراءهم بتقرير منظومة حاوية قراراتهم والاسباب التي
اوجبتها بحسب اكثرية الآراء بواسطة التدقيق في الدعوى تطبيقاً
لاصولها القانونية واذا اختلفت اراؤهم في ذلك فيبينون كل واحدة من
هذه الآراء واسبابها وعللها في التقرير المذكور او بتقرير اخر غيره

المادة التاسعة والثلاثون . رابورط القومسيون يعطى الى مخدع
فلم المحكمة ثم في اليوم الذي يتعين من طرف رئيس المجلس تحصل
مطالعة بحضور الطرفين اما اذا كانا استدعيا بحسب الاصول ولم
يحضرا فتحصل المذاكرة مجلسياً على ما هو من الافادات والاعتراضات
فاما ان يصادق عليها واما ان تعدل لكن اذا كانت اعطيت الماذونية

محلاً لأقامته في ذاك المحل والمحل الذي يعينه لأقامته يتنيد ونوضع إشارة عنه في دفتر ضبط المحكمة أيضاً أما إذا لم يعين محلاً لأقامته فتنبأ به حيثئذ المواد اللازمة لتبليغها له والمحكم الذي يلحق بها أيضاً إلى مدع قلم المحكمة ويعتبر كأنه تبلغ له ذاته

المادة الرابعة والثلاثون . إذا توفي أحد الطرفين قبل أن تنتهي الخصومة فيتبأه وقوع وفاته من طرف الورثة إلى الطرف الآخر حسب أصوله وحيثئذ يكون العرف الآخر مجبوراً على تقديم عرض حال جديد أيضاً بطلب جلب وإحضار ورثة المتوفي لأجل انتهاء المحاكمة الواقعة ورويتها وإن لم يفعل ذلك فيكون كلما يحصل بعد تبليغ أمر الوفاة له وما يعطى من القرارات فيما يخص المحاكمة كأنه لم يكن

المادة الخامسة والثلاثون . الورثة الذين يستحضرون لأجل انجاز روية المحاكمة الواقعة حسبما تبين في المادة السابقة إذا لم يحضروا إلى المحكمة في ظرف المدة المعبنة حيثئذ تری الدعوى غيباً وتفصل حسب اقتضاء المحاكمات التي تكون وقعت في حال حياة المتوفي إنما بهذا الوجه تكون صلاحية للشخص المحكوم عليه أن يرفع الدعوى

المادة السادسة والثلاثون . كل أحد يكون مجبوراً على إثبات الدعوى والافتكون دعواه ساقطة غير أن الطرف الذي يعجز عن الإثبات يكون له حق أن يجلف الطرف الآخر بمبنا على الوجه الذي يتبين صراحة في فصل التحليف

المادة السابعة والثلاثون . الأوراق التي تبرز لأجل إثبات المدعى

إلى أعضاء القومسيون بسند قومبرومسو من الطرفين بأن يروا الواقعة بصفة محكمين فيحيثئذ تجري الحركة بحق ورقة قرار المحكم نطيقها إلى الأحكام المسطرة في فصل مخصوص بذلك

المادة الأربعون . محكمة التجارة إذا لم تصادق على جميع أحكام التقرير أو بعضها أو لم تر فيه إيضاحات كافية لفصل المنازعة الواقعة مجلسياً فيمكنها أن تعطي قراراً بتشكيل قومسيون جديد وإن لم يطلب الطرفان ذلك وهذا القومسيون يقدر أن يسأل أعضاء القومسيون السابق عما يراه لازماً من الإيضاحات أيضاً

المادة الحادية والأربعون . إذا امتنع الطرفان أو لم يتفقا في انتخاب أعضاء القومسيون فتتخبط أعضاء وتنصب من طرف محكمة التجارة

المادة الثانية والأربعون . الأسباب القانونية التي تشين في فصل مخصوص ويمكن لأحد الطرفين أن يرد أحد أعضاء المحكمة تجري أيضاً بحق رد أحد أعضاء القومسيون وقضية هذا الرد يلزم بأن تعرض على محكمة التجارة وتطلب في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ نصب العضو المذكور

المادة الثالثة والأربعون . أعضاء القومسيون لا يمكنهم أن يتركوا مأموريتهم بعد أن يكونوا أعلنوا قبولهم بها ما لم تقع موانع قوية تصادق

المراد بلفظة رد أحد الأعضاء من أحد الطرفين هو أن لا يوجد العضو المردود في المحاكمة أو أن لا يعطى رأياً أيضاً

عليها المحكمة وتقبلها

المادة الرابعة والأربعون . إذا توفي أحد أعضاء القومسيون أو قبل استعفاه ينصب شخص آخر ويتمين عوضه

المادة الخامسة والأربعون . يمكن للمحكمة التجارة تسهيل روية الدعوى المشوشة والممنعة بان تحيلها الى رجل من اعضائها بالذات لكي يبين بتقريره واقعة حالها واصبابها وعللها بدون ان يبدي راية فيما يقع من افادات الطرفين ولا على مال الاوراق التي يقدمانها وهذا التقرير يقرأ في المجلس بحضور الطرفين ايضاً ويكون لها صلاحية ان يصلحها اذا كان واقفاً فيه شيء من السهو والغلط

المادة السادسة والأربعون . متى فهم لدى المحكمة بان التدقيق في تحقيق الدعوى قد جرى بقدر الكفاية فتحصل الافادة حيثئذ من طرف الرئيس عن ختام المرافعة وبعد ذلك لا يقدر الطرفان ان يتكلموا شيئاً باي علة كانت اصلاً وانما يمكنهما ان يقدموا للرئيس مذكرة تشعر بما عندهما من الاعتراضات حالاً

الفصل الخامس

في الاحكام التي تعطى بمواجهة الطرفين

المادة السابعة والأربعون . من بعد ختام المرافعة يخرج الطرفان خارجاً ثم يجمع رئيس المجلس اراء الاعضاء انما اذا نظر لزوم المذاكرة خفية قبل اعطاء الراي فيمكن لهيئة المجلس الانفراد في مخدع المذاكرة

المادة الثامنة والأربعون . لدى المذاكرة اذا امكن لهيئة المجلس

ان تعطي رايا فتعود عقب ذلك الى مخدع المجلس وتبين الحكم الى الطرفين والافيمكنها ان تعلق قضية بيان الحكم على يوم من ايام المجلس المستقبلية وتجرى مذاكرة ذلك في هذا الاثناء

المادة التاسعة والأربعون . ما يعطى من الاحكام يحصل باتفاق رئيس المجلس مع جميع الاعضاء او اكثرية ارايهم يعني ان يكون اكثر من نصفهم جميعاً براي واحد

المادة الخمسون . اذا حصل راي زائد عن نوعي الراء وكان لم يبلغ احدهم زيادة عن نصف مجموع الراء فتجتمع الراء ثانية والطرف الذي يكون اقل عدداً يجبر على الانقياد لاحد الاطراف التي تكون اكثر منه

المادة الحادية والخمسون . اذا كان الاختلاف في الراء متساوياً فيعتبر راي الرئيس او الذات القائمة بحق الرئاسة في مقام الراي

المادة الثانية والخمسون . عندما يتقرر الحكم ينبغي ان يبين من طرف الرئيس علناً في المجلس

المادة الثالثة والخمسون . متى صار الحكم اللاحق بمجي الطرفين شخصياً بموجب المادة الثانية والثلاثين المحررة اعلاه يلزم ان يتمين ايضاً يوم مجيها

المادة الرابعة والخمسون . اذا قرر القرار على تخليف احد الطرفين فيتنصرح ايضاً بالمواد التي ينبغي ان يحلف عليها

المادة الخامسة والخمسون . مع الحكم باعطاء الضرر والخسارة
سوية ينبغي تبين مقدار المبلغ الذي يلزم اعطاه وإذا كان لا زال ما
عرف فيتنبه الذي يطلبه ان يعطى للمجلس دفتر مفرداته

المادة السادسة والخمسون . اذا كان المديون متضرراً وتحقق
بانه في حالة المضايقة وتبينت صحة ذلك وروي مناسباً في المجلس بان
تعطى له وعدة معتدلة نظراً لحالته فينبغي ان تبين اسباب تلك
الوعدة التي تعطى له مع الحكم باصل الدعوى سوية

المادة السابعة والخمسون . اذا كانت موجودات المديون
انباعث باستدعاء اصحاب مطالب اخرين او كان ظهر افلاسة وفر
هارباً وصارت عليه الدعوى بغيايه او وضع في الحبس او اوجب خلااً
على التامينات التي يكون اعطاها بسندات الى اصحاب الدين فلا يمكنه
حيث الحصول على المهل مدة لاجل وفاء ديونه ولا ان يستفيد ايضاً
من المهل الذي يكون اعطى له

المادة الثامنة والخمسون . كذلك لا يمكن تجويز اعطاء مهل
من طرف المحكمة للمديون بتادية قيمة احدى السفائح او تحاويل
الوصية بموجب المواد المائة والرابعة عشر والمائة والرابعة والاربعين
من قانون التجارة غير ان السفائح والتحاويل المذكورة اذا تحقق بانها
مضاهة من اشخاص ليسوا بتجار وقيمتها لم تكن ديناً من جهة امور
تجارية ايضاً فيكون للمديون حق باستحصال المهلة

المادة التاسعة والخمسون . اذا ظهر في اثناء روية احدى

الدعاوي ادعاه وقتي وكان في درجة امكان المحكمة التجارية ان تعطي
حكماً وقراراً لهذا الادعاء الوقتي ولاصل الدعوى فتكون محبورة حيثئذ
على المحكم فيها كليهما سوية والافتحكم أولاً في الدعوى الموقفة وبعد
ذلك تنظر فيما يقتضي لاصل الدعوى

المادة الستون . اذا كان الادعاء الواقع مؤسساً على سند رسمي
او تعهد اعترف به المديون او على حكم سابق لم يستأنف فمن بعد ان
بصر المحكم اللاحق بهذا الخصوص ولو صار استدعاء استئناف ايضاً
يحكم مع الحكم والفرار على الادعاء المذكور باجراه موقفاً انما في مثل هذه
الحالة يوخذ من صاحب الادعاء كفيلاً او تامينات قوية واذا لم يمكنه
ان يعطي ذلك فتتصل الدرام المحكوم له بها وتوقف امانة في
المحكمة التجارية

المادة الحادية والستون . اذا كان الادعاء ليس مؤسساً على
الخصوصات المبينة في المادة السابقة انما اجراه كان لازماً ومستعجلاً
فيجوز اجراه موقفاً ايضاً غير انه لا يمكن ان يحكم باجراه موقفاً ما لم
يقدم الدائن كفيلاً على رد الشيء الذي يطلبه او يبين تامينات قوية
بسندات يبرزها يظهر منها اقتداره على ارجاع ذلك الشيء وايضاً

المادة الثانية والستون . المادة التي تحكم بها محكمة التجارة اذا لم
تحكم مع ذلك سوية بالاجراء موقفاً فلا يكون لها اقتدار على ان تحكم بها
بقرار اخر بل اذا اراد الطرفان فيمكنها طلب الحكم بها اول باول
بمحضور ديوان الاستئناف

المادة الثالثة والستون . الأشخاص المبطلون في دعاويهم ولئن كان يحكم عليهم باعطاء خرج الاعلام وسائر ما كان مقبولا نظاما من جميع مصاريف الدعاوي تطبيقا الى احكام وشرائط المادة المائة والاثنين من ذيل القانون انما على كل حال حتى ولو حكم بان يعتبر هذا المخرج والمصاريف المذكورة في مقابل ضرر وخسائر الطرف الاخر لا يمكن تجويز اجراء هذا الحكم ايضا

المادة الرابعة والستون . مضابط الحكم التي تنتظم بموجب المادة السادسة والخمسين من ذيل القانون تكون حاوية اسماء الرئيس والاعضا الذين حكموا في الدعوى واسماء الطرفين وشهريتها وجنسيتهما وتبعيتها ومحلي اقامتهما وملخص دعواهما ومطلوبها وكيفية جريان الدعوى وموادها القانونية وعللها واسبابها وقرار الحكم عليها ومع ذلك بالصوتية ايضا الحكم اللاحق بها بالاتفاق او باكثرية الراء وهل هو في الدرجة الاولى او في الدرجة الثانية وتاريخ الحكم بعني اليوم والشهر والسنة

المادة الخامسة والستون . الاعلامات التي تنتظم بموجب المادة الثامنة والخمسين من ذيل القانون على مضابط الحكم المذكورة لا يمكن اجراها ما لم تبلغ الى المحكوم عليه بالذات او الى محل اقامته

المادة السادسة والستون . قضية تبليغ الاعلامات تجري تطبيقا الى الاحكام المسطورة في حق تبليغ امر الجلب والاحضار من ابتداء المادة السابعة عشر لحد المادة العشرين من هذا القانون

الفصل السادس

في بيان شرائط الحكم على الغائب

المادة السابعة والستون . اذا طلب اصحاب الدعوى ليحضروا في يوم معين لروية الدعوى في المجلس على الوجه المبين في الفصل الثالث من هذا القانون وامتنع احدهم عن الحضور الى المجلس فيمكن للطرف الحاضر ان يطلب الحكم غيابيا انما اذا افتركت المحكمة بان عدم حضور ذلك الشخص ناشئ عن موانع صحيحة فيمكنها ان تعلق روية الدعوى على ذلك اليوم ايضا في الاسبوع القادم لكن اذا لم يحضر في اليوم المذكور ايضا فيكون قد تمرد وامتنع وحشد تفصل محكمة التجارة تلك الدعوى غيابيا بدون انتظار حضوره وتجري هذه المعاملة ايضا بحق الذي يحضر الى المحكمة ويمتنع عن المحاكمة والمجاوبة

المادة الثامنة والستون . اذا كان الممتنع عن الحضور الى المحكمة هو المدعي فيمكن للمدعي عليه ان يطلب ويستحصل حكما غيابيا بانه غير مطالب بشيء بدون ان يجبر على اعطاء جواب عن الادعاء المتصدر عليه وبالعكس اذا كان الذي لم يحضر هو المدعي عليه فيجوز ولئن كانت محكمة التجارة تعطي الحكم غيابيا حسب طلب المدعي غير انه لا يمكنها ان تعطي حكما ما لم تبحث وتحقق عن الدعوى الواقعة باطرافها وتكتسب امنية بانها مقارنة للصحة

المادة التاسعة والستون . اذا طلب الى المحكمة في بعض القضايا عدة اشخاص من الطرفين يهل مختلفة ثم حضر البعض منهم ولم

ياتي البعض الآخر فلا يحكم غياباً على احد منهم اصلاً ما لم تنقض مدة المهل التي تكون ازيد من غيرها

المادة السبعون . على الصورة عينها التي بموجبها يتبلغ الحكم اللاحق بمواجهة الطرفين حسبها في مبينة في المادة السادسة والستين كذلك يتبلغ الحكم اللاحق غياباً بسبب التمرد والامتناع الى المحكوم عليه ايضاً لكن اذا كان لا يوجد الشخص المحكوم عليه ذاته ولا احد من جماعته في محل اقامته ولا يمكن تبليغ الاعلام له ولا للمحل اقامته فتسلم صورة الحكم والاعلام الى مختار محله او الى مأمور الحكومة التي ينسب اليها اذا كان من التبعة الاجنبية ويؤخذ بها سند مقبوض ثم تتعلق صورة ثانية على واجهة المحكمة ايضاً

المادة الحادية والسبعون . الحكم الغيابي لا يجوز اجراه ما لم تمر خمسة عشر يوماً اعتباراً من تاريخ تبليغه على المتوال السابق الا اذا كان من المواد المستعجلة وحكم باجراه قبل انقضاء المدة المذكورة

المادة الثانية والسبعون . الحكم اللاحق على الذين يطلبون ولا يحضرون يلزم اجراه في ظرف ستة شهور نهاية ما يكون من تاريخ اعلامه واذا لم يحصل التثبيت باجراه في ظرف هذه المدة فيعتبر ذلك الحكم والاعلام بحكم ما لم يكن

المادة الثالثة والسبعون . اذا كان مندرجاً في الحكم والاعلام الغيابي شخص ثالث خارجاً عن الطرفين ملزوم بان يعطي شيئاً او يعمله لاحد الطرفين المذكورين فلا يمكن اجراء الاعلام المذكور في

حق ذلك الشخص ائثال المذكور ما لم يبرز عام وخبر معطى من مخدع قلم محكمة التجارة مبيناً به عدم وقوع استدعاء برفع الدعوى ضد الحكم والاعلام المذكورين بموجب الاحكام المسطورة في الفصل الاتي ثم يسلك دفتر خصوصي في مخدع قلم محكمة التجارة لاجل قضية هذه العلومة خبر يتقيد به كلما يقع من مستدعيات رفع الدعاوي ضد الحكم والاعلام الغيابي حسب طلب الشخص الذي يعترض على الحكم مع اسم وشهره الطرفين وتاريخ الاعلام واستدعاء رفع الدعوى

الفصل السابع

في شرائط الاعتراض على الحكم

المادة الرابعة والسبعون . كل من الطرفين اذا طلب الى المحكمة ولم يحضر وصار الحكم اللاحق غياباً عليه فيمكنه ان يعترض على هذا الحكم

المادة الخامسة والسبعون . الاعتراض على الحكم هو عبارة عن المخالفة في اجراء الحكم الغيابي واعلامه وطلب رجوع كل من المحاكم عن ذلك الحكم الذي اعطته

المادة السادسة والسبعون . اذا كان الحكم الغيابي واعلامه ناشئين عن محيي الطرف المحكوم عليه الى المحكمة وامتناعه عن المرافعة فيكون اعتراضه على ذلك جائزاً لحد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغ الاعلام المذكور اما اذا كان ناشئاً عن عدم مجيئه الى المحكمة فيكون اعتراضه جائزاً لحد اجراء ذلك الحكم اما ما كان من

مستدعيات رفع الدعوى بعد المدات المذكورة فيحكم بعدم وجوب قبوله
المادة السابعة والسبعون . يعتبر اجراء الحكم والاعلام بواسطة
تبليغ الطرف المحكوم عليه قانونياً حجة بموجب الحكم والاعلام الذي
جرى غياباً او التوصية بعدم تخلية سبيله اذا كان قد حبس قبلاً او
ضبط منقولاته وبيعها وضبط شيء من غير منقولاته او بعضها او بكونه
صار دفع خرج الاعلام المذكور ومصاريفه من طرفه او ما يماثل ذلك
من السندات التي تشعر بانه قد صار له على كل حال خبر عن اجراء
ذلك الحكم والاعلام

المادة الثامنة والسبعون . استدعاء الاعتراض على الحكم اذا وقع
في ظرف المدة الميمنة اعلاه وتوفيقاً الى الشروط المحررة فيما ياتي بآخر
اجراء الحكم اللاحق انما اذا كان قر الفرار على اجرائه موثقاً بموجب المادة
الحادية والسبعين فحينئذ لا يتاخر اجراء ومع ما فيه يكون للطرف
الذي هو صاحب الحق بموجب هذا الاعلام حق بان يتخذ التدابير
اللازمة كالحجز (سكوترو) لاجل وقاية حقوقه

المادة التاسعة والسبعون . الاعتراض على الحكم يكون بعرض حال
يحتوي الاسباب والعامل التي تخرج الحكم والاعلام الذي هو ضد
الطرف المحكوم عليه

اذا تحرر شرح من طرف المحكوم عليه على ورقة التبليغ المحررة
فيما يخص اجراء الحكم والاعلام المذكورين بانه يريد رفع الدعوى
فيكون ذلك منبؤلاً غير انه يكون مجبوراً بان يقدم عرض حال الاعتراض

على الحكم في ظرف ثمانية ايام من تاريخ الشرح واذا اقتضى الامر فيضاف
على هذه المدة لكل مرحلة يوماً بحسب بعد الحل ويكون تقديم
العرض حال المذكور في ظرف ما يحصل من الايام المذكورة والا فلا
يكون الاستدعاء الذي يتقدم بعد ذلك مقبولاً بل نحصل المداومة على
الاجراء ايضاً

المادة الثانون . استدعاء الاعتراض المذكور انفاً اذا كان في دار
السعادة فينتدم الى نظارة لتجارة او كان في الخارج فالى اكبر مأموري
الحكومة المحلية لكي بحال حالاً الى المحكمة التي تكون اعطت الاعلام
المذكور

المادة الحادية والثانون . هذا الاستدعاء المذكور يتباغ الى خصم
المستدعي بلا تاخير ومع ذلك بالمعوية يطلب الطرفان ليحضرا الى
المحكمة في اليوم المعين بموجب المادة الحادية عشرة المحررة اعلاه وما
يليهما من المواد الاخر

المادة الثانية والثانون . في اليوم المعين تطلب الدعوى
الواقعة الى المجلس وترى في اول الامر هل هي موافقة للنظام او غير
موافقة وعملت بوقتها او في غير وقتها

المادة الثالثة والثانون . اذا تحقق بان استدعاء الاعتراض على
الحكم هو منظم توفيقاً الى نظامه وتقدم في وقت المعين فيرجع الطرفان
الى الحالة التي كانا عليها قبل الحكم الذي اعطي على الغائب ومن ثم
يحصل التبصر في الدعوى الواقعة مجدداً سواء كان في ذلك اليوم

او في يوم اخر تطبيقاً للاصول والقواعد التجارية وبمحصل التصديق على الحكم الاول او يخرج او يصير اصلاحه ورسم الحكم الذي جرى غياباً ومصاريفه تترك على كل حال بعهد الطرف المحكوم عليه غياباً بحسب الايجاب

المادة الرابعة والثانون . اذا لم يحضر صاحب الاستدعاء في اليوم الذي يتمين لاجل محاكمة قضية الاعتراض على الحكم فلا يجوز حيثئذ اعتراضه على الحكم والاعلام للذين يصدران ضد غيابه في هذه المرة ايضاً انما الشخص المحكوم عليه غياباً على هذا الوجه يمكنه اذا اراد ان يستأنف الدعوى وبالعكس اذا كان خصمه لم يحضر الى المحكمة في اليوم المذكور فيمكنه ان يعترض على الحكم الذي يلحق به في غيابه بموجب المهل والشرائط المحررة اعلاه

❖ الفصل الثامن ❖

❖ في بيان شروط اعتراض الغير ❖

المادة الخامسة والثانون . اذا وقع حكم بوجوب ايراث سكنة على حقوق شخص ثالث عن غياب منه ولم يكن من الطرفين يعني لم يستحضر لاصالة ولا وكالة ولم يستدع هو ذاته ايضاً بان يكون داخلاً في الدعوى فيمكن لذلك الشخص ان يعترض على الحكم المذكور

المادة السادسة والثانون . للشخص الثالث حق ان يعترض على كل انواع الاحكام والقرارات التي تقع سواء كانت في الدرجة الاولى او بصورة قطعية عدا عن الحكم اللاحق والاعلامات والقرارات التي

تعطى من طرف المحكمين في قضية الافلاس ❖

المادة السابعة والثانون . الاعتراض الاصلي يكون بتقديم عرض حال حسب الاصول وهذا العرض حال بحال الى المحكمة التي تكون اعطت الحكم والقرار الذي يراد جرحه ثم يجلب الطرفان ويستحضران ايضاً حسب الاصول ❖

❖ القرارات التي تقع في مادة الافلاس يكون بعضها عبارة عن الطرق والتدابير التي تؤخذ لاجل رومية كيفية الافلاس وادارتها ومنه لا تقبل الاعتراض وبعضها يكون فيما يخص حكم من الاحكام فيه وهذا ولئن كان يقبل الاعتراض الا انه يتقدم الاستدعاء فيه بخلاف ثمانية ايام من طرف المفلس وظرف ثلاثين يوم من طرف اصحاب الديون والقرار على نصب المأمورين الذين يتعينون على قضية الافلاس والسند بك يعني الوكلاء وتغييرهم واعطاء الاذن لم بيع الاموال والاشياء الموجودة وامثال ذلك من باقي التدابير تعد من النوع الاول والاحكام والقرارات التي تبين كيفية اصل اعلان الافلاس ونقل تاريخه الى تاريخ قبالة من النوع الثاني

اما اوراق قرار الاحكام فلا يكون لها حكم في وقت من الاوقات اصلاً على الاشخاص الثالثة يعني غير الطرفين ولا تخبر لاعتراضات الاشخاص المرفومين ضدها بل يكفي ان يردوها مثل شي لا يعود ولا يرجع عليهم

❖ الاعتراض الاصلي يطلق على الاعتراض الذي يقع جديداً

المادة الثامنة والثانون . الاعتراض الحادتي يكون بعرض حال او افادة شفاهية بدون احتياج الى جانب الطرفين واحضارها واذا كانت المحكمة التي ترى اصل الدعوى هي اكبر من المحكمة التي اعطت الاعلام الذي يراد جرحه او مساوية لها فيقال لها واما اذا كان ادنى منها فيقال العرض حال الذي يتقدم الى المحكمة التي يراد جرح اعلامها وبعد ذلك يجلب الطرفان ويستحضرا ايضا حسب الاصول *

المادة التاسعة والثانون . كما ان قضية اعتراض الغير تكون جائزة لبيها تجري احكام الاعلام الذي يراد جرحه كذلك اذا كان قد نفذ حكمة في حق احد الطرفين المندرجين في ذلك الاعلام فيقدر الشخص الثالث ايضا على القيام للاعتراض ما لم يسقط بحسب ايجاب نظام مرور الازمنة من الحقوق التي اتخذها اساسا لاعتراضه

المادة التسعون . عندما يقع اعتراض حادث من طرف شخص ثالث فمحكمة التجارة لا ترى تلك الدعوى التي كانت تنظرها واذا استشعرت بان الحكم الذي يلحق على الاعتراض المذكور يمكنه ان يغير اصل الدعوى فتعلق حينئذ حكم اصل الدعوى على فصل دعوى

حيث لم يسبق شيء من الدعاوى فيما بين الشخص الذي ينال الحكم والاعلام المعارض عليه ولا بين شخص ثالث

* وبالعكس الاعتراض الحادتي يطلق على الاعتراض الذي يقع ضد الاعلام السابق الذي يبرز ليكون دليلاً على اثبات المدعى من جانب احد الطرفين في أثناء روية احدي الدعاوي

اعتراض الغير المذكورة ورويتها

المادة الحادية والتسعون . اعتراض الغير لا يؤخر اجراء حكم الاعلام الذي يراد انما اذا تبين شيء محظر او مضر من اجراء ذلك الحكم حينئذ يمكن لمحكمة التجارة التي احولت اليها دعوى الاعتراض المذكورة ان تعطي قراراً على تاخير اجراء الحكم المذكور متى

المادة الثانية والتسعون . اذا تخلفت قضية اعتراض الغير بانها مقبولة واساسية فنخرج من الحكم والاعلام الذي يراد جرحه الجهة التي تعود الى حقوق الشخص المعارض ومنافعه فقط اما باقي احكامه فتبقى غير انة اذا كان حكم الاعلام المذكور هو مختص بقضية لا تقبل القسمة فيجئ حينئذ فتخرج ايضا جهات الاعلام المذكور العائدة الى المدعي والمدعي عليه في ذلك الاعلام

المادة الثالثة والتسعون . وبالعكس اذا تخلفت دعوى اعتراض الغير بانها غير مقبولة وليس لها اساس فان الشخص المعارض بحكم عليه حينئذ يان في الضرر والخسائر التي تترتب في حق الطرف الاخر بهذا السبب وعدا عن ذلك يعطي ايضا صندوق المحكمة من نصف مجدية ذهب الى ثلاث ذهبات مجديات جزاء نقدياً

* الفصل التاسع *

* في شرائط الاستئناف *

المادة الرابعة والتسعون . يراد بالاستئناف اصلاح حكم وقرار احدي الدعاوي التي تكون رويت وفصلت في محاكم التجارة في الدرجة

الاولى اذا كان وقع عدم حقانية في حكمها وقرارها بموجب المادة
السادسة والثلاثين من ذيل قانون التجارة

المادة الخامسة والتسعون . الدعاوي التي تكون داخلة في المحكم
الذي عينته المادة السادسة والثلاثون من ذيل قانون التجارة وحكمت
بها حكماً قطعيّاً محاكم التجارة لا يمكن استئنافها ولو طلب ذلك بالاتفاق
من طرف المدعي والمدعي عليه ايضاً حتى ولو كان لم يتبين في الاعلام
المعطى بان حكم وقرار الدعوى هما بصورة قطعية او كانت قد تصرحت
باحد الوجوه امكانية استئنافها ايضاً فلا يمكن مع ذلك ان تكون
الدعوى قابلة للاستئناف ايضاً

المادة السادسة والتسعون . وبالعكس عندما يكون احدى
محكم التجارة ماذونة بالحكم على احدى الدعاوي في الدرجة الاولى فقط
وتجاوزت هذه الدرجة فيكون حكم تلك المحكمة وقرارها قابليين
للاستئناف ولو ابانت في اعلامها بانها حكمت بصورة قطعية

المادة السابعة والتسعون . وكذلك المحكم والقرار الذي تعطيهما
احدى المحاكم التجارية في حق الدعوى التي تحال لها سواء كانت رويتها
داخلة في وظائفها او لم تكن داخلة يكونان قابليين للاستئناف انما اذا
كانت قضية الوظائف المبحوث عنها هي مختصة بنقل الدعاوي من
محكمة تجارية الى محكمة تجارية اخرى فيبذل تجري الحركة توفيقاً
الى احكام المادة الثامنة والثلاثين من ذيل قانون التجارة

المادة الثامنة والتسعون . المحكم والقرار المتربان على ادعاء غير

معين مقدار مبلغ دراهمه يكونان قابليين للاستئناف ايضاً والادعاء الغير
معين هو عبارة عن الادعاء الذي لا يمكن تقدير قيمته في حد ذاته او
كان ذلك ممكناً لكنها لم تقدر من الطرفين وقضية تقدير القيمة
تبين اما في استدعاء المدعي او فيما يقع من اقادات الطرفين حين
المحاكمة

المادة التاسعة والتسعون . الاستئناف الذي يقع في حق حكم
وقرار الدعوى يمكن ان يكون من جانب المدعي والمدعي عليه او
الذين يقومون مقامها في امر المحقوق او اصحاب مطالبهم كذلك يجري
الاستئناف على مدعي ومدعي عليه يتصفان بصفة الطرفين او من
كانا قائمين مقامها *

المادة المائة . قد تعين المهل لدعوى الاستئناف مائة وعشرون
يوماً بحسب حكم وقرار محاكم التجارة والمهل المذكور بحسب اذا كانت
الدعوى انفصلت وحكم بها بحضور الطرفين اعتباراً من تاريخ تبليغ
صورة الاعلام اليها بالذات او الى محل اقامتها واما اذا كان حكم بها
غياباً فيحسب من انقضاء المدة المعينة لاجل الاعتراض على الحكم بحق
ذلك الشخص *

* الذين يقومون مقام الطرفين في الامور المحقوقة هم الاشخاص
الذين يكونون وكلاء او ورثة او اوصياء والسنديك ومديري الشراكة
مع ماموري ادارة الدولة العلية

* تعين خمسة عشر يوماً فقط مهلاً لاجل استئناف يقع في امر

المادة المائة والواحدة. المائة والواحدة والعشرون يوماً مدة
الاستئناف المذكورة هي لاجل الذين يوجدون فيما كان من الممالك
العثمانية كالروم ايلي والاناطولي وجزائر البحر الابيض وبر الشام مع
مصر وطرابلس الغرب وتونس اما الذين يسكنون الحجاز والعراق
وجزيرة العرب والسودان والمتاخمين للمالك العثمانية مع سكان الممالك
الاجنبية الموجودة في قسم اور وبا جميعاً فيعطى المهل لمائة وثمانين
يوماً وكذلك المقيمون في ساحلي افريقية الشامي والغربي وفي الجزائر
الكائنة بقرهم من الممالك الاجنبية يعطى لمهل مائتين واربعين
يوماً والذين يوجدون بعيداً عن راس الرجاء الصالح في افريقية واسيا
واميركا وباقي البلاد الفاصية فيعطى المهل ثلاثمائة وستين يوماً

المادة المائة والثانية. الحكم والفرار اذا كان واقعاً على سند
مزور او كان لاحد الطرفين سند يكون مداراً للحكم ولكنه كان
مكتوماً في يد خصمه ولذلك حكم عليه فحيثما اعتبر مدة مهل
الاستئناف من تاريخ اقرار الخصم وتصديقه على ذلك السند المزور
او اثباته لدى المحاكم وإعادة السند المكتوم الى صاحبه ايضاً او
دخوله بيد بصورة من الصور انما يكون مجبوراً على ان يبين بسند يهني
بتعريض اثبات اليوم الذي فيه دخل بيد السند المكتوم

الاولاس واذا كان محل اقامة المستأنف بعيد اكثر من مرحلة عن
المحكمة التي اعطت الحكم والفرار فيضم على مهلة الخمسة عشر يوماً
المذكورة يوم واحد لاجل كل مرحلة

المادة المائة والثالثة. مدة مهل الاستئناف لتوقف بوفاء الشخص
المحكوم عليه وتعتبر المدة الباقية من تاريخ تبليغ الحكم لورثة المتوفى في
محل اقامته

المادة المائة والرابعة. بانقضاء مدة مهل الاستئناف يسقط حق
الاستئناف عن كل واحد من الطرفين ايها كان انما الذين يتضررون
بظرف تلك المدة بسبب عدم الاستئناف من طرف القائم مقام الطرفين
في الامور المحقوقة يكون لهم حق بان يقبوا الدعوى عليهم في محكمة التجارة
ثم ولئن كان بانقضاء مهل الاستئناف يسقط حق الاستئناف حسب
المتوال المحرر الا انه اذا كان احد الطرفين استأنف حيث يكون للطرف
الثاني المستأنف عليه صلاحية للاستئناف ايضاً ولو كانت مدة
الاستئناف انقضت لحد ما ترى دعواه ويصير فصلها

المادة المائة والخامسة. كما انه يمكن الاستئناف على قرار التريئة
بعد الحكم باصل الدعوى. كذلك يجوز استئناف قبل الحكم ايضاً انما
اذا كان حصل استئناف قبل الحكم فيعطى محكمة التجارة اعلالاً بقرار
التريئة المذكور لكن القرار الاعدادي والقرار الموقت لا يمكن الاستئناف
عليهما الا من بعد الحكم باصل الدعوى غير انه يلزم بان يكون مع استئناف
ذلك الحكم سوية ومهل الاستئناف في حق هذه القرارات يعتبر من تاريخ
تبليغ اصل حكمها ايضاً *

* القرار الاعدادي هو القرار الذي يبين تدبيراً يسهل تحقيق
الدعوى ورويتها وبعد نتيجة لحكمها اما قرار التريئة ايضاً فهو القرار

المادة المائة والسادسة . العرض حال الذي يتضمن استدعاء الاستئناف ينبغي ان يكون جامعاً لهذه الشروط المبينة وهي ان يبين به . أولاً اسم المستأنف والمستأنف عليه وشهريتها وصنائعها ومحل اقامتهما . ثانياً الحكم والقرار المستأنف ومن طرف اي محكمة اعطي ذلك الحكم والقرار . ثالثاً على اي شيء كان مبنياً الاستئناف الذي حصل . رابعاً طالب عني المستأنف عليه بالذات لديوان الاستئناف في ظرف مدة الاحضار المعينة قانوناً وان يرسل وكبلاً مرخصاً . خامساً تقديم كفيل قوي على ان المستأنف يجري الحكم الاول اذا كان يبين مبطلاً في طلب الاستئناف ويضمن مع ذلك مصاريف استئناف محاكمة المستأنف عليه مع مصاريفه السفرية واخراجه وخسائره التي يحصل التصديق عليها قانونياً ويكون سند الكفالة المصدق عليه اصولياً مربوطاً بعرض حاله اما استدعاء الاستئناف الذي لم يكن جامعاً لهذه الشروط المشروحة فلا يكون مقبولاً بل انما اذا كان مهمل الاستئناف لا زال لم يكمل يكون للمستأنف حق وصلاحيه ان ينظم استدعاء جديداً توفيقاً للشروط المذكورة

المادة المائة والسابعة . استدعاء الاستئناف الذي يكون تنظم حسب ما هو مبين في المادة السابقة مع صورة سند الكفالة يتقدم اذا كان

الذي يوضع عن تدبير لتسهيل تحقيق الدعوى ورويتها ومع ذلك يجعل احساساً بما ياول اليه الحكم والقرار الموقت والقرار الذي يبين التدابير التي تتخذ موقفاً لاجل وقاية الطرفين والاشياء المنازع فيها من المخدورات والتهلكات قبل ان تفصل الدعوى ويحكم فيها بصورة قطعية

في دار السعادة الى نظارة التجارة الحليلة **وإذا** كان في الخارج الى اكبر مأموري الحكومة المحلية وبعد ان تصادق النظارة المشار اليها على الصور المذكورة بانها مطابقة لاصلها وتبلغ ذلك الى المستأنف عليه تحيل اصل الصور الى ديوان الاستئناف اما في الخارج فيصادق كذلك اكبر مأموري الحكومة المحلية على الصور المذكورة ايضاً ومن بعد ان يبلغ ذلك الى المستأنف عليه يرسل الاصل بتجارير مخصوصة الى النظارة المشار اليها لاجل احالته الى ديوان الاستئناف

المادة المائة والثامنة . اذا حصل الاستئناف على حكم ما وتبايع ذلك الى المستأنف عليه على الوجه المذكور في المادة السابقة فيكون المستأنف والمستأنف عليه مجبورين على الحضور الى ديوان الاستئناف بالذات او ان يرسلوا وكلاء مرخصين في ظرف مدة الاحضار المعينة قانوناً والا فيمكن ان يجري الحكم غيابياً بحسب طلب من كان حاضراً انما على هذه الصورة يمكن للشخص المحكوم عليه ان يعترض على الحكم في ديوان الاستئناف ايضاً توفيقاً الى الشروط القانونية

المادة المائة والتاسعة . اذا لم يدرج في اعلان شامل حكماً او قرار قرينة بان يجري ذلك الحكم او قرار القرينة موقفاً فيمكن لمن كان اعلام الاستئناف عليه ان يؤخر اجراءه

المادة المائة والعاشر . الحكم والقرار الذي يمكن استئنافه يجوز قانوناً اجراءه موقفاً واذا لم يكن تبين ذلك وتصرح في الاعلام فيمكن للمستأنف عليه ان يقدم استدعاء قبل الحكم الذي يصير في ديوان

الاستئناف وبطلب من ديوان الاستئناف اجراه مؤقتاً بتقديم كفيل على رد المبالغ المحكوم به اذا كان في ديوان الاستئناف يستبان انه مبطل في نتيجة الحكم وكذلك اذا كانت محكمة التجارة ماذونة على الحكم بصورة قطعية ولم تصرح في الاعلام الذي تعطيه نوع الحكم او صرحت بانه في الدرجة الاولى فيمكن للمستئناف عليه ان يطلب اجراء ذلك الحكم مؤقتاً تطبيقاً الى القاعدة المذكورة

المادة المائة والحادية عشرة . وبالعكس ذلك اذا اعطت محكمة التجارة قراراً على اجراء الحكم مؤقتاً حالة كونه لا يجب قانوناً فتكون صلاحية المستئناف ان يستدعي المستئناف عليه الى ديوان الاستئناف ويحضر حسب الاصول لكي يمنع اجراء ذلك الحكم مؤقتاً وتكون هذه القاعدة جارية ايضاً في حق اجراء حكم مؤقت تعطيه محكمة تجارية بدرجة قطعية لم تكن ماذونة بها قانوناً

المادة المائة والثانية عشرة . المستئناف يجبر بان يعرض الى ديوان الاستئناف ويبين له بلائحة ممضية ومختومة منه اعتراضاته وتشكيكاته واحدة فواحدة بحق حكم محكمة التجارة في ظرف ثمانية ايام اعتباراً من يوم مجي الطرفين بالذات او وكلاهما الى ديوان الاستئناف وصورة هذه اللائحة تنبأ الى المستئناف عليه لكي يبين تحريراً جواباته عنها في ظرف ثمانية ايام اخرى ايضاً ثم يطلب الطرفان حالاً الى ديوان الاستئناف وتري دعواها

المادة المائة والثالثة عشرة . لا يجوز احداث دعوى جديدة في

ديوان الاستئناف يعني دعوى غير الدعاوي الحاصلة في محكمة الدرجة الاولى ولا يمكن يقبل طلب دراهم نقاص وتحسب في مقابلة الدراهم الاصلية المدعى بها وابرار دلائل جديدة تخرج وتبطل الادعاء الاصيل او تويدك وطلب فوايض اصل المدعى به والايجار والمصاريف التي تنفرع عن ذلك من بعد الحكم الذي ترتب في الدرجة الاولى مع الضرر والخسارة التي تقع بعد الحكم

المادة المائة والرابعة عشرة . لا يجوز ان يدخل الاستئناف شخص اخر بصفة صاحب دعوى اصلاً عدا عن الطرفين انما يكون الاشخاص الثالثون الذين لهم الحق نظاماً بقضية اعتراض الغير على الحكم المستئناف بان يتدخلوا في الاستئناف

المادة المائة والخامسة عشرة . اذا كان المستئناف لا يفتش على دعواه ثلاث سنين واعطي القرار بان تعتبر دعوى الاستئناف كأنها لم تكن بحسب استدعاء المستئناف عليه على الوجه المبين في فصول المخصوص فحينئذ بعد حكم محكمة التجارة معطى بصورة قطعية

المادة المائة والسادسة عشرة . الاصول وباقي الفوائد التجارية في محاكم التجارة بحق المحاكمات تكون مرعية الاجراء بعينها في ديوان الاستئناف ايضاً

المادة المائة والسابعة عشرة . اذا كان استئناف الدعوى جرى توفيقاً الى اصوله وقاعدته وتبين ذاتاً انه على غير اساس فيرد ونحصل المصادقة على حكم محكمة التجارة وقرارها

أما إذا كان بالعكس وتحقق أمر الاستئناف بأنه محقق فيفسخ أعلام محكمة التجارة وتصلح المواد التي تبين بطلانها

المادة المائة والثامنة عشرة. استئناف الدعوى إذا وقع على قرار القرينة فيفسخ ديوان الاستئناف هذا القرار وإذا تبين في أثناء المحاكمة بأن الدعوى المذكورة بلغت درجة الحكم القطعي فيمكنه أن يحكم قطعياً على أصل الدعوى أيضاً مع ذلك بالسوية وكذلك يمكن لديوان الاستئناف أن يفسخ أحكام محاكم التجارة التي تكون عملت مع عدم الرعاية إلى قانون الدعاوي وأصولها ويرأها جديداً

المادة المائة والتاسعة عشرة. الذي يظهر من الطرفين مبطلاً في أمر الاستئناف يحكم عليه بإعطاء جميع ما يقع من مصاريف الدعوى نظاماً أولاً وأخيراً إيجاباً للمادة المائة والثانية من ذيل قانون التجارة وعدا عن ذلك إذا كان المستأنف يظهر مبطلاً فيحكم عليه بإعطاء عشرة بشالك إلى صندوق ديوان الاستئناف جزاء تقدماً

المادة المائة والعشرون. إذا اعترض على الأحكام الغيابية فترى قضية الاعتراض على الحكم في ديوان الاستئناف حسب أصولها وقاعدتها المخصوصة

المادة المائة والحادية والعشرون. الحكم الذي يقع في أمر الاستئناف سواء كان بمواجهة الطرفين أو كان جرى غياباً ولم يقع استدعاء ضده في ظرف المدة المعينة للاعتراض على الحكم يعد بصورة قطعية غير أن استدعاء إعادة المحاكمة عليه توفيقاً إلى نظامه المخصوص تكون جائزة

فإذا وقع هذا الأمر أيضاً يرى كذلك ويقطع في ديوان الاستئناف

الفصل العاشر

في بيان شروط إعادة المحاكمة

المادة المائة والثانية والعشرون. يمكن أن تعاد المحاكمة ضد الأحكام والأعلامات اللاحقة من محاكم التجارة أو ديوان الاستئناف في الدرجة الأخيرة بمواجهة الطرفين وكذلك ضد الأحكام والأعلامات المعطاة غياباً في الدرجة الأخيرة ولا تقبل اعتراضاً على الحكم لأسباب يأتي بيانها بعرض حال يتبين من الطرفين أو من أحد القائمين مقامهما

المادة المائة والثالثة والعشرون. المادة المعينة لاجل استدعاء إعادة المحاكمة هي أولاً. أن يكون حصل الحكم على مادة لم يكن حصل بها استدعاء. ثانياً أن يكون حكم بشيء زائد عن المقدار الذي كان حصل به الاستدعاء. ثالثاً أن يكون بعض المواد المستدعى بها بقي مسكوتاً عنه في موضع الحكم. رابعاً أن يكون الحكم في الدرجة الأخيرة على مادة وقع عليها حكم لاحق في درجة أخيرة في إحدى محاكم التجارة أو ديوان الاستئناف حيثما كان الطرفان واحداً وصفتهما أسالة ووكالة واحدة أيضاً ولم يقع شيء يكون سبباً لتغيير الحكم على تلك المادة في تلك المحكمة أو ديوان الاستئناف خامساً أن تكون الأحكام الموجودة في أعلام واحد مغايرة بعضها بعضاً بصورة لا يمكن معها أن تجري كافة دفعة واحدة سادساً أن يكون وقع احتيال في أثناء روية الدعوى من طرف خصم صاحب الاستدعاء أثر في حكم المحكمة وقرارها أو إثباتها سابعاً الإقرار بعد الحكم

بتزوير الاوراق والسندات التي تكون اتخذت اساسا للحكم والقرار او اثبات ذلك ثانيا ان يكون دخل بيد صاحب الاستدعاء بعد الحكم بعض سندات واوراق تكون مدارا للحكم وقد حصل اخفاؤها من طرف الخصم بالذات او بالوسطة تاسعا وقوع ادعاء على الدولة او اهالي القصبات والفري او على الابنية الاميرية والموقوفة او على الايتام ووقع عليه الحكم اللاحق بدون ان يوجد من طرفهم الوكلاء اللازمون نظاما

المادة المائة والرابعة والعشرون . عند ما تقع مواد باطل حكمها نظاما فيجوز استدعاء اعادة المحاكمة ايضا والمواد المرقومة هي اولا ان تكون المحكمة او الديوان الذي اعطى الحكم والقرار لم يزل غير مركب ومشكل توفيقا الى نظامه ثانيا ان تكون الدعوى التي راما غير داخلية في دائرة وظائفه او حكم على دعوى بصورة قطعية خارجا عن الحدود المعينة قانونا للدرجة الاخيرة او يكون اعتبر المواد التي لا يسقط حكمها قانونا في حكم الساقط او لم يرها مستحقة للقبول فتجاوز حقوقها ثالثا اذا كان لم يراع قبل المحاكمة ما يلزم اجراء من القواعد والشرائط في اجراء اصول المحاكمة وتنظيم الاوراق الرسمية التي تتحرر لاجلها وتبلغها حيث لم تحصل لها الرعاية فواجبت بطلان اصول المحاكمة والاوراق المذكورة بشرط ان تكون عدم المراجعة وقعت في حين المحاكمة او ان يكون الطرفان لم يستظما من حقوق الشكي التي هي من هذا القبيل رابعا عدم بيان علل الحكم اللاحق واسبابه خامسا اذا وقع الحكم مغايرا لعبارة

القانون علنا •

المادة المائة والخامسة والعشرون . مدة اعادة المحاكمة تكون بقدر المدة المعينة للاستئناف بحسب موقعه في المادة المائة والواحدة ويلزم ان يتقدم استدعاء اعادة المحاكمة في ظرف هذه المدة المعينة

المادة المائة والسادسة والعشرون . مدة استدعاء اعادة المحاكمة فيما كان عدا عن القضايا المدرجة في المواد الاتية تعتبر اذا كان الحكم اللاحق واقعا في مواجهة الطرفين من تاريخ تبليغ اعلامه للطرفين بالذات او لمحل اقامتها اما اذا كان واقعا غيبا فتعتبر من انقضاء المدة المعينة للاعتراض على الحكم

المادة المائة والسابعة والعشرون . المدة المذكورة للايتام الذين لم يكن لهم اوصياء او وكلاء نظاما في المحاكم فحسب من تاريخ اجراء تبليغ الاعلام لهم بالذات او لمحل اقامتهم بعد ان يدركوا حد البلوغ

المادة المائة والثامنة والعشرون . اذا كان السبب في اعادة المحاكمة هو تزوير السندات المبرزة او وقوع التحويل من طرف خصم صاحب الاستدعاء او كان بعض الاوراق التي ما امكن ابرازها في حين المحاكمة مكتوما ثم دخل في اليد اخيرا فحينئذ تعتبر المدة التي تتعين

• التشكيلات المختصة ببطلان اصول المحاكمة والاوراق الرسمية يلزم ايرادها قبل كل نوع من المناقصات والمجاوبات ويتقدم على ذلك بمحت حدود ووظائف المحكمة فقط واذا لم يورد الطرفان تشكيتهما المختصة بهذا البطلان فيستطاع من حق الشكي

لاجل الاستدعاء من يوم تحقيق تزوير تلك السندات او حيلة الخصم
او دخول الاوراق المكتوبة باليد انما يلزم ثبات اليوم المذكور باوراق
تصلح للاحتجاج

المادة المائة والتاسعة والعشرون . عند ما يكون استدعاء اعادة
المحاكمة ناشئاً من مباينة اعلامين بعضها لبعض فتعسب المدة المذكورة
من تاريخ تبليغ الاعلام المتاخر

المادة المائة والثلاثون . اذا توفي الطرف المحكوم عليه فتتوقف
مدة اعادة المحاكمة على الوجه المبين في المادة المائة والثالثة السابقة لاجل
دعوى الاستئناف وتعتبر المدة الباقية من تاريخ تبليغ الحكم الى ورثة المتوفي
المادة المائة والحادية والثلاثون . بعد ان تنقضي هذه المدة المعينة
لاجل اعادة المحاكمة فلا يبقى حينئذ حق للمحكوم عليه ان يقدم
استدعاء غير ان الشخص المدعي عليه في اعادة المحاكمة اذا كان بسبب
اعطاء الحكم له في بعض احكام الاعلام لم يستدع اعادة المحاكمة
بوقتها فيما كان غير ذلك من الاحكام يمكنه ايضاً ان يستدعي اعادة المحاكمة
في حق الاحكام التي عليه المار ذكرها لحد ختام المحاكمة التي تقع
بحسب استدعاء الطرف الاخر

المادة المائة والثانية والثلاثون . استدعاء اعادة المحاكمة ينبغي
ان يكون بعرض حال يتقدم في دار السعادة لطرف ناظر التجارة وفي
الخارج لا كبر ماموري الحكومة المحلية وبمحال الى المحكمة التي تكون
اعطت الاعلام المردود او الى ديوان الاستئناف اما الاستدعاء المذكور

ولئن كان قد ابرز في اثناء روية دعوى اخرى في محكمة غير المحكمة
التي اعطت الاعلام وحصل استدعاء اعادة المحاكمة على الاعتراض
الواقع عليه بمحال مع ذلك الى المحكمة التي اعطت الاعلام المذكور
ايضاً والمحكمة المشغولة بروية الدعوى الاخرى لها ان تعلق تلك
الدعوى وتوقفها لحد حكم الاستدعاء المذكور وان تباشر للحين في الحكم
عليها وفصلها بحسب ايجابها ايضاً

المادة المائة والثالثة والثلاثون . الشخص الذي يقدم استدعاء
في اي محكمة كانت لا تعود الى الدولة لا يقبل استدعاءه ما لم يسلم الى
صندوق المحكمة معجلاً عشرة ذهبات مجديات بمائة غرش الواحد
جزءاً نقدياً وخمسة ذهبات مجديات الواحد بمائة غرش ايضاً مدرراً
لضمان ضرر الخصم وخسارته وعدم اعطاء خلل ايضاً بعد ذلك
لطلب ضرر اكثر وانما اذا كان الاعلام المردود اعطي عن غيبة منه
فيكون مجبوراً على تسليم نصف هذه المبالغ فقط

المادة المائة والرابعة والثلاثون . بعد ان محال الى المحكمة
استدعاء اعادة المحاكمة يجلب الطرفان حسب الاصول في ظرف
المهلة المعينة في الفصل الثاني من هذا القانون لحجج الطرفين الى المحاكم
وتجري محاكمة الاعضاء التي تتوجد في تلك المحكمة آياً كانوا توفيقاً
الى الاصول الجارية

المادة المائة والخامسة والثلاثون . استدعاء اعادة المحاكمة لا
يوخر اجراء الاعلام المردود حتى وان طلب تاخير اجراءه فلا يمكن ان

تحصل الموافقة على ذلك من طرف المحكمة بوجه من الوجوه
المادة المائة والحادية والثلاثون . ان المحاكمة التي تقع مجلسياً
بحسب استدعاء اعادة المحاكمة لا يكون سبب موضوعاً للبحث غير
الاسباب المبينة في المادة المائة والسادسة والعشرين والمائة والرابعة
والعشرين
المادة المائة والسابعة والثلاثون . اذا رادى المحاكمة استدعاء
اعادة المحاكمة فيحكم على صاحبه بضبط الجزء النفدي المسطر اعلاه
وباعطاء الدراهم الموقوفة بدلاً للتضمين الى خصمه وبما ينتضي زيادة عن
ذلك من التضمينات *

المادة المائة والثامنة والثلاثون . وبالعكس اذا قبل استدعاء
اعادة المحاكمة فيفسخ الاعلام المردود وبحكم يرجع الطرفين الى الحالة
التي كانا عليها قبل الاعلام وترد المبالغ المسلمة امانة الى صندوق المحكمة
على الوجه المحرر الى صاحبها وترجع النفود والاشياء المحكوم بها التي
تكون تحصلت بموجب الاعلام المذكور

المادة المائة والتاسعة والثلاثون . استدعاء اعادة المحاكمة
المقبول اذا كان ناشئاً من مباينة اعلامين لبعضهما بعضاً تجري حينئذ

* اذا تقدم استدعاء اعادة المحاكمة بعد المدة المبينة او لم يتم
ايفاء الشرائط اللازم اجراها قبل تقديمه او لم تحصل الرعاية لتام
الشرائط المتعلقة بمعاملات المحاكمة ولم يجرت بين الاسباب التي اوردت
برد الاستدعاء المذكور

تماماً احكام الاعلام المعطى أولاً واذا كانت ذلك ناشئاً عن اسباب
اخرى فتري القضايا التي هي اساس للدعوى جديداً وبحكم بها قطعياً
في تلك المحكمة ايضاً

المادة المائة والرابعون . لا يقبل استدعاء اعادة محاكمة تكراراً
ضد حكم واعلام اعطيا بحسب استدعاء اعادة المحاكمة واذا وقع
ذلك فتكون صلاحية الخصم بطلب الضرر والخسائر
في ١٠ ربيع الاخر سنة ١٢٨٧

اعلان

قد تم بحوله تعالى طبع قانون المحاكمات التجارية . وذييل القانون
التجاري العذني وجملة قوانين طبعت حديثاً مترجمة بقلم عزتو نقولا
افندي تقاش فمن اراد الحصول عليهم فليطلب ذلك من مكتبتنا
العمومية في بيروت وفي دمشق الشام يطلوا من السيد هاشم الكسبي
والسيد محمد الكفني وفي حلب الشهباء يطلوا من احمد افندي وهي
وفي مصر القاهرة من امين افندي هندية وكيل الجواب وفي
الاستانة العلية من ادارة الجوائب وفي عكا من الخواجا سليم حاويلا
وفي القدس الشريف من متيا افندي ابو صوان . ويوجد عندنا ايضاً كتب
مختلفة من جميع الانواع دينية وعلمية وتاريخية وقصص وروايات من
سائر الكتب المطبوعة في مطابع سورية ومطابع القسطنطينية والديار
المصرية ويوجد ايضاً كتب تركية وفرنساوية وانكليزية وفي باقي

اللغات الافرنجية وتباعا باسعار متهاودة جدا) ولما كتبنا قائمة خصوصية اسمها (الروضة البهية في اسماء كتب المكتبة العمومية) والذين يرغبون في الجهات مشتري بعض كتب من عندنا عليهم ان يرسلوا لنا الثمن طوابع بوسطة او قطعة بولصة على اي بوسطة كانت او على البنك العثماني فتصلهم الارسالية حالا بكل حفظ وامان حسب عادة مكتبتنا مع الجميع في كل الجهات *

كاتبه ابراهيم صادر واولاده
في بيروت

ويوجد في مكتبتنا العمومية جملة كتب دينية وتاريخية وعلمية وفنية وغيرها وماك اسماء بعضها

القرآن الشريف	ذيل قانون التجارة بتدقيق الموما اليه
الاتقان في علم القرآن	نظام المحاكمات التجارية
اليضاوي تفسير القرآن	شرح قانون التجاري فرنساوي وعربي
دلائل الخبرات	تأليف موسيو نوفيل يات
قانون الجزاء الهايوفي	القانون الاسامي
قانون اصول المحاكمات الجزائية	قانون المجلس البلدي
نظام الاجراء	مجلة الاحكام العدلية مجلد
تعريف رسومات المحاكم ترجمة عزتو نفولا	شرح مائة مادة من المجلة
افندي نقاش	حاشية ابن حابدين مجلد ٥
قانون تشكيل المحاكم ترجمة الموما اليه	تكملة حاشية ابن حابدين مجلد ٢
قانون الطابو من الدستور الجديد ترجمة	من ملحق الامير مجلد ٢
الموما اليه	حاشية الخطاوي مجلد ٤
قانون التجارة ترجمة الموما اليه	جامع الرموز
شرح قانون التجارة ترجمة الموما اليه	الهداية مجلد اول وثاني

الغاز المسائل خط

فتاوي الحامدية

العباس

بدائع الزهور في وقائع الدهور

تاريخ بطرس الاكبر

تاريخ اليونان لجرجي افندي سرتق

حرب الحبش والانكليز

تاريخ مكمليلان امبراطور المكسيك

تاريخ بني عثمان

تاريخ القسطنطينية

تاريخ اسكندر ذي القرنين

تاريخ سوريا

تاريخ يوسفوس اليهودي

مقدمة ابن خلدون طبع بيروت

نهاية الارب في اخبار العرب تأليف

اسكندر بك ابكاربوس

تاريخ نابوليون الاول

رحلة باريس لفرنسيس مراث

الثنائات نظم رزق الله حسون

مشهد الاحوال لفرنسيس مراث

المبتكر بشمل على سبع درجات حيوة

الانسان

قطف الدهور في تاريخ الدهور تأليف حنا

افندي ابكاربوس

العقد البدع في فن البدع للخوري بولس

عواد

سراج الليل في ركوب الخيل تأليف يوسف

افندي فرنسيس

شرح رايض الفرائض مع مته في تقسيم

الميراث للعالم الفخر الشيخ يوسف الاسير

** اسماء كتب اللغة العربية **

قاموس محيط المحيط مجلد ٢

قطر المحيط مجلد ٢

قاموس مختار الصحاح

قاموس مختصر الفهرست لبادي المطران

جرمانوس فرحات

ارجوزة النور للعالم الشهير الشيخ ناصيف البازجي

ارجوزة الصرف له

فصل الخطاب في الصرف والنحو

كافية واظهار وعوامل

المراح وينا وعزي ومقصود

خزانة الادب

الجدول الصافي في علم العروض والقوافي

الميزان الذهبي في الشعر العربي

مجمع البحرين

مقامات الحريري

فقه اللغة

قلايد العقيان

حاشية الصبان

شرح ابن عقيل

تاريخ جبل لبنان

اعلام الناس فيما جرى للبرامكة مع بني

خلاصة الامر العالي

من حيث ان الرسالة التي شرع في تأليفها اوجان افندي احد اعضاء مجلس التجارة ووضعها منسوبة الى ثلاثة اجراء تضمن ابصار الاحكام المندرجة في القانون التجاري الهايوني قد تم منها الان هذا الجزء الاول مشتملاً على مسائل الشركات وعرض على مجلس التنظيمات فاستصوبت نظراً لما فيه من تأليف وتنسيق القوانين والنظامات التي انشأوها كان من نوع الاجاز والاختصار وما احد يجهل ان بيان وحل المسائل الملتبسة الدقيقة لا بد عنه اذ هو مستلزم لانعام النايك . ثم لما كان في هذه الرسالة شرح يتكفل بتفصيل وتبيان ما حوى القانون الهايوني من التسامح والافتصار في الفاظ وعباراته فلدى الاستئذان انعطفت الارادة السنية الملوكانية في منح الاجازة بطبعها ونشرها

مقدمة المؤلف

اذ كان القانون التجاري الهايوني المتداول في ايامنا دستوراً تجري بحسب المعاملات والاشغال المتعلقة بالتجارة وينترب على مقتضاه فصل الدعاوي وتسوية المسائل التجارية المختلف عليها وكانت هو الشامل هيئة وضع الدفاتر التجارية وحقوق الشركات وخصائصها والقومسيونات (أي العملات) والبوليجات اي السفنجات ومعناها الحوالات والامور المتعلقة بالافلاس لا يخلو عن الاشكال والابهام فضلاً عن خلوه من احكام التجارة البحرية وخلافها التي اجتهد في اكملها ناظر التجارة صاحب الدولة ادهم باشا الذي بسعيه واهتمامه صار من المجزوم بانه عن قريب يتم ذلك المشروع

غير انه لما كانت اكثر المواد المندرجة في القانون الهايوني المذكور خالية في الظاهر عن التناسب والارتباط فكان فهم مضامينها عسراً على من لم يتمرس على

من القوانين بحيث لا يستغنى عن شرحها وتفصيلها وبيان أكثر عباراتها لكي يظهر جلياً مراد واضعها ويتم اجراؤها على حقها وفضلاً عن ذلك كان سبك وربط القانون المذكور ليس على ما ينبغي بحيث يمكن تاويل المعاني المنصودة به على صور أخرى وإذ كان القانون والحالة هذه واقعاً تحت هذه الاشكال أصبح شرحه وتوضيحه من أهم الأمور والزمها

فبناءً على ما مرّ وإجابةً للأمر والتنبيه المبرز من صاحب الدولة المشار اليه قد بادرنّا الى شرح المواد المدرجة في القانون التجاري الهايوتي الواحدة بعد الأخرى وحل المسائل المتبسة وبسط الكلام عليها وسرد الأصول المرجعية على حدها المؤلف اجراؤه في محكمة التجارة وإني بالنظر الى قصوري والدخول في مثل هذه المباحث الدقيقة الكبرى لاسيما لعدم كفايتي وسعتي في اللغة التركية اعترف بان العبارة من كلامي جاءت قاصرة فلم تكن ظاهرة الدلالة كما ينبغي على انه لما كان الاعتبار في بحثنا هذا تحصيل المراد من المسائل والمواد التي عليها في الحقيقة مدار كلامنا هنا بوجه السهولة والايضاح لم نتحاش عن الإطالة والتفصيل والتكرار في مواضع كثيرة

ومن ثم فان الطلبة الراغبين في مطالعة احكام القوانين امثال التلامذة الدارسين ما يشاكل هذه العلوم في المكاتب الشاهانية وكثيرين من التجار والمجادين في ان يكونوا جديرين بتقلد الوظائف والمأموريات في مجالس التجارة لاجرم انهم يتفقهون بدرس هذا الكتاب ويكسبون منه فائدة كبيرة

وقد اعتمدت في تقسيمه مطابقة اصول القانون الهايوتي المشار اليه انفاً والغرض من هذه المراعاة ان تكون اماكن الشرح معلومة وغنية عن التوضيح وقد شيعت فيه نسق القانون كما ستري بالاستقراء

ومن ثم فان طبعه سيكون منقسماً الى ثلاثة اجزاء اولها يشتمل على اصول والقوانين المتعلقة بحالة التاجر وكيفية عمله وهيئة دفاتره التجارية وصور الشركات وثانيها يتضمن احكام التومسيون اي العالة والبوليصة المعروفة بالحوالة وثالثها يبحث فيه عن متعلقات الافلاس وساردف الجزء الاول انشا الله بالجزء الثاني والثالث بعد تحريرها وطبعها ولكني لا اخال بنهيا لي ذلك الا عند الفراغ وموآناه

الوقت هذا مع اعترافي بان كتابي المذكور لم يكن من التأليف المستوفية الكماله لكن بمنزلة تحفة وجيزة جراًني على طبعها ونشرها املي بانها لكونها جاءت في النوبة الاولى من هذا الفن تحوز القبول وتقع موقع الرضى والاستحسان وتكون مرقاة لما فوقها ومهما كانت فلا بد لي ان التمس من مطالعها بان يفضوا النظر ويسبلوا ذيل المعذرة والعفو عما يروني وهمت او خطأت فيه من جهة النظم وغيره

واذ كان صاحب الدولة ادهم باشا ناظر التجارة المشار اليه هو الذي زادني شوقاً وافداماً على ان انسق واحرر هذا التأليف فمع وفرة اشغاله المتتالية قد بذل عنايته بتنقيحه وتصحيحه في أكثر الابواب فتعبد لدولته على من قبيل الحمد والشكر فرض ثم لحضرة صاحب السعادة سرور افندي مستشار نظارة التجارة الجليله وكذا لعزتلو منيف افندي رئيس مجلس التجارة لانها قد امداني باحكامه وتسديده بعض الامداد

غرة شوال سنة ١٢٧٧ من اعضاء مجلس التجارة
اوهان وهان

شرح قانون التجارة

الباب الاول

وفيه فصلان

الفصل الاول

بحق التجارة

البند الاول ان التجارة هي عبارة عن الاخذ والعطا قصد التمتع بالارباح من جميع المحصولات الارضية والصناعية اما حقوقها فهي مجموع احكام الفوائد والنظامات المستقلة الموضوعة لاجل اصول الاخذ والعطا وروية المنازعات التي تنشأ عنها

البند الثاني ان المواد الداخلة في الامور التجارية هي عبارة عن مبادعة كل نوع من الاشياء والمحصولات مصنوعة وغير مصنوعة بقصد بيعها اولغايتها ايجارها . واستعمال الفابريكات . والاشغال بالقومسيون اي بالعمالة . ونقل الاشياء براً وبحراً ونهراً . وروية ومصالح زبد وعمرو وفتح محلات لاجراء مزايدة كل شي ومعاملات تلك المحلات والتعهد بتسليم حبوب واموال واشياء . وانشاء اماكن للتفرج والتلهي كالتياترو وما شاكله . والمعاملة بالكامبيو والصرافة وبالسمسة وسائر اشغال البنوك . والمحالات المتعامل بها بين التجار والاصناف والصارف وجميع التعهدات على اختلافها . وسندات البوالس اي المحالات المعول عليها في التعاطي عند كل احدى . والبونات والسفجات التي تكتب لاجل الدراهم المتنافلة والمرسلة من مكان الى اخر والتي تحال من شخص لامر غيره او يكون اداؤها مشروطاً لمن هي بيد . وكلما يتعلق بانشاء السفن وبيعها وشراؤها لاجل السير والسفر داخلاً وخارجاً وكذلك نقل وارسال الاشياء والمواد براً وبحراً . ومشتري الادوات والمحبوب وباقي اللوازم للسفائن وتاولونات واهجار واستجار واقراض

واستفراض مبالغ ما هو مرتب على السفن او على حملتها وشحنها والسفغورطا الى غير ذلك من المقاولات والعمود المتعلقة بالتجارة البحرية وما هو راجع الى مرتبات النوتية والصكوك المعطاة منهم للقيام بمصالح السفن التجارية (المادة ٢٨ و ٢٩ من ذيل القانون)

البند الثالث ان الاشخاص المتاخرين باعمالهم على المواد المسرودة انفا يدعون بالحقينة تجاراً وجميع الدعاوي التي تنشأ عن معاملاتهم تكون رويتها بحسب احكام قانون التجارة ولكن مع وجوب فصلها في مجالس التجارة فعند وقوعها بين جماعة من الناس تشاغلوها بالتجارة بعض الاوقات فلا يحسبون بسببها في عداد التجار لانه لو فرض ان احد اهل الزراعة قد ابتاع آلة تخص بالزراعة من شخص دابة عمل ويبيع هذه الادوات فان حالة المبادعة تعد من الامور التجارية والمنازعات الناشئة عن ذلك المشتري وان تكن راجعة الى محكمة التجارة فمع ذلك ان المشتري الذي هو من اهل الزراعة لا يحسب في عداد التجار كما انه من البين ايضاً ان الدعاوي الواقعة على اصحاب الاملاك واهل الزراعة والكرامين لداعي بيعهم المحصولات الناتجة من املاكهم ومزروعاتهم وكرومهم والدعاوي التي تنوجه على احد التجار بسبب تأدية اثمان المحبوب والاشياء التي يشتريها لاجل التجارة بل لاجل لوازم بيته ليست هي من المسائل الراجعة الى محكمة التجارة وقل مثل ذلك عن بيع وشرا الاشياء الغير المنقولة فانها لا تعد من المعاملات التجارية بل يكون النظر في كذا دعاوي بحسب النظامات المخصوصة بالامور الملكية (المادة الاولى من قانون التجارة)

البند الرابع ان الامور النظامية المتعلقة بالصرافة والذين يتعاطون باشغال البوالس والبقالين والجزارين وسائر الاشخاص المعدودين من الاصناف وكافة خصوصياتهم هي راجعة الى المحلات المنسوبة اليها ولكن دعاويهم المتعلقة بالاخذ والعطا التجاري تصير رويتها في محاكم التجارة غير ان دعاوي صنف الصرافة الحائزين سند الدولة المعبر عنه بقويرقلي المتعلقة بامور الصرافة اي الدعاوي التي تحدث لمجرد اقراض واستفراض مبلغ ما او الدعاوي التي تقام بينهم

لاجل فائدة المال ليست هي من متعلقات محاكم التجارة (المادة ٢٧ من
ذيل القانون)

البند الخامس لا بد من التوبة والتدقيق في فرق وتمييز الدعاوي
هل هي من الامور التجارية ام لا لانه اذا تبين قبل الشروع بفصل الدعوى في
محاكم التجارة او بعد ان تلك الدعوى باعتبار اساسها ليست من الامور التجارية
ينبغي صرف النظر عن المحاكمة فيها فتحول الى المحل الاجابي حيث لا تخلو بعض
المواد من ان تكون غير مشروعة نظراً للاصول التجارية ومشروعة نظراً
للحقوق العادية مثلاً الشركات منقسمة الى نوعين احدها شركة عادية والاخر
شركة تجارية وصورة تشكيل هذه الشركات متوقفة ومنفتحة الى بعض نظمات
مخصوصة كما اذا اتفق اثنان على عقد شركة في زراعة ارض ووقع التراع بينهما
فتكون تلك الشركة من الامور العادية فلو صار فصل تلك المنازعة في المحاكم
التجارية لاعتبرت تلك الشركة بحسب الاجاب كأنها لم تكن الا انها باعتبار الحقوق
العادية تحسب شركة حقيقية (المادة الثانية من قانون التجارة)

البند السادس يلزم على من يمارسون التجارة ان لا يكون عمرهم اقل من
الاحدى والعشرين سنة اما الذين اتموا سن الثانية عشرة سنة وان ساغ لهم الاذن
بمارستها فلا بد من كفالة والديهم وان تعذر وجود والدين يعتاض بكفالة من
جانب الوصي المقام عليهم والا فعليهم ان يستحصلوا رخصة رسمية من محكمة التجارة

الفصل الثاني

فيما يتعلق بالدفاتر التجارية

البند السابع من حيث ان التعهدات والمقاولات وسائر المعاملات
التجارية بين التجار واجب اندراجها في دفاترهم فهذه الدفاتر يجب ان تكتب بكل
ضبط ودقة اذ يمكن ابرازها في الدعاوي دليلاً وحجة عند عروض المنازعات
ومثل ذلك ايضاً تقتضي ضرورة عند المناقشة على الحساب حين فتح احدى
الشركات ومعرفة الاموال والديون الباقية على التاجر المتوفى والاطلاع على

الديون والمطالب بوقوع الافلاس وبيان حالة الافلاس ونوعه فكل ذلك
متوقف على تتبع الدفاتر

البند الثامن ان التوصل الى معرفة ضبط الدفاتر بحسب الاصول مبني
على اتخاذ القيود المدققة خطاً ورقاً بمعنى انه يلزم على كل من التجار ان يودع
دفاتره كل معاملاته التجارية باسرها معينة الاوقات بالتاريخ وان لا يدع بين
الكلمات موضع لفظية واحدة البتة وان لا يقع على رقها وكتابتها تحية وسقط فلم
ولا يضاف في خلال سطورها كلمة اخرى او تحشية (المادة الخامسة من
قانون التجارة)

البند التاسع نعم انه ينبغي لجمهور التجار استعمال عدة دفاتر لكن الدفاتر
التي لا بد من استعمالها منها هي اولاً دفتر الجورنال اي اليومية ثانياً الكويبا اي
صور المحررات ثالثاً دفتر الاجال وقبل البداية بكتابة دفتر الجورنال يلزم ان
يعرض على التجار تخانه حيث يرقم عليه النومرواي العدد في كل صفحاته بمعرفة
مامور خصوصي بحرر بعد وضع النومروفي الاخر منه ان الدفتر الفلاني يحتوي مثلاً
على كذا صفحات قد رسم عليها علامة النومرو ثم يفضيه باسمه فيبقى على التاجر حيث
ان يدرج في دفتره كفيات مقاولاته وتهداته خطاً وشفافاً وديونه ومطلوباته
وارباحه وخسائره الناشئة عن المواد الداخلة والخارجة من تجارته ومبيع او شراء
او تحويل جميع البوالس والبونات الى غير ذلك من الكتابات المتداولة بين
الناس وبالجمل فان مجموع اخذه وعطائه يجب ان يكون مندرجاً ومحرراً في هذا
الدفتر ما خلا قيود مصاريفه البيتية فلا ينبغي قيدها يوماً بل ترقم في صحيفة
على حدها وعند نهاية كل شهر يلحقها بالدفتر اليومي خطاً واحداً وفي ختام السنة
لا بد للتاجر ان يصحح اي بوقع علامة المصادقة على الدفتر اليومي من المأمور
المعين في التجار تخانه لان الغرض المقصود من وضع النومرو على صفحات الدفتر
وتأشير المأمور من طرف التجار تخانه على الاعداد فيه هو ان لا يمكن للتاجر ان
ينتزع ورقة منه بالمرة ثم ليمتنع عليه التغيير في ترتيب الكلمات حتى اذا كملت
السنة ووضعت علامة التصحيح على الدفتر من المأمور الرسمي لا يسوغ بعدها رقم

كلمة واحدة فيه

البند العاشر يجب على التاجر ايضاً عند الدفتر اليومي ان يجعل له دفتر كويما يدرج فيه نصوص المكاتيب المرسلة منه الى شركائه وعملاته او الى احد اخصائه بحيث انه من مراجعته يتتبع الى الاشياء التي طلبها من قبل ثم يرى ما كتب بالجابات عن المخاطبات الواردة اليه وهذا الدفتر غير محتاج الى وضع النومرو وعلامة المصادقة عليه من طرف التجارخانه نظير دفتر اليومية. وعلى التاجر في كل شهر وحده ان يجمع ما ورد اليه من شركائه والمختصين به من التجاربر وكذا قوائم وجداول البضاعة ويحفظها مع البوالس والبونات وسائر السندات التي اديت قيمتها فان مثل هذه المحررات نعم هي مفيدة في دفتره الا انها لدى الحاجة اليها تجدي التاجر نفعا كبيرا بابرارها بعينها (المادة الثالثة من قانون التجارة)

البند الحادي عشر ان الدفتر الثالث المتعين استعماله على كل تاجر هو المعروف بدفتر الاجمال اذ ينبغي ان يرقم فيه في غاية كل سنة جميع ديونه وسداته وامواله وموجوداته المنقولة والغير المنقولة كل على حدته لان المراد بذلك انه اذا اعسر التاجر وحصل في حالة الافلاس ثم تتبعته دفاتره فيستفاد من هذا الدفتر هل استعمل الحيلة او وقع منه نقصيرات ام لا وكذلك اذا روجع الدفتر المذكور فيعلم ان كان التاجر مع اتبائه لسوء حاله وتعاكس اعماله وبيان تاخره قد استمر في الاخذ والعطا وحيشته تجرى مجرى التأديبات المفترضة اما الاصول المحررة في البند التاسع التي تجري مجرى دفتر اليومية ولئن كانت لا تشمل هذا الدفتر فمع ذلك ان حصل الاجراء على هذا الدفتر بمقتضاها فانها تكسبه مزيد الاعتبار (المادة الرابعة من قانون التجارة)

البند الثاني عشر اذا كانت الدفاتر المار ذكرها متسقة ومنظمة تطبيقاً للشرائط المطلوبة فانها تقبل بمثابة حجة وبرهان على الدعاوي التي تحدث بين التجار الا اذا كان احد المترافعين من التجار والاخر ليس كذلك اي ليس من التجار فلا تقدم حيشته دفاتر ذاك التاجر بمقام الدليل والبينة على وضوح الدعوى المخالف عليها اللهم اذا كان الخصم يطلب دفاتر ذاك التاجر ويصرح القبول

فيها فحيشته يجب مراعاة قبود الدفتر المتعلق في المسئلة الواقع التراع عليها ومعناه اذا كان قيد تلك الدعوى الحرر بالدفتر عبارة عن بعض ارقام فلا يجوز قبول شيء منها دون الاخر بل يلزم ان يسلم بها تماماً ومثال ذلك في ما اذا كان واحد ليس من التجار قد افترض تاجراً ما عشرة الاف غرش فاخذ يطلب تحصيلها وحين المحاكمة اجابة لطلبه صار ابراز دفاتر التاجر ووجد فيها قيد كمية الدراهم المدعي بها مع كونه يوجد في الدفاتر المذكورة ايضاً رقم يفهم منه انه دفع من اصلها خمسة الاف غرش فلا يحكم حيشته على ذاك التاجر بتادية مبلغ عشرة الاف غرش برمتها دون اعتبار هذه التسليمات حيث لا يجوز ان يقبل الذي عليه ويرفض الذي له بل اذا اعتبر قيد الدفتر في صحة الدين الذي عليه يقتضي ان يعتبر صحيحاً ايضاً في تسليماته (المادة الثامنة من القانون)

البند الثالث عشر وان يكن يوجد مسوغ لابرار الدفاتر المنظمة وفقاً للشرائط اللازمة في خلال حصول المنازعات بين التجار لكي تكون مداراً لاثبات الحقوق فلا يجري هذا الا عندما يكون منشأ المنازعات من الامور التجارية واذا كان غير ذلك يعني بالنقض عند روية الدعوى التي تقام على التاجر بسبب تأدية ثمن الغلال والاشياء التي اشتراها لمقتضيات يتو فلا يحكم بها بمجرد مراجعة دفاتره ومع ذلك اذا وقعت المنازعة مع التاجر على مادة ما خارجة عن تجارته المألوفة كما لو كان لاحد التجار المعتادين تجارة المانيفاتوره اي البضاعة كرم وباع محاصيله الى تاجر اخر ثم وقع التراع بينها على جهة المبيع فهذا المبيع ولو كان خارجاً عن تجارة البائع الاصلية ولكن من حيث ان كل تاجر ملتزم ان يقيد في دفاتره جميع المواد سواء كانت داخلية في تجارته او خارجة عنها فلاجل الوقوف على المعلومات اللازمة عند اقامة هكذا دعوى تراجع الدفاتر المذكورة بمعنى انه يمكن ان يفهم من هذه الدفاتر اسعار اصناف المحصولات المباعة

البند الرابع عشر يجوز في خلال المرافعة ايضاً ابراز دفاتر التاجر غير الدفاتر الثلاثة المار ذكرها بمنزلة بيينة ودليل على انه اذا كانت هذه الدفاتر مضبوطة ومرتبطة على الاصول المحررة اعلاه فتكون حيشته معتبرة

ولكن اذا ابرز عند اللزوم احد التجار دفاتره ولم يكن عند الدفاتر المضمون بها قانوناً يعني دفتر اليومية والكوبيا والاحمال فان باقي الدفاتر وان تكن ذات ضبط وانتظام فلا تعد مقبولة ولا يعول عليها في اثبات المدعى ولا يحصل من مراجعتها امكان فصل المادة الواقع الخلاف عليها

البند الخامس عشر من حيث ان اكثر التجار غير جاعلين دفاترهم بحسب الشروط المذكورة في البند الثامن والتاسع فيمتنع على تلك الدفاتر الغير المستكملة للشروط المذكورة ان تكون حجة لدى الضرورة في حين التقاضي ومع ذلك لاجل جلاء المادة المتنازع عليها يمكن لحاكم التجارة ان تامر باظهارها وهكذا لا يحكم لصاحبها بمجرد مطالعة دفاتره المبرزة ولكن اذا وجد بها شيء ضده فيكون مقبولا مثال ذلك اذا ادعى تاجر ما على تاجر اخر مبلغ عشرة الاف غرش واعترف المدعي بانه راض بقبول دفاتر المدعى فيؤتي حيثنزه بها اي بالدفاتر المذكورة وبعد الاطلاع عليها وان تكن غير مرتبة على الاصول اذا ظهر ان المبلغ هو مفيد فيها يعتبر مديونا فيغرم بالمبلغ وبخلافه يعني اذا كان غير مفيد فخلوه عن ذلك لا يكون دليلاً على برأته من الدين

البند السادس عشر يمكن لحاكم التجارة بناء على طلب احد المتنازعين او اذا رأت لزوماً لابرار دفاتر ذاك التاجر اي الخصم الثاني من المتنازعين ان تامر باحضار دفاتره لاجل الوقوف على حقيقة الدعوى فان ابرازها يستفاد ان كم دفاتره مبني على حيلة منه . ولكن اذا ابرز الدفاتر المطلوب فيميز القانون ان ينظر الى قيد تلك المسألة المتنازع فيها لا غير ويمنع الاطلاع على الصفحات الاخر من الدفاتر المذكور . اما قراءة الدفاتر الموجودة فسائفة لاي شخص كان من اولها حتى اخرها وذلك عند ما يصير طلب تسليمها لمحكمة التجارة رسماً حين حدوث افلاس او مقاسمة ارث ام شركة فقط اذ يلزم وتبين ان يطالع الورثة او الشركاء او اصحاب المطلوب من احد التجار على جميع الامور والخصائص المتعلقة بتجارة ذاك التاجر ولذلك لا يكتم منها شيء عنهم (المادة السابعة من القانون)

البند السابع عشر كما يستفاد من المواد التي سبق الكلام عليها انما انه

عند ابراز دفاتر كلا الاثنين من التجار المتنازعين للنظر في امر المنازعة الواقعة بينها اذا وجدت دفاتر احدهما منتظمة ودفاتر الاخر غير منتظمة فيكون الاعتماد على الدفاتر المنتظمة ويكتفي ان يرى فيها قيد تلك المادة المختلف عليها واذا اتفق ان تكون دفاتر كلا الخصمين محكمة ومستجيبة للشروط المطلوبة ولدى تصفحها وجد فيها قيد تلك المسألة مفبراً بمعنى ان لا يكون القيد الواحد كالاخر انظماً لا يرجح احدهما على الثاني الا اذا كان احد المتنازعين ذا ثقة وحرمة والاخر غير معروف بهذه الصفات فان دفاتر الاول تكون حرة بالاعتبار اكثر من دفاتر الثاني . ثم ان الدفاتر المخصصة بالتجار لا يلزم من مجرد استعمالها بالانتظام ان تكون دائماً مقبولة بحيث تصير مداراً لاثبات المدعى به عند الحاجة ولكن امر اعتبارها بمقام سندات او عدمه هو من القضايا الراجعة لراي محاكم التجارة

الباب الثاني

الفصل الاول

بحق شركات التجارة

البند الثامن عشر كما انه من اجتماع افراد الناس في محل واحد بفصل مزيد قوة كذلك يكون بمقتضى الامور الطبيعية من ضم الرسائل المتفرقة الى محل واحد تحصل زيادة كبرى في الفوائد والمكاسب . وقد عُرِف هذا الامر بالاختيار من المنافع الحاصلة بمجرد الاتفاق والمعاهدات بين الامم والممالك قاطبة ومن هنا اشتقت الجمعية المدعوة شركة ومادتها هي ان شخصين او عدة اشخاص يضعون راس مال من نقود او خلاف اشياء ويتعاهدون بينهم على توزيع الربح الحاصل من تلك الشركة وهذا الراسال لا يقتصر فيه على النقود فقط بل يمكن ان يكون عبارة عن خلاف اشياء متعلقة بالالات والصنائع والحرف وعن سائر المواد المشروعة والمقبولة مطلقاً بشرط ان يكون هذا الراسال الذي هما كانت مواده محتملاً للربح والخسارة ولا فليست الشركة صحيحة

البند التاسع عشر اعلم ان الشركات هي نوعان . شركة تجارية وشركة

عادية وكان ان الشركة التي صار تشكيلها لاجل المواد المعدودة من الامور التجارية تدعى شركة تجارية هكذا ايضا الشركة التي هي لاجل المواد المتعلقة بالامور العادية تسمى شركة عادية وذلك كما لو عقد اثنان شركة لاجل بيع وشراء الغلال والمحبوب ودخلا من تلك الشركة في معاملات الاخذ والعطاء فهذه المادة من حيث انها متعلقة بالتجارة تعد شركة تجارية لكن اذا شارك اثنان لمجرد الربح بمشترى او بيع متزل او بيت او محل ما غنمته المادة يعني بيع وشرا الاموال الغير المنقولة نحو الاراضي لا تكون معدودة من الامور التجارية بل هي من الامور العادية وحكم النظر في مثل هذه الشركة حكمه في الشركة العادية

البند العشرون لا بد من الفرق والتبميز بين هاتين الشركتين المتقدم ذكرهما لان القواعد والنظامات المرعية الاجراء بصورة تشكيل الشركة التجارية واصول ادارتها لا تجري بحق الشركة العادية ولذلك يلزم في اول الامر اجراء الدقة لاجل معرفة تلك الشركة من اي نوع هي فان الشركة المعقودة على احد المواد المدرجة في الفصل الثاني حسب القانون تعد شركة تجارية واما اذا كان شغل الشركة خارجا عن المواد المذكورة فالنظر في تلك الشركة كالنظر الى شركة عادية حتى انه اذا اتفق عدة اشخاص وعقدوا بينهم شركة وبحسب صك المعاهدة الذي تقرر لديهم سمو تلك الشركة شركة تجارية وجعلوا صورة تشكيل الشركة طبق الشروط اللازمة بهذا الباب ايضا وكانت معاملات تلك الشركة من المواد الخارجة عن الامور التجارية فان معاملاتها تكون غير مطابقة للاسم الذي اخذته والمراد ان تلك الشركة اذا لم تكن من احدى المواد المعدودة من الامور التجارية فلا تعتبر تلك الشركة تجارية وتكون بمنزلة شركة عادية

البند الحادي والعشرون لم نذكر هنا شيئا البتة عن الشركة العادية لان موضوع كلامنا هنا هو الشركة التجارية فقط ولذلك اننا نأخذ الان في ابضاح القواعد والنظامات المتعلقة بهذه الشركة فنقول ان الشركة التجارية هي ثلاثة انواع الاول يسمى باللغة الفرنسية قولتيف وهي التي يكون الشركاء فيها

كافليت وضاملين تاذية جميع ديون الشركة واجراء تعهداتها والثاني تدعى قومانديت ومعناها ان بعض الشركاء يضعون راسالاً ما فان عرض عليه الضرر او الخسارة لا يحملون اكثر من راسالهم . والثالث يسمى انونيم وهي كون راس مال الشركة واقع على اسم واسماء الشركاء غير معلومة عند الخلق والمتصرف في السهم يكون شريكاً طبعاً (المادة العاشرة من القانون)

البند الثاني والعشرون من حيث ان الشركات التجارية المذكورة انفا هي مولدة من شركاء متعددين وفي نفس الامر ان هؤلاء الشركاء يحسبون كواحد وجوداً فوجب اعتبار كل شركة بهيئة مستقلة قائمة بذاتها ولزم لهذه الهيئة تعيين اسم وراسال ومحل خصوصي ولهذا الراسال ايضا ان يختص بصنف ممتاز يعني ان يكون مقصوراً على دائن مستقل في ذاته . ولداعٍ موجب يدعى هذا الدائن المستقل الى المحكمة ويترتب الحكم عليه وهنا محل لايراد بعض ابضاحات وتصريحات وهي اذا عقد عدة اشخاص شركة فيترتب على كل منهم ان يقدم راسالاً ما وهذا الراسال لا يكون راجعاً لاحد منهم بل يكون من مال الشركة الخصوصي وتقيده هذه الشركة بلفظ ما ويخصص لها محل ادارة فتجري معاملاتها بحسب الاسم المخصص لها فاذا كان لاحد الاشخاص مطلوب ما من الشركة فلا يسوغ له ان يدعي بـ على احد الشركاء بالذات بل يلزم ان يكون تناضيه للمطلوب له من ذات الشركة . يعني ان يدعي تحصيل حقه من الشركة وعند الايجاب يبرز الحكم على تلك الشركة بتاذية المطلوب وحيث ان راسال هذه الشركة هو مخصص باصحاب المطلوب منها فيعطى الى اصحاب الدين فقط ولا يلتفت الى المداخلة براسال الشركة نظراً لمطلوب احد الاشخاص من ذمة احد الشركاء اي لا يحكم لصاحب مطلوب من احد الشركاء بان يستوفي دينه من راسال تلك الشركة وهذه الشركة يمكنها ايضا ان تقرض الشركاء وتستقرض منهم

ومن ثم اذا كان لتلك الشركة مطلوب على احد الناس واتفق ان يكون لذلك المدينون للشركة ديناً ايضا على احد الشركاء فلا يمكن ان يسدد مطلوب الشركة بما على الشريك من الدين لان مال الشركة غير داخل في مال الشركاء

حتى اذا تبين افلاس احد الشركا فلا تعد تلك الشركة ايضاً مفلسة وما تقدم من الامثلة ينفع ان الشركة هي هيئة مستقلة لا تنوقف في وجودها على احد الشركا ولكن الشركا هم القائمون بتلك الهيئة وهي بواسطتهم تجري معاملاتها

البند الثالث والعشرون من حيث ان الغرض من الشركة التي يتعاقد على اجرائها عدة اشخاص عبارة عن توزيع الربح الناتج عليهم كما تبين اعلاه فلو فرض ان التشبث بتلك الشركة غير محتمل وغير قابل للتمتع والانتفاع لوجب عدها طبعاً وعلى ذلك نورد مثالا في اقامة احدى الشركات فنقول اذا كان مشروطاً لما ان تكون كافة الارباح او الخسائر راجعة الى احد الشركا فقط فالمعاهدة على تلك الشركة تكون في حكم العدم ثم اذا لم يكن كُتب في السند الذي صار تقريره بين الشركائي ما ذكر وصار اجراؤه فعلاً ومعناه اذا ثبت ان كل الربح الذي حصل عن الشركة المتعقبة بين شريكتين خصت فائده باحدها فان المفاولة تلغى ويؤخذ الربح من الشريك المستبد ويعطى منه الى الشريك الاخر مقدار حصة عادلة اي بحكم عليه بان يرد ويؤدي لشريكه الاخر مقداراً من ذاك الربح. ولكن راسال الشركة لا ينبغي ان يكون بوجه المساواة بين الشركا حتماً على انه ولو كانت هذا الراسال موضوعاً منهم بوجه التساوي فلا يقتضي الحال وجوب تقسيم الربح على السوية يعني يسوغ للشركا ان يتفاولوا على وضع الراسال بوجه المساواة واما الارباح والخسائر التي تعرض لتلك الشركة يكون ثلثها لاحقاً بواحد والثلاثين بالشريك الاخر ويمكنهم المفاولة ايضاً بان يكون نصف الربح الذي يحصل عائداً لاحد الشركا والنصف الاخر يتوزع بين شريكتين اخريين واضيف على ذلك ايضاً انه اذا كان تقسيم الربح والخسارة لم يتعين بين الشركا في سند الشركة فيحسب بصيب كلاً من الشركا بنسبة راس المال الذي وضعه واذا كان راس المال الموضوع للشركة غير معين يعتبر كانه وضع متساوياً

البند الرابع والعشرون عند تشكيل احدى الشركات يجب ان يتتبع الشركاء مديراً لها وحينئذ يجرروا ويعينوا وظائف ذاك المدير ايضاً في

صك المعاهدة واذا اهل تعيين مدير لتلك الشركة فيستفاد اذا ان كلاً من الشركاء له ان يتدخل في امور الشركة وعلى ذلك تكون كافة التعهدات والمفاولات التي تجري من اي كان من الشركا مسئولة بها تلك الشركة ومع ذلك اذا حصل من احد الشركا ما يخل بمصلحة الشركة فانه يسوغ لساخر الشركا ان يخالفوا تلك الحركات المضادة لمنافع الشركة. اما اذا كانت المفاولة على اجراء تلك الاسباب المناهضة لفوائد الشركة مع شخص اخر اجني عنها ولو تبين ان لتلك الشركة مضرة من ذلك فلا يجوز الفاوها بل لا بد من اجرائها ولكن الضرر الناشئ عنها يتحملة الشريك الذي تعهد بتلك المفاولة. وخلاصة الكلام اذا لم يتعين للشركة مدير فمن المعلوم ان لكل من الشركا صلاحية وحقاً بادارة تلك الشركة وجميع المعاملات التي يمارسها اي كان من الشركا تكون معتبرة عند الاشخاص الخارجين عن الشركة وهذه الشركة تكون مسئولة بها فالشركة لا يمكنها ان تتخلص من تميم المفاولة الحاصلة ولا بوجه من الوجوه ما عدا الاحتيال. ولكن بحسب الاحتمالات بصير تحصيل الضرر والخسارة المتأتمين منها على ذاك الشريك المسبب لها

البند الخامس والعشرون عند تاسيس احدى الشركات وتعيين مدير لها اذا لم يصر تحديد درجات وظيفه ذاك المدير بموجب المفاولة فيكون بمنزلة وكيل الشركة وله حق ان يجري الوسائل اللازمة لاستحصال الاصلاحات والاحتفاظات بمنافع تلك الشركة مثلاً يكون بامكانه ان يشتري ويبيع على ذمة الشركة ويحصل مطالباتها ويوفي ديونها وله عند الاحتياج ان يرفع الدعوى بالوكالة وفي الجملة يكون له الحق بتتيم وظائفه المرتبة على وجه الاطلاق الا انه لا يكون قادراً على هبة شيء من مطالب الشركة ولو قدر ذرة واحدة واذا استمر داخل دائرة وظيفته ومأموريته ولم يتبين عدم استقامته فكل معاملاته بالاختذ والعطا تكون معتبرة وتكون الشركة ملتزمة بها وان ورد اعتراض بهذا الصدد من جانب الشركا فلا يلتفت اليه حتى اذا تعهد المدير المرفوع بشيء ما هو خارج عن مأموريته ولم يتبين له فيه استعمال الحيلة فلا تستطيع الشركة ان تتردد في اجرائه بل يكون لها ان تدعي بتوجيه الضرر والخسارة الحاصلين من ذاك الشيء على المدير

البند السادس والعشرون من حيث ان المدير غير مأذون مطلقاً في كل حال ان يستعمل النقود التي هي رأس مال الشركة في اموره الخصوصية فمضى حدث شيء من ذلك فلا تكون مسئولية ذاك المدير مقتصرة بنادية فائدة تلك النقود فقط بل يترتب الحكم عليه ايضاً بتضمين كل الضرر والخسارة اللاحقين بالشركة من جرى ذلك واذا ثبت على ذاك المدير انه غطل مال الشركة واهمله مدة ما لعدم درايته او لتفككه فيكون ملزوماً باداء فائدة تلك النقود ومكرهاً على تحمل الضرر والخسارة المسببين عن سوء تديرته وتصرفه في بعض معاملات بغير محلها . واذا كان احد الناس مديوناً للشركة ومديوناً ايضاً للمدير رأساً واستغنت عليه ناديه هذه الديون وادى منها شيئاً فالمبلغ المدفوع يجري محسوبه لحساب الشركة ولحساب مطلوبات المدير بالنسبة والقياس للمطلوب . اما اذا وجد مقاوله بين المديون والمدير بان يصير محسوب هذه التسليمات لحساب مطلوب الشركة فقط فتكون تلك المقاوله معتبرة . وبالعكس اذ نقول على ان تلك التسليمات يجري محسوبها من مطلوبات المدير فقط فلا اعتبار لذلك وينبغي حينئذ ان يجري محسوب تلك التسليمات على المتوال المذكور اى لكل من المدير والشركة على قدر حصته المعروفة ولكن اذا استحق وفاء احد الديون المذكورة قبل الثاني يعني لو كانت وعدة مطلوب المدير قد انقضت ووعدة مطلوب الشركة لم تستحق بعد فالتسليمات التي تكون بذاك الوقت يصير محسوبها لمطلوبات المدير وما يلزم على المدير ان يجريه ايضاً وهو من متعلقات وظيفته ان يطلع الشركاء عند طلبهم على جميع حسابات الشركة ويعلمهم بجميع المواد العائدة للشركة والكائنة تحت ادارته ولا يسوغ له ان يكتم هذه المحاسبة الى نهاية مدة الشركة . كما لا يجوز عزل ذاك المدير من بعد انتخابه وتعيينه بموجب مقاوله الا اذا عمل اعمالاً سيئة توجب انفصاله . ولكن اذا لم يكن ثم صك معاهدة يقضي بانتخابه فيمكن الشركاء ان يقيموا مديراً سواه . ثم قد ائضح مما مر انفاً ان المدير الذي يغطي دائرة وظيفته وعمله يلتزم بالتضمين عند وقوع الضرر والخسارة فلذلك وجب ان المدير الذي يقوم بمأموريته حق القيام يكون جديراً بالمكافاة من الشركة حيث تعطى له المصاريف التي يكون صرفها لاجل الشركة مع فائدة

المال الذي يكون اقترضها اياه

البند السابع والعشرون بحسب المتوال المتقدم ذكره قد تعينت وظيفة المدير وخدمته فبقي علينا ان نبسط الكلام على الزامات الشركاء ووظائفهم كما ستري ايسر لاحد الشركاء بآية حجة كانت ان يستعمل الاشياء والاملاك والاموال المخصصة بالشركة بدون استشارة الشركاء مطلقاً ولا يحق له ان يستعمل مال الشركة لاجل منافع الخصوصية واذا استعملها فيكون مغرمًا بالضرر والخسارة الناشئين من جرى ذلك واذا اقترض مبلغاً للشركة زائداً عن رأس ماله فحقه ان يأخذ فائدته (اذا كان ثم مقاوله على ذلك)

وكما انه جائز لكل تاجران يكون شريكاً في شركات متعددة هكذا ايضاً يسوغ لبعض اعضا احدى الشركات ان ينشئوا شركة اخرى خارجة ومنفصلة عن شركتهم السابقة وحينئذ لا يكون ارتباط مع بعضها بحال من الاحوال ومن ثم يؤذن لبعض اعضاء الشركتين بان يعقدوا شركة ويأخذوا ويتعاطوا بها خارجاً عن شركاتهم السابقة وبالفرض اذا تحولت ادارة امور هذه الشركات المتعددة الى شخص واحد فقط فالمسئولية التي تحدث من جرى معاملات احدى الشركات التي يجريها ذاك الشخص بكونه مديراً تكون راجعة الى تلك الشركة فقط ولا تشمل باقي الشركات حتى لو اتفق ان شخصاً وجد شريكاً في شركات متعددة وطراً على احدى هذه الشركات افلاس فاصحاب المطلوب من تلك الشركة المفلسة ليس لهم حق التداخل في الراسمال التي وضعها ذاك الشخص في غير شركات ولكن بعد اجراء حساب تلك الشركة التي له بها رأس مال وبعد ايفاء ديونها فمهما تبين لذك الشخص من راسمال ورجح فيمكن اصحاب الدين ان يستولوا عليه واذا قدر على الشركات كلها التي اشترك فيها ذاك الشخص ظهور الافلاس فكل رأس مال من تلك الشركات يخص بدائني الشركة عينها ولا يكون حتى لمثل هؤلاء ان يدعوا على بعضهم

البند الثامن والعشرون (سؤال) هل يمكن لاحد الشركاء ان يخرج من الشركة تاركاً حقوقه لشخص اخر ومدخلاً اياه بالشركة عوضاً عنه ام لا يمكن

(الجواب) اذا كان في صك المعاملة المتعقبة بين الشركاء جواز صريح لذلك فمادة نقل الحقوق تكون ممكنة والا اي اذا لم يكن في المفاولة تسويغ او اذا لم يقبل بذلك كل الشركاء فحيث يتنع نقل الحقوق حيث ان ارتباط الشريك مع الشركة لا يكون بمجرد مناسبة حقوقه باعتبار راس المال المؤدى منه فقط بل يشمل ان يكون دخوله في الشركة مبني على ان باقي الشركاء استحسنوا الاعتراف والاخلاق والدرابة في ذاك الشريك. وعليه يكون من البين انه اذا لم يكن نص جلي على ذلك او حصل الاجماع عليه من الشركاء كافة لا يقدر ان يرفع يده من الشركة ولا يجوز له تعيين شخص اخر بدلاً منه اذ لا يعلم امر عاقبة العوض ان كان هو مستقبلاً وحيد المزايا ام بخلاف ذلك. فلهذا لا مسوغ لذلك الشريك ان يعين شخصاً آخر مكانه. ولكن يوجد نوع شركة واقع راسالها على اسمهم كما سيأتي تفصيلها فلهذا الاسم بما انها تتداول بين الناس ومن يملكها لا بد ان يكون معدوداً شريكاً في هذه الشركة يباح للشريك ان ينقل حقوقه وبناء على ذلك نقول مع فرض عدم وجود المسوغ القانوني اذا عاهد احد الشركاء على نقل حقوقه لشخص اخر فباعتبار الراسال يكون ترك حقوقه لشخص اخر مقبولة اما بحسب حقوق هيئة الشركة فلا يجوز نقلها لشخص اخر ومن ثم ليس لمن نال اليه ان يتدخل ابدأ في شيء من امور الشركة فلا يحسب بالشركة كشريك وعدم رعاية ذلك من الشركة او الشركاء لا تمنع صحة العقد التجاري على نقل تلك الحقوق بين الناقل والمفول اليه بل يكون مرعياً ومعتبراً بينهما. والشريك الذي نقل حقوقه بموجب تلك المفاولة يتعين عليه ان يدفع لذاك الشخص المعدود خارجاً عن هيئة الشركة المحصة التي بناها من الربح وهو يكون بالشركة بمنزلة وكيله حتى انه اذا طرأ خسارة على تلك الشركة فينبغي ان يدفعها هو اولاً وفيما بعد يطلبها من ذاك الشخص المقام عوضاً عنه وينبغي التنبيه من الان بان قضية نقل الحقوق هذه لا تغير قطعاً ولا تلغي احكام البند السادس والسبعين من هذا الكتاب

البند التاسع والعشرون من المسائل المشورة انفاً قد تبين انه اذا لم يرخص لاحد الشركاء قانونياً او اذا لم يظهر باقي الشركاء الموافقة معه في الخروج

من الشركة وترك حقه لشخص اخر فهذا الاخير لا يكون بصفة شريك حتى لو فرض الاجماع من الشركاء على اباحة مسألة الحقوق ايضاً يقتضي حيث ان تصبر المبادرة الى تطبيق العمل وفقاً لاحكام البند الثامن من هذا الكتاب اي يجب روية محاسبات الشركة وايفاء ديونها ايضاً واشهار الاعلانات اللازمة وان لم يجر العمل هكذا فان المفاولة الواقعة بخصوص نقل الحقوق لا تكون معتبرة عند الشركاء ولا عند الخارجين عن الشركة. والشريك الذي نقل حقوقه بمقتضى المفاولة لا يخلص من المسؤولية المترتبة. مثلاً ان الشخص الذي له مطلوب على الشركة يمكنه ان يدعي على ذاك الشريك باستيفاء حقه وكذا اذا المت خسارة بالشركة وباقي الشركاء ادعوا على ذاك الشريك وطلبوا منه قدر ما اصابه من الخسارة فلا وجه لاعفائه من تادية المبلغ المدعى به بناء على ادعائه نقل الحقوق

البند الثلاثون قد ذكرنا في البند الحادي والعشرين ان الشركات التجارية هي ثلاثة انواع النوع الاول يسمى قوللنتيف والثاني قومانديت والثالث انونيم وهنا نأخذ بتفصيل وبيان النظامات والقواعد الموضوعة بخصوص هذه الشركات الثلاث كما نرى

النوع الاول

في بيان شركة قوللنتيف

البند الحادي والثلاثون ان المراد بالشركة التي يطلق عليها اسم قوللنتيف هو اشتراك شخصين فاكثر باجراء معاملة الاخذ والعطاء متخذين لهذه الشركة عنواناً يعني اسماً خصوصياً. ولكن فليكن معلوماً انه اذا عقدت شركة ما موقفة لاجل معاملات معينة فتدعى شركة موقفة كما اذا ألف عدد اشخاص راس مال واشتروا سنة من الحنطة وتناولوا على ان الربح الذي يحصل منها يصبر تقسيمه ما بينهم فهذه المفاولة وان كانت تشير الى وجود شركة بينهم ولكن حكم هذه الشركة يبطل عند مبيع الحنطة ونحو هذه الشركة لا يطلق عليها اسم قوللنتيف بل تدعى شركة موقفة. ثم لا بد من معرفة الفرق الكائن بين هاتين الشركتين كما ينبغي فنقول ان الشركة الموقفة ليست ذات هيئة مستقلة فلا يكون

لها رأس مال خاص بها حيث ليس هو أي الرأسمال منحصراً بدائن الشركة فقط بل إذا افلس أحد من أصحاب رأسمال هذه الشركة الموقفة فاصحاب دينه الخصوصي يتقدمون على استيفاء حقوقهم من ذاك الرأس مال . حتى أن إقامة نظائر هذه الشركة لا ينبغي أن تبني على الشرائط المخصوصة بل يمكن اثبات وجودها بين شريكين بمجرد إبراز الدفتر . وأما رأس المال المخصص إلى شركة الفولفنتيف هو راجع إلى تلك الشركة فقط وصورة إقامة هذه الشركة موقوفة على الشروط التي سيأتي بيانها حتى إذا لم تتم هذه الشروط كلها تضيي معاهدة هذه الشركة غير صحيحة وبالجمله أن الشركة الموقفة تجري عندها على معاملات معينة وعند نهاية هذه المعاملات تكون ملغاة طبعاً وأما المراد من شركة الفولفنتيف هو التشاغل بشئ ما مؤقتاً وقضية فتحها لا تتعلق على ختام تلك المعاملات بل يتوقف على إجراء المقاولات المتعقبة بين الشركاء

البند الثاني والثلاثون من المعلوم أن جميع التعهدات المختصة بشركة الفولفنتيف تجري تحت عنوان واحد أي باسم خاص بها وهذا الاسم يكون إما من اسم أحد الشركاء أو اسم بعض الشركاء مع إضافة كلمة وشركائهم أو شركائهم فيكون مثلاً اسم فلان وشركائهم أو فلان وفلان وشركائهم والسندات التي يصير تنظيمها تحت هذا الاسم والعنوان مهما تضمنت من المقاولات والتعهدات فإنها تكون تحت مسئولية وضمانة الشركاء كافة

البند الثالث والثلاثون (سؤال) وإن يكن جميع الشركاء مسئولين بالمقولة الواقعة تحت عنوان الشركة فع ذلك لو جرى فيه رقم جميع أسماء الشركاء أفليس يكون أكثر ثقة وإمناً (الجواب) أن من مقتضى عقد شركة الفولفنتيف قانوناً أن تعلن أسماء الشركاء فتمت نشر هذا الإعلان فلا يعود بإمكان أحد من الشركاء أن يتخلص من المسئولية ولو أنه علماً أن يتخلص من ذلك ترك تلك الشركة المنسوب هو إليها حتى أنه مع فرض مخالفة النظام بعدم إجراء الإعلانات اللازمة أيضاً صار الشخص الخارج عن الشركاء الذي له دين على الشركة إذا أثبت شركة شخص آخر بأنه كان شريكاً بمنطبع أن يطالبه بمخونه وبناءً على ذلك فلا حاجة لأن يكون

عنوان الشركة مركباً من أسماء الشركاء بأسرهم

البند الرابع والثلاثون قد اتضح في البند الثاني والثلاثين أن عنوان شركة الفولفنتيف يجب أن يكون كناية عن اسم أحد الشركاء أو اسم بعض الشركاء . ولا يخفى من اتخاذ اسم شخص من غير الشركاء في عنوان الشركة أحياناً بقصد أن يكسب الشركة مزيد اعتبار لأننا سنبين في البند التالي ضرورة إشهار الإعلان بعنوان الشركة حين إقامتها وحيث لا يعود محل لحوف اللبس من هذا القبيل إذ بذلك تكشف الحيلة إذا افترض وقوعها . ثم أنه عند وفاة أحد الشركاء تفسخ تلك الشركة من ذاتها ويُلغى عنوانها أيضاً لكن إذا باقى الشركاء الأحياء توافقوا على تجديد شركتهم فتبقى تلك الشركة ولكن ينبغي حينئذ أن يحذف من عنوانها اسم الشخص المتوفى لأن المقاولات التي تقع من طرف الشركة بعد وفاة ذلك الشريك إذا استمرت على اسم المتوفى كما في السابق فنظراً لكون اعتبار الشركة إنما هو بنسبة الاعتبار الذي اكتسبه شركاؤها فإن الجمهور يظن أن ذاك المتوفى لم يزل حياً ومن ثم تعتبر تلك الشركة اعتباراً جليلاً فوق استحقاقها وبالجمله إذا أدرج الشركاء في عنوان الشركة اسم شخص خارج عنهم أو سُمي اسم شريك غير باقٍ في الحياة أو اسم شريك ترك الشركة أو إذا أقاموا معاهدة تحت عنوان الشركة بعد فسخها فكل ذلك يكون عملاً أحياناً يستوجب إجراء المجازاة القانونية بحق فاعليه (المادة ١٢ من قانون التجارة)

البند الخامس والثلاثون من المعلوم أن إجراء المواد التي وقع التعاقد عليها تحت العنوان المخصص بشركة الفولفنتيف تكون مكفولة بالمال ومضمونة من الشركاء جميعهم مع أنه بمقتضى القاعدة العمومية إذا كان عدة أشخاص تعهدوا بتأدية مبلغ دون أن يكفلوا بعضهم بعضاً فيكون كل منهم ملتزماً بأن يدفع حصته الشائعة . قلنا أن شركاء الفولفنتيف مسئولون من هذه القاعدة واستثناهم منها خلافاً للحقوق العادية وذلك لأجل تسهيل المعاملات التجارية . على أنه لو فرض أن أحد الأشخاص الذين لهم مطلوب من الشركة قد اضطر إلى طلب حقه من

افراد الشركاء كل منهم على مقدار حقه فيستلزم الامر ان يدعي على كل منهم بمفرده ولا يخفى ما في ذلك من الصعوبة اما متى كان جميع الشركاء كافرين بالمال ديون الشركة برمنها اي متى كان كل من الشركاء ملتزماً بوفاء جميع ديون الشركة فتدول تلك الصعوبة (المادة ١٢ من قانون التجارة)

البند السادس والثلاثون ان الشريك الذي يؤذن بوضع الامضا عند انشاء احدى الشركات حيث انه سيكون معلوماً عند الجمهور اي سيعلم عند العموم اسم الشريك المأمور بوضع واستعمال امضا الشركة كما سيأتي بيان ذلك فبناءً عليه متى حصل التعمد من ذاك المأمور بعنوان الشركة باحدى المواد فتكون تلك الشركة مسئولة بها ولكن لا يترتب ادنى مسئولية على الشركة بسبب السندات المعطاة بعنوان الشركة المضاة من احد الشركاء غير المأذونين بوضع امضا الشركة مثلاً اذا استقرض ذاك الشريك الغير المأذون بوضع امضا الشركة من احد مبلغاً وبمقابلته ذاك الاستقرض اعطى سنداً ووضع عليه امضا بعنوان الشركة فموجب هذا السند لا يطلب هذا المبلغ من الشركة لكن اذا ثبت ان ذاك الشريك قد استقرض قبلاً مبلغاً على اسم الشركة بحسب راي ومأذونية باقي الشركاء وتلك المبالغ اوفيت من جانب الشركة فيحكم اذ ذاك على الشركة باداء الدين المذكور وكذلك اذا تخلف ان المبلغ الذي اخذه ذاك الشريك قد صرف بامور الشركة فتلتزم الشركة بايفائه على انها تلتزم بوفاء ما اخذته بواسطة ذاك الشريك من هذا المبلغ فقط والباقي لا تعرفه مثال ذلك اذا استقرض ذاك الشريك مبلغ عشرة الاف غرش واعطى به صكاً بامضا الشركة ودفع للشركة نصف هذا المبلغ فعند الحاجة تلتزم الشركة بوفاء النصف الذي اخذته فقط واما النصف الثاني فلا يكون عائداً على الشركة بل ينبغي استيفاءه من مستقرضه ولكن اذا استقرض احد الشركاء مبلغاً ما بموجب امضائه فقط بدون اسم الشركة ولو تأكد بان ذاك المبلغ انفق على الشركة فلا يحكم على تلك الشركة بوفائه

البند السابع والثلاثون ان السبب الداعي لعدم قبول التعهدات

والسندات المعطاة بعنوان الشركة والمضاة من احد الشركاء غير المأذون بوضع امضا الشركة هو من حيث انه عند اقامة الشركة أعلن للجمهور اسم الشخص المأذون بوضع الامضا اعني اسم المدير . ولكن لو قدر انه لم تحصل الاذاعات المتقتضية فتكون جميع السندات والتعهدات المحررة والمعطاة من قبل كل من الشركاء بعنوان الشركة مرعية ومعتبرة والشركة تكون مسئولة بها حتى انه اذا حصل بين الشركاء تعيين مدير لها مأمور بوضع امضا الشركة ولم يشهر ذلك بخلاف النظام فالشركاء لا يتخلصون من المسئولية حتى لو ادعوا ايضاً بان رب الدين له العلم التام بتعيين المدير وطلبوا الغاء حكم تلك السندات بهذه الحجة فلا يسمع لهم هذا الادعاء حيث انه بمقتضى النظمات المؤسسة بشأن هذه المسألة ان لم يعرف اسم الشريك المأذون بوضع الامضا بواسطة الاذاعات والاعلانات فلا يمكن تفريق درجات وحقوق ومأذونية كل واحد من الشركاء لا بل يفهم من عدم اعلان ذلك مساواة الشركاء بها

البند الثامن والثلاثون ان سائر التعهدات والمقاولات التي يجريها مدير الشركة يجب ان تكون معتبرة ولا يسوغ لباقي الشركاء ان يبدوا المخالفة في اجرائها مطلقاً حتى لو تأكد ايضاً انه يحصل عن ذلك اضرار جسيمة للشركة من جرى تلك التعهدات فعلى اي حال كان مكرهون الشركاء على اجرائها . ولو ان المدير استدان مبلغاً ما وصرفه في اموره الذاتية فلرب الدين ان يدعي به على الشركاء لان الشخص الذي دان هذا المبلغ ليس بمضطر الى البحث على احتيال المدير فضلاً عن انه لما دانه المبلغ حسب انه للشركة ومن ثم ان ما يتبع من حركات المدير السيئة يفتضي ان يكون موجهاً على الشركاء ولكن اذا كان المدير مدبوناً لشخص اخر بمبلغ ثمن اشيا اخذها منه لاجل استعماله الذاتي وكان معه بها سند باسم الشركة فلا يحق لصاحب الدين ان يطلب ذلك الدين من الشركة بموجب هذا السند لان الاشيا المذكورة لا تكون مبيعة للشركة بل للمدير والمطلوب يكون من ذمة المدير . اي من حيث ان هذا الاخذ والعطاء لم يكن حاصلًا مع الشركة فقبول رب الدين سند المدير معنواً بعنوان الشركة يكون بمنزلة دليل قوي على انه عالم باحتيال المدير وانه متفق

معه فمن ثم يكون هو ايضاً ممثلاً ولهذا لا يحكم باستحصال ذاك المبلغ من الشركة

البند التاسع والثلاثون وان يكن تحصل من الافادات المحررة اعلاه ان معاملات شركة القولقنييف كافة يجب ان يكون اجراؤها تحت عنوان مخصوص وانه لاجل استعمال هذا العنوان يتعين احد الشركاء مديراً مستقلاً وان السندات التي تعطى كلها من قبله بذاك العنوان تكون الشركة مطالبة بها ففضلاً عن ذلك نقول ايضاً انه اذا تعهد المدير بمادة ما مخصصة بالشركة ولو انه لم يكن بالسند الذي صار التعاطي به رقم عنوان الشركة ولكن قد تبين من حال السند ان تلك المسألة هي عائدة للشركة فتكون تلك الشركة ملتزمة باجراء ذلك. مثلاً اذا استقرض المدير مبلغاً ما وبالسند الذي اعطاه لرب الدين لم يضع امضاً الشركة ولكن من مفاد السند المذكور علم ان المبلغ المرقوم كان تناوله لاجل امور الشركة فيحتسب تكون تلك الشركة ضامنة ناديتة

البند الاربعون وان يكن من الواجب اجراء المفاولات المخصصة بالشركة تحت عنوان الشركة فمع هذا اذا كان في احد السندات بدلاً من وضع عنوان الشركة قد وضع امضاءات جميع الشركاء فيحتسب يكون ذاك السند كانه محرر باسم الشركة ويضحي الشركاء كلهم مسئولين به. ولما كان غير ممنوع نظاماً تعين شخص خارج عن الشركاء مديراً لاحدى الشركات بناء على ان يكون مفوضاً بوضع امضى الشركة فعند نصب مدير لاحدى الشركات خارجاً عن الشركاء يقتضي ان يحرر عند امضى السندات التي يعطيها انه وضع الامضى بالوكالة واذا لم يقيد هكذا فيعتبر كشريك ويضحي تحت المسئولية

البند الحادي والاربعون اذا لم يتعين مدير لاحدى الشركات ولم تعلن المعاهدة الكائنة بين الشركاء بحقوقهم وماذونيتهم حسب الاتفاق الكائن بينهم فكل واحد من الشركاء يجبر على اجراء التعهدات الواقعة من جانب الشركاء الآخرين وهكذا ايضاً يكون له حق ووجه لاستيفاء مطالب الشركة تماماً وهذا الحق لا ينحصر في استحصال مقدار حصته فقط من ذاك المطلوب بل يكون شاملاً لجميع

مطالب الشركة ولكن بعد اشهار الاعلانات اللازمة لا يؤذن لاحد الشركاء ان يحصل مطالب الشركة سوى المدير وحده وبناء على ذلك اذا كان احد المديونين للشركة قد دفع مبلغاً لاحد الشركاء بعد اشهار الاعلانات وهذا المبلغ لم يسلم للشركة فذاك المديون لا يبرأ من الدين المترتب عليه للشركة ولكن اذا ارجع الشريك الى المديون صك الدين الذي اعطاه للشركة فيكون المديون بالحقيقة قد قضى دينه ولا يطلب منه شيء اخر بعد ذلك

البند الثاني والاربعون اذا كان الشخص ما دين على احدى الشركات ينبغي له ان يدعي به في اول الامر على الشركة واذا تعسر عليه اخذه فيكون له الحق ان يدعي على احد الشركاء بالذات او عليهم جميعاً بالافراد وعلى ذلك اذا تاتي لاحد الشركاء ان يفي ذاك الدين المطلوب فلا يكون له حق ان يدعي باستردادو تماماً من احد شركائهم الاخرين لكن له ان يطلب تادية المبلغ من كل شريك بقدر حصته الشائعة فقط. لان بقية الشركاء لا يحسبون كفلاء بالمال تلقاً ذاك الشريك الذي قضى دين الشركة ان لم يكن بينهم عهد واتفاق مخصوص على هذا الشأن. مثال ذلك اذ اقيمت شركة بين خمسة اشخاص وعرض بعد مدة بناء على اظهار عجز تلك الشركة عن ايفاء دينها ان احد الشركاء دفع مبلغ عشرين الف غرش بحسب الايجاب على حساب دين الشركة فلا يكون له اي للدافع ان يطلب المبلغ المذكور برئته من احد الشركاء بل يلزم ان يدعي على كل واحد من الشركاء بمبلغ اربعة الاف غرش في مقابلة ما خصه ومثل ذلك ايضاً لو فرض ان احد الشركاء اعطى الشركة بوجه القرض نقوداً او خلاف اشياء زيادة عن راس المال الذي وضعه في الشركة واخيراً تعذر عليه استحصال مطلوبه من الشركة فتحقه ان يطالب به سائر الشركاء كلاً على قدر حصته ولكن اذا وجد ان المطلوب هذا الشريك هو بموجب صك باسم الشركة وما قدر على تحصيله من الشركة فيكون له الحق فيحتسب باستيفائهم من جميع الشركاء بما انهم كفلاء بالمال ويمكنه ان يقيم عليهم الدعوى بكل انواع الاجراءات كتخص اجني عن الشركة وبناء على استدعائهم يجوز القاءهم بالحبس ايضاً

النوع الثاني

في حق شركة القومانديت

البند الثالث والأربعون **ثما** مرفي البند الحادي والعشرين يعلم ان الشركة التجارية هي ثلاثة انواع ومن حيث ان المباحث المحررة حتى الان واقعة على شركة الفولنتيف فقط بقي علينا ان نبيّن شركة القومانديت . فنقول اذا كان شخص او اشخاص متعددون كفلا بالمال للشركة وكفلا بعضهم لبعض ايضاً فهو لا يعبر عنهم بقومانديت فاشترك معهم شخص فاكثر بشرط ان يكونوا غير مسئولين بالشركة بسوى مقدار راسالم فقط فامثال هؤلاء يدعون شركا قومانديتير وعنوان هذه الشركة يجب ان يصاغ من اسم او اسماء الشركا الكفلا بالمال المذكورين فقط اعني لا يجب ان يدخل في عنوان الشركة اسم احد من اصحاب الراسال الغير الضامين للشركة (المادة ١٤ من قانون التجارة)

البند الرابع والأربعون قد اسلفنا ان جميع شركا الفولنتيف يكونون ضامين وكافلين بالمال تادية كافة ديون الشركة وعكسهم الشركا المدعوون قومانديتير فانهم لا يحملون من الضرر والخسارة اللذين يجدران على الشركة اكثر من الراسال الذي وضعوه كما اذا وضع احد هؤلاء القومانديتير راسالاً قدره عشرة الاف غرش ثم ظهر ان تلك الشركة متضررة بنوع انه يخصه من الضرر الحاصل عشرون الف غرش فحينئذ العشرة الاف غرش التي وضعها راسالاً تضيع عليه والعشرة الاف الباقية لا تكون عائدة عليه ولاجل كسب هذا الامتياز ينبغي أولاً ان يدرج ويصرح هذا الامتياز في الصك المقرر بين الشركا بحيث لا يكون في هذا السند مقاولات تستدعي نقض هذا الامتياز وثانياً يلزم على الشريك القومانديتير ان يسلك بموجب الشرائط التي ياتي بيانها لكن الشريك الذي يكون متكفلاً بالمال لاجل تخليصه من المسئولية التي تعود عليه اذا حرر سنداً بوجه مصنوع او احيالي بالاتفاق مع الشركا وضمنه انه شريك قومانديتير فلا يقدر ان يكسب الامتياز المخصوص بهذه الصفة لانه حينئذ يستبين ان هذه

المسألة مبنية على الاحتيال وبالعكس ذلك اذا قاول احد الداخلين في نحو هذه الشركة على انه يكون بصفة قومانديتير ولم يكن في صك عقد الشركة محرر ان هذا الشخص هو قومانديتير او غير ذلك من الالفاظ الدالة على هذا المعنى وفهم من مضمون السند المذكوران ذاك الشريك هو قومانديتير بمعنى انه وجد في السند المذكور عبارة تدل ان هذا الشريك لا يتحمل من الضرر والخسارة ما هو واقع على الشركة اكثر من راساله فحينئذ يعتبر كذلك وينظر اليه مثل قومانديتير (المادة ١٧ من قانون التجارة)

البند الخامس والأربعون ان الشريك القومانديتير هو مسئول لدى مدير الشركة فقط ولا يكون مسئولاً عند الاشخاص الذين لم دعاوي على الشركة حتى لو ظهر افلاس الشركة او عجزت عن ايفاء دينها قبل وضع الراسال الذي تعهد به فلا يحق لاصحاب المطلب الادعاء في ذلك ان لم يقيموا الدعوى نيابة عن المدير . لانه عند ظهور افلاس احدى الشركات تنقل حقوق تلك الشركة الى اصحاب المطلب وهم يستطيعون ان يجروا كلها تنضم اياه تلك الحقوق من القوة ولهذا ان القومانديتير المدعي عليه اذا ابرز سنداً مشعراً بدفع الراسال او اذا كان له مطلب على المدير قبل اقامته الشركة وحول مطلوبه هذا للشركة برسم الراسال وقدم سنداً من المدير بقبوله ذلك فيلزم ان يكون معتبراً عند اصحاب المطلب لانه كما اتضح ان اصحاب المطلب يقدرّون على الادعاء نيابة عن المدير ويكونون ملتزمين بقبول المقاولات التي يكون اجراها ذاك المدير ولكن اذا تبين ان تلك المقاول مبنية على الاحتيال كما اذا كان من المؤكد ان ذاك القومانديتير لم يدفع الراسال الذي تعهد به ومع هذا ابرز سند المدير المعلن تادية الراسال فلاصحاب المطلب ان يثبتوا اما من دفاتر الشركة او بصورة اخرى عدم وضعه الراسال وان السند الذي بيده مصنوع متعل

البند السادس والأربعون حيث ان المسئولية في شركة القومانديت تكون راجعة على الشركا الكافلين بعضهم بعضاً فقط والقومانديتير لا يكون تحت المسئولية فينبغي طبعاً ان تكون ادارة الشركة محولة الى الشركا الكافلين بالمال

وتحسب القانون ينبغي نصب احد هم مديراً للشركة وهذا المدير يكون وكيلاً
لشركا القومانديتير. واذا تعينت مصلحة المدير بموجب مقابلة فيلزم ايضاً بما هو
المقابلة وبالعكس اذا لم يكن تعيين في خدمته فانه يقدر ان يجري جميع المواد
الكائنة ضمن دائرة ادارة الشركة تحت عنوان مخصوص ولكن من حيث انه لا يجوز
مطلقاً ادخال اسم الشركا القومانديتير في ذاك العنوان فلماذا يلزم ان يكون عنوان
الشركة مؤلفاً من اسم الشركا الكافلين بالمال فقط فاذا لم يكن الشركا متعددين
بل كان شريك واحد فقط فيلزم ان يوضع بالعنوان مع اسمه لفظة قومانية او
شركاؤه مثلاً اذا عقد خمسة اشخاص شركة وتناولوا على ان يكونوا جميعهم
قومانديتير حيثما لا يكونون مسئولين فهذه المادة تكون مغايرة لاحكام البند الثالث
والاربعين. ومن ثم فلا بد ان يكون احد هؤلاء الشركا مديراً ومسئولاً بالشركة
اي يكون كافلاً وضامناً اجراء جميع تعهدات الشركة وبناء على ذلك ينبغي اتخاذ
عنوان الشركة باسم ذاك الشخص المدير مع اضافة لفظة وشركاؤه (المادة ١٦
و ١٧ من قانون التجارة)

البند السابع والاربعون اذا كان الشركا المتكافلون مالياً اشخاصاً
متعددتين وكلهم اداروا تلك الشركة سوية او اذا صار تعيين احد هم مديراً للشركة
فهذه الشركة بالنسبة الى الشركا الكافلين بالمال تعد شركة قولفتيق وبالنسبة
الى الشركا الغير الكافلين تكون شركة قومانديت وطبعاً تكون الشركة مكونة
من نوعين الاول بالنظر الى الشركا الكافلين بالمال هي شركة قولفتيق والثاني
بالنظر الى الشركا الغير المسئولين هي شركة قومانديت وعلى هذا المنوال تعود
مسئولية السندات الواقعة بعنوان الشركة كما مرّ انفاً على الشركا الكافلين
بالمال فقط ولا تكون لاحقة بالشركا الغير الكافلين (المادة ١٥ من قانون
التجارة)

البند الثامن والاربعون ان الشريك القومانديتير ولو هما كان
مشهوراً بحسن الحال والاعتبار ولم يكن مندرجاً اسمه بعنوان الشركة فلا

يكون مسئولاً من جهة تعهدات الشركة قطعاً واذا وجد اسم احد الشركا
القومانديتير بعنوان الشركة خلافاً للنظام فذلك القومانديتير يعتبر فاقد الامتياز
المخصوص بصنفيه وبضحي مجبراً على اجراء جميع تعهدات الشركة. حتى انه ولو كان
معلوماً عند الجمهور ايضاً ان الشريك حال اقامة الشركة كان بصفة قومانديتير
بمعنى انه لا يتحمل من ضرر وخسارة الشركة اكثر من الراسمال الذي وضعه فلا
يقدر مع ذلك ان يتخلص من المسؤولية. لان تبرع الشريك القومانديتير بادخال
اسمه في عنوان الشركة لا بد ان يكون مبنياً على احد الوجهين وهما اما انه خادع
الناس باعطائه اعتباراً زائداً لتلك الشركة اكثر من استيهاها واما انه يكون
ناشئاً عن غفلة وجهالة فعلي تقدير الاول تكون خسارة ذاك القومانديتير
امتيازه الخاص به جزاء له على احباله وعلى تقدير الثاني نقول اذا وقع خطأ
من احد وكان ناشئاً عن جهالة او سوء تدبير فالنتائج التي تظهر من ذاك الخطاء
تكون راجعة على الشخص الفاعل ذلك الخطاء وحده ولهذا كان من العدل بلا
ريب نزع امتياز الشريك القومانديتير الذي قد ارتضى بادخال اسمه في عنوان
الشركة

البند التاسع والاربعون حيث ان الشريك القومانديتير لا يتحمل من
الضرر والخسارة الحادثين على الشركة اكثر من الراسمال الذي وضعه او الذي
تعهد بوضعه فلا يجوز له ولا بوقت من الاوقات ان يتدخل بامور الشركة
لا بالاصاله عن نفسه ولا بالوكالة عن الشركة اعني يمنع عليه قانونياً ان يبيع
شيئاً من اموال الشركة او يشتري شيئاً لها او يستفرض اموالاً لحسابها وما اشبه
ذلك من المعاملات لان امتياز القومانديتير هو مومس على عدم مداخلته
بامور الشركة على انه والحالة هذه لو جاز استخدامه في امور الشركة خلافاً
لهذه القاعدة وظهر منه امور سيئة بحق الشركة من جرى سوء تديره او لعدم
استقامته وهي غير عائدة عليه اصلاً وانما هي متوجهة على الشركة كان من
العدالة منع الشريك القومانديتير من المداخلة بامور الشركة بالاطلاق
والترخيص له ان يأخذ ويعطي مع الشركة او يقرضها ويستفرض منها
ويبيعها ويشتري منها فقط كشخص خارج عنها. لكنه اذا عين دفاتر الشركة

ودقق فيها وأجرى بعض مذكرات مع شركائه بخصوص مواد عائدة الى الشركة فلا يعتبر انه قد تدخل بامور الشركة (المادة ١٧ و ١٨ من قانون التجارة)

البند الخامسون ان الشريك القومانديتير الذي يتخطى المنوعات المذكورة آنفاً في البند السابق اي ان الذي يستخدم بامور الشركة خلافاً لاحكام هذا البند يكون خاسراً الامتياز الذي يكون حاصلًا عليه ويكون مع بقية الشركاء الكافلين بالمال كافلاً وضامناً التعهدات والديون التي على الشركة كافة وهذه الكفالة ليست فقط جارية على الاخذ والعطا الذين اجراهما هو ذاته بل انها تكون شاملة لجميع تعهدات الشركة الاخرى ايضاً . مثلاً اذا بقي هذا القومانديتير مدة غير متداخل بامور الشركة بالكلية ثم بعد ذلك تدخل بامور الشركة باستفراض مبلغ ما من احد الناس فيكون فاقداً امتيازهُ المخصوص بصفتِهِ وبحكم عليه بتسدية المبلغ المذكور وهكذا ايضاً اذا صار الادعاء عليه بايفاء جميع التعهدات التي على الشركة والمبالغ التي استقرضتها بالمدة التي لم يتداخل فيها بامور الشركة فيكون مكرهاً على ايفاءها لانه اضحى شريكاً وكفيلًا بالمال معاً (المادة ١٩ من قانون التجارة)

البند الحادي والخمسون (سوال) اذا خسر الشريك القومانديتير امتيازهُ بتدخلهِ باسغال الشركة على الوجه المشروح والترم بايفاء جميع ديون الشركة امكن له استرداد المبالغ التي دفعها عن الشركة علاوة على راسمالهِ من المدير ام لا . وهل يمكنه ان يبقى متصفاً عند شركائه الاخرين بصفة قومانديتير ام لا . (الجواب) اذا ثبت ان هذا القومانديتير كان كآلة للمدير وصار استخدامه في امور الشركة برأي ومعلومات المدير فعند ذلك وان يكن فقد امتيازهُ عند الخارجين عن الشركة وحسب بمقام كفيل الشركة الا انه بالنسبة للمدير يكون امتيازهُ باقياً وينظر اليه ايضاً بنظر شريك قومانديتير ويحجب المدير على ان يرد له المبالغ التي دفعها زيادة عن راسمالهِ ولكن اذا كان ذلك الشريك القومانديتير قد تدخل بامور الشركة بدون انضمام رأي المدير ومعلوماتهِ وبمجرد

مدخلته هذه عرض له ما اتلف ماله واضاع راسماله فيها ان هذه المداخلات تكون متولدة عن سوء تصرفه فالمضار التي تحدث عن ذلك تكون راجعة عليه وحده لانه بعد ان كان هو السبب في خراب الشركة لا يوافق العدالة ان يتحمل غيره المضرات التي حصلت بواسطته ولهذا لا يعود ذاك القومانديتير من بعد ان بقي ديون الشركة قادراً على مطالبة المدير باسترداد المبالغ التي دفعها زيادة على راسمالهِ والحاصل حيث ان هذه المداخلات هي متنوعة ينبغي عند ظهور منازعة كهذه اجراء الدقة اللازمة فيها لكي تعرف محكمة التجارة درجة الامتياز التي خسرها ذاك القومانديتير وتحكم عليه بها وبالمبالغ التي يجب ان يتغرمها

النوع الثالث

بحق شركة الانونيم

البند الثاني والخمسون قد اتضح من البند السابع والعشرين ان الشركات التجارية هي ثلاثة انواع الاول والثاني من الكلام عليهما آنفاً . وبقي الان محل لبيان النوع الثالث المعبر عنه بشركة الانونيم او شركة الخاصة فنقول ان هذه الشركة احدثت تسهلاً للمعاملات التجارية وبواسطتها يتاقي الحصول على راسمال كبير من انضمام راسمالات جزئية وبه يشرع بمعاملات جسيمة مثلاً اذا شرع خمسة اشخاص بانشاء طريق حديدية وكان غير متيسر لهم وضع راس المال اللازم لمثل هذا العمل المجسيم وفرض لهم تخصيص عشرة الاف كيس لكي يُقدّر راسمال لهذا العمل وهذا الراسمال يقسمونه مثلاً على الف حصة كل حصة خمسة الاف غرش وهذه الحصص يبيعونها للطالبيين ومن اثنائها الحاصلة يتحصل لهم الراسمال اللازم وحينئذ تكون شركة منعقدة ما بين المتصرفين بهذه الحصص ولاجل ادارة هذه الشركة يتعين مامور واحد او مامورون متعددون ويصير تحديد وتبيين خدمات هؤلاء المامورين بموجب نظام مخصوص يترتب بين اصحاب الحصص وعلى هذا البناء يصير انشاء طريق الحديد المذكورة مع المباشرة بادارتها اما ما يحصل عنها من الربح فانه يتوزع على اصحاب الحصص (ان اعضاء هذه الشركة يسمون محاسبين او متساهمين)

البند الثالث والخمسون ان عنوان شركة الانونيم لا ينبغي ان يكون تحت اسم احد الشركاء كما هو لازم لشركة القولقذيف بل يلزم ان يكون تحت اسم الشغل المبني عليه تلك الشركة اي تحت اسم وشهرة العملية المشروع باجرائها او اسم اخر للشركة مثلاً التي افدنا عنها هنا يقال لها شركة الطرق الحديدية في محل كذا كما ان شركة الوابورات التي تشتغل بالبوغاز في الاستانة المسماة الشركة الخيرية هي من قبيل شركة الانونيم وليست مسماة باسم احد الشركاء مطلقاً لانه كما سيأتي بيانه مهما وقع اضرار وخسائر على نوع هذه الشركة فان كان اصحاب الحصص او المديرون لا يحملون منها اكثر من راسالم الموضوع والمسئولين به. اعني ان مال الشركة اذا لم يكن كافياً لوفاء ديونها فلا يؤخذ من اصحاب الحصص او المديرين بارة الفرد وجل ذلك اذا تخصص هذه الشركة عنوان مركب من اسماء اصحاب الحصص فيثبت اصحاب الحصص جميعهم يكونون مسئولين في تعهدات الشركة كافة (المادة ٢٠ و ٢١ من قانون التجارة)

البند الرابع والخمسون ان ادارة شركة الانونيم تجري بمعرفة الوكلاء الموقنين الذين يجوز عزلهم ونصيبهم وهؤلاء الوكلاء يحتل ان يكونوا شركاء او غير شركاء وان يكونوا موظفين او غير موظفين لان شركة الانونيم ليست هي كباقي الشركات تابعة الى الشركاء اي ليس هي واقعة على اشخاص معينين بل هي مبينة على الرسائل فقط وبناء على ذلك فأياً كانت من الشركاء لا يحصل منه للشركة فائدة ولا خسارة. حتى اذا مات احدهم او افلس فلا تفسخ الشركة بل تبقى على حالها اما مسئولية المدير فتكون على وكالته فقط يعني على الامور التي تعهد بانها وكالة بمقتضى النظامات المقررة بين الشركاء ولا يكون مطالباً بالتعهدات التي يجريها اي انه شخصياً لا يكون متكفلاً وضامناً تلك التعهدات وبناء على ذلك لو فرض ان المدير المرقوم لم يحدث تغييراً البتة فمع ذلك يجوز بموجب راي اصحاب الحصص عزله وتعيين اخر غيره كما انه لا تكون ادارة هذه الشركة بكل الاحوال منحصرة باصحاب الحصص بل يمكن تحويل هذه الادارة الى شخص او الى اشخاص متعددين خارجين عن اصحاب الحصص وتعيين لهم مراتب مناسبة

(المادة ٢٢ من قانون التجارة)

البند الخامس والخمسون ينبغي تعيين ناظر وجمله مامورين منتخبين للنظر في محاسبات الشركة ومعاملاتها والتدقيق على تصرفات المديرين وصرف الاعثناء والضبط في اجراء نظامات الشركة المقررة وبخطارة ومعرفة هؤلاء المنتخبين تكون تسوية واجراء الخصوصات المتعلقة بالشركة وفي كل سنة مرة واحدة او بحسب الايجاب مرتين او اكثر تجتمع اصحاب الحصص كافة في محل واحد وهناك ينظرون في حسابات الشركة فان راوا منها ربحاً ينبغي ان يتوزع عليهم وهناك ايضاً يتذكرون في المواد التي يعود نفعها للشركة وان اختلفت اراؤهم فمرجع القرار الاخير الى الاكثرية. قلنا وان يكن من اللازم تقسيم الربح المذكور على الشركاء في كل سنة فرعاية للاحتياط ومقابلة لمصاريف ثنائي فوق العادة يمكن ابقا مقدار مناسب من الربح موقوف. ثم من بعد وقوع القرار على احدي المواد باكثرية الراء اذا روي عند البعض انه اي القرار المذكور في غير محله وخالفوه فيكون القرار كانه لم يكن مثلاً اذا صار انشاء شركة انونيم لاجل مد سكة حديدية وبموجب النظام الموضوع من الشركاء صار ترتيب راسال هذه الشركة على الف حصة ودفع عن كل حصة عشرة الاف غرش ثم فهم ان هذا الراسال لا يكفي للعمل وترجمت الراء على انه يجب تادية خمسة الاف غرش عن كل سهم علاوة على مقداره الاصلي بمعنى انه يلزم كل ذي حصة ان يدفع تكراراً خمسة الاف غرش وانفق ان بعض اصحاب هذه الحصص على خلاف هذا القرار فان المخالف لا يترتب عليه انفاذ ذلك القرار وبناء عليه اما ان اولئك يدفعون قيمة حصصه ولا يخرج من حيز الخاصة واما انه ان لم يررضه هذا الوجه يبقى في الشركة ويؤدي له من ربح الشركة عن حصته التي هي باعتبار عشرة الاف غرش فقط

البند السادس والخمسون من المعلوم ان الشخص المأور بادارة شركة الانونيم لا يكون بذاته مسئولاً بالمواد التي يتعهد بها من قبل الشركة واذا استقرض مبلغاً ما برسم الشركة واعطى بمقابله سند دين ثم ظهر افلاس هذه الشركة فالمدبر المرقوم لا يلزم بأدية المبلغ المذكور وكذا اصحاب الحصص

لا يعملون خسارة أكثر من قيمة الاسهم التي اخذوها من الشركة مثاله اذا اخذ احد الاشخاص عشرة حصص قيمة كل حصة خمسمائة غرش وبعد ان دفع قيمتها البالغة خمسة الاف غرش ظهر افلاس الشركة فلا يحكم عليه بان يدفع بارة واحدة مقابلة للخسارة اللاحقة باسمه وزيادة على الخمسة الاف غرش التي دفعها ثمن الاسهم وبناء على ذلك ان الذين يتعاطون مع تلك الشركة لا يجوز ان تكون امنيتهم بنسبة اعتبار المدير او بنسبة اعتبار اصحاب الحصص بل ينبغي ان تكون امنيتهم لحال وراسمال الشركة فقط ومن الغني عن البيان ايضاً ان المدير ولكن كان غير مسئول بالمعاملات التي يمارسها فمع ذلك اذا كانت هذه المعاملات خارجة عن ادارة ذاك المدير او انه بالنظر الى نظام الشركة لم يكن مأذوناً باجرائها فيكون لاصحاب الحصص الحق بعدم قبولها ويكون هو الملزم بها (المادة ٢٤ من قانون التجارة)

البند السابع والخمسون ان راسمال شركة الانونيم يكون منقسماً الى اسهم تقسم الى حصص متعادلة ومتساوية المقدار فاذا عقدت شركة انونيم براسمال مائة الف غرش وهذا الراسمال انقسم ايضاً على مائة سهم وكل سهم الف غرش فكل سهم واحد من هذه الاسهم الذي قيمته الف غرش يمكن تقسيمه الى حصص مثلاً ينقسم السهم الى عشر حصص عن كل حصة مائة غرش وهذه الحصص تباع خارج الشركة اما الربح الحاصل لهذا السهم فيتوزع على اصحاب الحصص وسواء كان في صكوك هذه الاسهم اسم ذي السهم صريحاً او لم يكن فهو على حد سواء لكن اذا انتهى التصريح باسم صاحب السهم فيكون حكمه حكم المسكوكات اي الذي يكون هذا السند يده يكون هو صاحبه وحامل هذا السند يكون بالطبع من اصحاب الحصص واذا اراد ان يبيعه الى شخص اخر فيجوز تسليمه السند يتعقد البيع وبالعكس اذا كان قد صرح في السند باسم صاحبه فيقتضي قيد اسم صاحبه بدفاتر الشركة وعند بيعه لشخص اخر فيقتضي ان يدرج شرحاً ايضاً في الدفاتر وفي هامش السند من طرف وكيل الشركة ومعناه ان السند المذكور انتقل من اسم زيد الى اسم عمرو وبوضع امضاءه على هذا الشرط على ان مسألة هذا

البيع كيف كانت وبكل الاحوال تنتقل حقوق صاحب ذلك السهم والزاماته معاً الى شخص المشتري كما لو اصاب هذا السهم ربح ما فيعطى الى ذاك الشخص المشتري واذا لزم ان يدفع للشركة مبلغاً ما فيقتضي استيفاءه منه (المادة ٢٦ و ٢٧ من قانون التجارة)

البند الثامن والخمسون ان المراد بشركة الانونيم هو الدخول في المعاملات الجسيمة ومن حيث انه غير ممكن ادارة شركة كهذه تحت نظارة جميع اصحاب الحصص فعليه قد اوجب الحال في ان تكون تلك الشركة منوطة بنظامات مخصوصة ووقاية لمنافع اصحاب الحصص ولمنافع الخلق ينبغي ان تكون تحت مساعدة ومناظرة الحكومة بمعنى انه عند اجتماع الراي على عقد شركة انونيم يقدم صك المفاولة الذي يصير تنظيمه بين الشركاء مع النظامات التي تشمل ادارة هذه الشركة للحكومة فان رأت الحكومة فحوى السند والنظامات المذكورة خالياً عن شروط مضرة ومخالفة بالاصول والمنافع البلدية وتعلقت الارادة السنية باجرائها فيصير حينئذ تشكيل تلك الشركة مشروعاً ومساغاً وطالما ان هذه الشركة قائمة تكون تحت نظارة الحكومة ايضاً لان الحكومة اذا وجدت ان معاملات الشركة المذكورة بلا تدبير او اذا رأتها مخالفة احوال نظاماتها الخصوصية او من قصدتها اضرار المصلحة بالناس فصيانة لحقوق واموال الجمهور تكون مقتدرة على فسخ تلك الشركة واسترداد الرخصة التي اعطتها قبلاً واذا اتفق كم شخص على عقد شركة انونيم بدون علم الحكومة وكتبوا سند مفاولة ما بينهم وبقي غير مصدق عليه بموجب ارادة سنية فنلك الشركة لا تعتبر عند الجمهور كشركة انونيم بل تعد شركة قولفتيه فقط ومقتضاه ان مدير الشركة واصحاب الحصص يكونون كفلاً بالمال لكافة ديون الشركة وملزومين باجراء تعديلاتها . مثال ذلك اذا كان احد الناس حاملاً سندات ممضاة باسم مدير تلك الشركة وتعذر عليه اخذ مطلوبه فيكون له الحق ان يدعي بالمبلغ المطلوب على باقي الشركاء ولا يعفون من ذلك ولو اثبتوا ان راسمال تلك الشركة هو اسمهم وان شركتهم من قبيل شركة الانونيم وان المدعي له الاطلاع التام على انشاء الشركة بهذه الصورة لانه وان كان ايضاً

قد عرف المدعي ان الشركة المذكورة هي من قبيل شركة الانونيم فمن حيث ان تلك الشركة ليست هي شركة مشروعة فيكون له الحق بمطالبة ماله من مؤسسيها (المادة ٢٨ من قانون التجار)

البند التاسع والخمسون من المواد المسطرة في البنود الواردة انفا بخصوص الشركات التجارية الثلاث وهي القوللتيف والقومانديت والانونيم يستفاد ان شركة القومانديت مشابهة للشركتين الاخرين في بعض الامور وذلك من حيث ان المأموور بادارة هذه الشركة يكون مسئولاً بالشركة فهي بذلك شبه شركة القوللتيف ومن حيث ان الشركا القومانديتيراي اصحاب الراسمال ليسوا مسئولين بسوى راسمالهم فهذا شبه الانونيم حتى انه نظراً لاحكام البند السابع والخمسين كما ان راسمال شركة الانونيم يكون واقعاً على اسم هكذا ايضاً شركة القومانديت تنقسم الى اسم ومع هذا فلا بد من رعاية النظامات والقواعد الموضوعية بحق هذه الشركة . يعني ان الراسمال الموضوع من الشركا القومانديتير يتبني نفسه اسمها والمتصرفون بتلك الاسم يكونون شركا بطريق القومانديت فان لم يكن مصرحاً في سنداتهم باسم المتصرف في ذلك السند فحامل هذا السند يكون شريكاً طبعاً والآي اذا كان اسمه موضحاً فينبغي له لكي يكون قادراً على نقل حقوقه الى آخر ان يسلم سندات الاسم التي هي بيده لذاك الشخص وان يعلق مدير الشركا على دفاتر الشركة وبهامش السندات انتقال هذه السندات من ذاك الشريك الى غيره المبدل منه وبمجرد انقسام هذا الراسمال الى اسم لا يحكم بالنظر الى تلك الشركة حكم شركة انونيم بل تحسب شركة قومانديت اي يجب ان تراعى بمقتضى النظامات الموضوعية لشركة القومانديت بمعنى ان يكون لهذه الشركة مدير مسئول بها ويكون لها شركا اصحاب راسمال غير مسئولين بها ولا يجوز في هذه الشركة استخدام هؤلاء الشركا والاشخاص الذين دخلوا عوضهم وانتقلت اليهم حقوقهم ولا ينبغي ان يكون لهم اسماء في عنوان الشركة ثم مع كونه يجوز تقسيم راسمال شركة القومانديت الى اسم فمن حيث ذلك منوط بالمقابلة التي تجري بين الشركا فيمكن ان يجري الاتفاق ايضاً على ان الراسمال لا يكون واقعاً على اسم

بل يكون على حصص شائعة مستقلة راجعة للأشخاص الذين يضعونها (المادة ٢٩ من قانون التجارة)

البند الستون ولو كنا قد ذكرنا في البنود المحررة قبلاً بعض مباحث تتعلق بامور الشركات التجارية على الاطلاق فمن حيث أننا لم نستوف جميع الشرائط اللازمة اجراؤها بحق اصول واقامة هذه الشركات لزم ان ناتي الآن احاطة بالمعلومات الكافية بالتفصيل كما سيأتي فنقول ان سند المقابلة الذي يجري بخصوص شركة القوللتيف او شركة القومانديت المزمع عقدها يلزم ان يكون تنظيمه بمعرفة محكمة التجارة او بمعرفة الشركا وحدهم واذا ترتب على هذا الاسلوب يسلم لكل من الشركا نسخة منه على نسق واحد وتقرر عدد جميع النسخ التي تحررت في كل نسخة ولكن اذا صار تنظيم سند المقابلة بمعرفة محكمة التجارة وتفيد بدفاترها فلا يبقى لزوم ولا حاجة الى جعل نسخ متعددة بل يكفي بنسخة واحدة فقط ولأجل زيادة ايضاح الاحكام المذكورة نقول تكراراً ان سند المقابلة الذي يترتب بين الشركا على عقد شركة قوللتيف او شركة قومانديت فان كان نسخة واحدة ممضاه من جميع الشركا ومسلمة الى محكمة التجارة ومفيدة بدفاترها نوجب على الشركا كافة اجراء الشرائط بحسب منطوق هذا السند غير انه اذا لم يكن انشاء هذا السند بمعرفة محكمة التجارة وكان ترتيبه بين الشركا فقط فلكي يكون معتبراً لا بد من نسخ عديدة على قدر عدد الشركا مثلاً اذا كان اولئك الشركا خمسة اشخاص فيلزم ان يحرر هذا السند خمس نسخ وكل نسخة منها ينبغي ان تكون ممضاه من جميع الشركا وفي كل نسخة يحرر عدد النسخ التي صار تحريرها وامضاؤها . اما اذا كان الشركا خمسة اشخاص وبعضهم صفته تغاير صفة الاخرين كما لو كان من رباط المقابلة ان يكون احدهم مديراً للشركة وسائر الشركا قومانديتير . فيحشد منها كان الشركا متعددين يكفي جعل السند المذكور نسختين الواحدة تعطى الى الشركا القومانديتير والثانية الى المدير (المادة ٣٠ من قانون التجارة)

البند الحادي والستون ان سند الشركة الذي يترتب خلافاً للشروط المندرجة في البند السابق يعني اذا لم يكن من السند المذكور نسخ متعددة في قدر عدد الشركاء او كان غير مصرح فيه بعدد النسخ التي صار استنساخها عنه فلا يعد معتبراً وبقيّة الشركاء لا يجبرن على اجرائه لانه لو فرض جعل سند الشركة نسخة واحدة بين خمسة شركاء وهذا السند اودع لاحد الشركاء كي يحفظه فكما ان حامل هذا السند في اي وقت اراد يمكنه اثبات شركته مع الآخرين هكذا ايضاً متى اخفاه وكنهه يقتدر على انكار الشركة وبناءً على انكاره فلا بد لسائر الشركاء ان يكونوا مضطرين الى متابعتها فمن حيث في ذلك غدر للشركاء فوقيّة لهم من المضرات وجب ان تكون السندات الماثلة لهذه غير معتبرة ونحسب قانونياً في حكم الساقطة والشريك الحامل سنداً منها ليس له ان يلزم بقيّة الشركاء بالشركة وهكذا اذا كان تنظيم سندات الشركة على عدد الشركاء واعطي لكل واحد منهم نسخة ولكن لم يكن في السندات المذكورة تصريح بعدد النسخ ومن ثم اذا كتم احد الشركاء السند الذي بيده وادعى بان سندات الشركة لم تكن على قدر عدد الشركاء ولذلك هو لا يقبلها فحيثما يتعذر على باقي شركائه ان يثبتوا ابطال دعواه فلذا كانت هذه المسألة ايضاً من قبيل تلك

البند الثاني والستون وان يكن السند الذي صار تنظيمه خلافاً لاصول المندرجة كما مر لا ينظر اليه بعين الاعتبار اذ بسند كهذا لا يلتزم احد ان يكون شريكاً فمع ذلك اذا رضي احد الشركاء بالشركة وبعد الشروع بمعاملات الاخذ والعطاء ادعى بوسيلة ترتيب السند المذكور خلافاً للنظام بان لا دخل له بالشركة وطلب نفيها عنه فلا يحق له ذلك واما قبل اقامة الشركة اي قبل الشروع بالاخذ والعطاء فله الحق ان يدعي الغاء الشركة بناءً على ان تنظيم سند الشركة هو مخالف للنظام ويحق له الادعاء بان السند المذكور حكمه ساقط حتى لو فرض عدم جعل سندات الشركة على قدر عدد الشركاء وتحرر سند واحد وحفظ عند احد الشركاء وغيب الشروع بمعاملات الاخذ والعطاء قد كتم ذلك الشريك السند الذي بيده وتصدى لانكار شركته ايضاً

فان سائر شركائه يتدرون على اثبات شركته من مكاتيبه او من دفاتره او بادلة اخرى راعية وازافة الى ذلك نقول انه لا بد من تنظيم سند مفاولة عند مشاركة عدة اشخاص مع بعضهم ولكي يكون هذا السند معتبراً يجب تطبيقه على الشروط المار ذكرها واذا عرض خلل بهذا الخصوص فوان يكن الشركاء غير قادرين على اثبات شركة بعضهم بعض فالشخص الخارج عن الشركاء المدعي بحقوقه على احدى الشركات يقتدر على اثبات صحة هذه الشركة بكافة انواع الاثباتات . مثال ذلك اذا عقد شخصان شركة واستفرضا من احد الاشخاص مبلغاً ما وهذا الشخص طالب تادية ماله واحد الشركاء انكر شركته ونازع بايفاء الدين المستفرض فرب الدين يقتدر ان يثبت شركة الشريك المنكر بفرائن قوية وذلك بمجرد ابرازه اوراق المقبوض والتعديرات والسندات التي اعطاها له ذاك الشريك المنكر شركته او من اشياء اخرى ومن حيث اننا في البنود الاتية سنورد بالتفصيل الامثلة والابصاحات اللازمة عن كيفية فصل حقوق الاشخاص الذين يدعون على احدى الشركات وباي وجه يحصلون على حقهم فقد اقتصرنا الان على هذا المقدار

البند الثالث والستون حيث ان سند شركة الانونيم ينبغي تنظيمه في محكمة التجارة فاحكام البند الشين ليست جارية عليه . لانه هب انه حصل تنظيم سند هذه الشركة بين اصحاب الحصص وفقاً للاحكام المذكورة وجرى الشروع بعقد الشركة فمثل هذه الشركة تكون غير مشروعة عند الجمهور وتعد شركة قولفنتيف لانه لكي تكون هذه الشركة مقبولة ومشروعة لا بد من ان يكون تنظيم سند المفاولة بعقد الشركة مرتباً بمعرفة محكمة التجارة وينبغي استحصاال الارادة السنية باجرائها (المادة ٢١ من قانون التجارة)

البند الرابع والستون انه عند انشاء شركة القولفنتيف او شركة القومانديت يلزم اعلان المواد الاتي ايرادها لكي يكون معلوماً عند الجمهور حال هذه الشركة وكيفيتها واسماها وجميع اسبابها اي يجب ان يترتب سند المفاولة بعقد الشركة على طريق الخلاصة وبهذه الخلاصة يجب التصريح اولاً باسماء الشركاء الضاميين والكافلين الشركة وصفاتهم ومحل اقامتهم مع اسماء الشركاء اصحاب

الحصص او القوماند يتبر ثانياً بعنوان الشركة ثالثاً باسماء الشركا الذين صار تعيينهم لاجل استعمال الامضاء وروية وإدارة امور الشركة رابعاً بمقدار الراسال الذي وضعه الشركا او الذي لم يدفعه بعد ولكنهم تعهدوا بدفعه وان كان هذا الراسال منقسماً الى اسم توفيقاً لاحكام البند التاسع والخمسين فيجب ان يحرر مقدار الراسال الذي وضعه او الذي تعهد بوضعه اصحاب الاسهم المذكورة خامساً تاريخ بداية ونهاية هذه الشركة ومن بعد قيد هذه الخلاصة في دفاتر محكمة التجارة يصبر نشرها واعلانها للجمهور وبياناً لما يحصل من الفوائد والتحصينات من اشهار هذا السند نبادر الى تفسير القضية فنقول ان المراد بنشر اسماء الشركا الكفلا بالمال خلا الشركا القوماند يتبر انما هو لاجل بيان حالة هؤلاء الشركا ومعناه حتى يكون يعلم العموم انهم اي الشركا من اهل الخبرة والاستقامة ومن ارباب الثروة واليسار وهكذا تمنح الامنية للشركة وثانياً كما هو معلوم ان راسال الشركة اذا لم يكن كفواً لوفاء ديون الشركة فالشركا الكفلا بالمال يلتزمون بايفاء الدين الذي يتبقى على الشركة وعليه تكتسب الشركة اعتباراً بالنسبة الى الاموال والاملاك الكائنة تحت تصرف هؤلاء الشركا الضامتين واما الشركا القوماند يتبر حيث ان مسئوليتهم تجب للمدير فقط وليسوا بمسؤولين بالاخذ والعطاء مع الجمهور ولا يتحملون من الضرر والخسارة اكثر من الراسال الذي وضعوه فلماذا لا يحصل امنية للخلق بمجرد نشر اسمائهم وهكذا ايضاً هذا الراسال اذا صار وضعه وترتيبه على اسم من حيث ان سندات هذه الاسهم تتداولها ايدي الناس ويتعاقب عليها تصرف ايدي كثيرين من الناس فلو لم نشر اسماء اصحابها لتعذر ذلك وكان مستحيلاً عليها ولذلك لا يقتضي اعلان اسماء الشركا القوماند يتبر ولا اسماء اصحاب الحصص

(المادة ٢٢ من قانون التجارة)

البند الخامس والستون ثانياً ان الغرض من الاعلان بعنوان الشركة هو حتى اذا تعهد احد الشركا باجراء شي على اسم الشركة تلتزم الشركة باجراءه واذا لم يحصل التعهد به باسم الشركة فالشركة لا تكون مطالبة به ويكون المسئول به هو الشريك الذي تعهد به وحده فلذلك ان معرفة العموم عنوان

الشركة هو من اهم الامور والزمها

البند السادس والستون ثالثاً ان الفوائد التي تحصل من اشهار اسماء الشركا الذين تعينوا لوضع امضاء الشركة وإدارة وروية مصالحها هي في ما اذا باع الشريك الغير المأمور بإدارة الشركة اموالاً واملاكاً خاصة الشركة او اذا استقرض مبلغاً ما على اسم الشركة او اجري تعهدات ما فيكون قد تخلى درجة حقوقه ومن ثم لا تكون الشركة مطالبة باعماله وليس للناس ايضاً ان يتطلبوا اجراء اعماله منها وبالعكس اذا لم تحفظ هذه القاعدة فيمكن لاحد الشركا ان يتجمل بعدم الاستقامة اي انه يقدر هذا الشريك ان يدفع للناس سندات معنونة بعنوان الشركة ويكون كآلة مستقلة لخداع الشركة وبناءً على ذلك اذا لم تراعى هذه القاعدة اعني اذا لم يتعين مدير للشركة او اذا صار تعيينه وما اعلن للناس اسمه وشهرته فالشركة تكون مسئولة بكل المواد التي يقع التعهد بها من كل من الشركا

البند السابع والستون رابعاً ان المقصود باعلان مقدار الراسال الموضوع من الشركا القوماند يتبر او الذي تعهدوا بوضعه سواء كان راسال الشركة مؤسساً على اسم او على غير اسم فهو من حيث ان اعتبار الشركة القوماند يتبر هو بنسبة راسالها وليس باعتبار اصحاب الراسال فلذلك متى عرف الناس مقدار الراسال المودى من الشركا القوماند يتبر على الحساب حين اقامة الشركة ومقدار الراسال المتفق على وضعه فيما بعد فيعرفون درجة اقتدار هذه الشركة ويكونون عند اجراء معاملاتهم معها واثقين بها بقدر استيهاها غير انه اذا افترضنا مخالفة هذا التنبيه اي لو قدر عدم الاعلان بمقدار الراسال الموضوع من قبل احد الشركا الذين هم بصفة القوماند يتبر فماذا عسى ان يكون وقتئذ نجيب ان ذاك القوماند يتبر قد خسر الامتياز الخاص به واضمحى كافلاً وضامناً اجراء جميع تعهدات الشركة حيث ان امتياز القوماند يتبر هو موضوع بصورة الاستثناء من القاعدة العمومية اما كسب هذا الامتياز يتم برعاية النظمات الثابتة الاجراء بحقه اي ان هذا الامتياز يحصل بمجرد تعيين مقدار الراسال الموضوع في سند المناولة

المنعقد بين الشركاء وبمجرد نشر خلاصة السند المذكور للجمهور

البند الثامن والستون خامساً ان الفوائد التي تحصل للشركاء والمعموم من اعلان تاريخ ابتدا وانتهاء الشركة هي من وجه ان الجمهور متى كان عالماً بنهاية مدة الشركة اي بتاريخ فسخ الشركة فاذا اجري مدير الشركة عقوداً على اسم الشركة بعد ذلك التاريخ فلا تكون مقبولة عند احد وثانياً يكون للشركاء السابقين حق ان يرفضوا تلك العقود الغير المشروعة لو افترضنا ان المدير خدع الناس بقبولها لان التعهدات التي يجريها المدير باسم الشركة تكون معتبرة عند الشركاء مدة دوام الشركة المذكورة اعني من ابتداء المدة الى انتهائها واذا ظهر تعهدات قبل بداية الشركة او عند نهاية مدتها فلا تكون مقبولة عند الشركاء غير انه اذا كان قد تعين في سند المفاولة الذي حصل تنظيمه بين الشركاء تاريخ نهاية الشركة ولم يكن اعلان للناس خلافاً للنظام فجميع مقاولات وتعهدات مدير الشركة التي لم تكن اعلنت نهاية مدتها بعد فسخها تكون مرعية عند الجمهور والشركاء مسئولون بها ايضاً لكن حين اقامة الشركة اذا لم يعلن بتاريخ نهايتها واعلن غيب فسخها فلا محذور من الحيلة ومعناه اذا اعطى مدير الشركة سنداً معنوياً بعنوان الشركة فالشركاء لا يكونوا مسئولين به

البند التاسع والستون حين انشاء شركة القوالفتيف او شركة القومانديت اذا لم يراع بعض الشروط اللازمة المندرجة في البند الرابع والستين اي اذا حذف من خلاصة سند الشركة بعض مواد واجب اثباتها بموجب القانون وصار اعلان خلاصة السند المذكور. فايجاب ذلك قد سبق بيانه في البنود المتقدمة ونزيد على ذلك الان بانه لو ثبتت تلك الخلاصة في محكمة التجارة ولكن لم تنشر فلا اعتبار لتلك الشركة عند الجمهور وان لم يرد الشركاء ايضاً ان يداوموا على تلك الشركة فلم متى شاءوا ان يطلبوا فسخها كما اذا عقدت شركة بين خمسة اشخاص وبحسب الشروط المحررة في البند الستين جعلوا سند مفاولة عند الشركة على عشر سنوات متتالية وقيدوا هذا السند في محكمة التجارة ولكن لم يعلنوه فهب ان تلك الشركة قد تمت واجريت معاملاتها

ايضاً فلكل من الشركاء ان يتطلب فسخها قبل نهاية مدة العشر سنوات المعينة في سند الشركة بحجة عدم اجراء الاعلانات اللازمة بانشاء تلك الشركة حتى انه اذا تقرر بين الشركاء حين اقامة الشركة ان يجرؤوا الاعلانات اللازمة في خلال مدة معينة فقبل ظهور الاعلانات المذكورة يمكن لاحد الشركاء ايضاً ان يطلب فسخ تلك الشركة غير انه بعد اذاعة الاعلانات المذكورة فلا يسوغ لاحد الشركاء ان يدعي الفسخ قبل نهاية المدة المسماة مطلقاً

البند السبعون ان عدم اجراء احكام البند الرابع والستين مع كونه يجيز لاحد الشركاء ان يدعي فسخ الشركة لكنه يحكم بالفسخ من بعد تاريخ الادعاء وجميع معاملات الشركة الكائنة تحت تعهداتها الى حين تاريخ الاستدعاء بالفسخ يجب اعتبارها وما يتسبب من الاضرار والخسائر الى ذلك التاريخ يلتحق بالشركاء ايضاً هذا وحيث ان تلك الشركة اعتباراً من ذلك التاريخ يجب ان تكون منفصلة ويلزم روية المحاسبات المتعلقة بها مع ايفاء ديونها وتحصيل مطالبيها فان وجد فيها ما يجب ان يوزع بين الشركاء فيكون لكل منهم على قدر حصته. والمراد بايضاح هذا الامر انما هو لكي يعلم ان لاحق لاحد الشركاء بعدم اعطاء ما يعود عليه من الاضرار والخسائر اللاحقة بالشركة المنفصلة ولو حكم موافقة لاستدعائه بفسخ الشركة بوسيلة عدم مشروعية تلك الشركة من بعد اقامتها والشروع باجراء معاملاتها حتى ان جميع الشركاء يكونون مسئولين بتلك الشركة الى تاريخ الاستدعاء بفسخها وحتى ذلك الوقت ينظر اليها كأنها عقدت وفقاً للنظام

البند الحادي والسبعون بناء على الوجه المار ايضاحه ان الشركة المنعقدة خلافاً للشرائط المذكورة في البند الرابع والستين كما انها لا تكون معتبرة عند الشركاء كذلك تضيي غير معتبرة عند الناس ايضاً حتى اذا كانت تلك الشركة مقبولة عند الشركاء وادعى شخص خارج عن الشركاء على احد الشركاء وذاك الشخص ان يعرف تلك الشركة فلا تعتبر تلك الشركة وتضيي كالعدم مثال ذلك ان رجلاً يدعى عارف اغا جعل راسمال الشركة عشرين الف غرش وكان عليه دين لشخص اخر اسمه ولي اغا وكان هذا الدين المترتب على عارف

الغا خارجاً عن معاملات الشركة وطلب ولي اغا الموما اليه تحصيل مطلوبه من
الراسمال المذكور فشركا المديون المرقوم الآخرون لا يقتدرون على صد طلبه اي
لا يمكنهم ان يوقفوا راسمال المديون المرقوم بمجرد دعواهم ان هذا الدين ليس
هو على الشركة ولا يسوغ احتجاجهم في القاعدة القائلة ان المديون التي على الشركا
لا يجب ابقاؤها من راسمال الشركة

غير انه اذا جرى احد الناس عنوداً مع تلك الشركة كما اذا تعهد باعطاء بعض
اشيا لتلك الشركة فلا يقتدر على نقض تعهده نظراً لعدم مشروعية تلك الشركة
اذ ان في مقاولته مع تلك الشركة ما يدل على انه قد قبل هيئتها وبالتالي
ايضاً من حيث ان عدم الاذاعة اللازمة ليس هو من الاسباب المضرة به فلذلك
يجب الحكم عليه باجراء الشيء الذي تعهد به ونظير ذلك اذا تصدرت دعوى على
الشركة المعقودة على صورة غير مطابقة للنظام باجراء التعهدات الواقعة باسمها
فالشركا قطعاً لا يقتدرون ان يمتنعوا من اجراء التعهدات المذكورة بحجة عدم
مشروعية تلك الشركة

البند الثاني والسبعون انا نكرر الآن المواد المار ذكرها على سبيل
الايجاز فنقول اولاً متى انشئت شركة قوللفتيف او شركة قومانديت خلافاً لاحكام
البند الرابع والستين اي اذا عقد عدة اشخاص شركة ما وبنوا عليها صك مقاوله
بشرائط معلومة لكن لم يقدوا في محكمة التجارة خلاصة مضمون هذا السند ولم
يعلنوه كما قدمنا فيسوغ لكل من الشركا حينئذ ان يطلب نسخها لكونها مغايرة
لنظام ولكن ينبغي ان تعتبر جميع معاملات تلك الشركة التي صار اجراؤها لحد
تاريخ الاستدعاء بالفسخ ومن بعد روية جميع محاسبات الشركة تكون الشركة
منسوخة اعتباراً من ذاك التاريخ. ثانياً اذا جرى بعض الشركا المذكورين عنوداً
باسم الشركة كما لو استقرضوا من احد مبلغاً فلا يقدرون على التمتع من ثأدية المبلغ
المستقرض بمجرد دعواهم ان تلك الشركة كانت انشاؤها خلافاً للنظام لان
المدعين على الشركة ينظرون اليها بعين الاعتبار ويعتبرن ان اقامتها كانت بنوع
موافق للنظام. ثالثاً اذا كان يطلب لاحد الاشخاص مبلغ ما من احد شركا تلك
الشركة وادعى تحصيل مطلوبه من الراسمال الموضوع من ذاك الشريك

المديون بداعي عدم مشروعية تلك الشركة فعلى ما تبين في البند السابق ان باقي
شركا المديون لا يمكنهم المانعة اصلاً

البند الثالث والسبعون بناءً على ذلك قد انضح انه كما قد سأل شخص ما
ان يدعي بمشروعية شركة كهذه كذلك سأل شخص اخر له دين خصوصي على احد
اعضاءها الادعاء بعدم معرفة تلك الشركة مطلقاً وحتى له ان يعدها في حكم الساقط
فاذا وقع هذا التناقض. مثال ذلك ان مختار افندي وفرهاد افندي اذا عقدا
شركة على هذا النسق واستدانا باسم الشركة مبلغاً من شخص اخر اسمه ولي افندي
واتفق قبل قضاء هذا الدين ان افلست تلك الشركة وبرز ولي افندي المرقوم يدعي
بمشروعية تلك الشركة وقبولها وان يكون مطلوبه ممتازاً وطلب استيفاءه باول الامر
من موجودات الشركة ثم ادعى شخصان على المفلسين المذكورين بان للواحد
ديناً على مختار افندي من ثمن البسة خصوصية والاخر ديناً على فرهاد افندي لاجل
بعض مصاريف بيتية واقتضت تسوية المطلوبات من الاموال الموجودة نظراً
لعدم مشروعية الشركة المذكورة فكيف يجب العمل والحالة هذه. فنجيب من
حيث ان مطالب ولي افندي هي من الشركة رأساً فلا يبقى صاحب امتياز
ومن ثم يتوزع المال الموجود بطريق الغرامة على جميع المدعين بالدين

البند الرابع والسبعون ان سند الخلاصة الذي يصير اعلانه كما مر
في البند الرابع والستين ينبغي استخراج من سند عقد الشركة والتصديق
عليه من طرف محكمة التجارة حتى اذا كان قد ترتب سند عقد الشركة بمعرفة
محكمة التجارة يلزم التصديق على سند الخلاصة المذكور ايضاً منها. ولكن اذا لم يكن
تنظيمه على هذا النسق وعمل بين الشركا فمضى كانت الشركة شركة قوللفتيف
يلزم ان يكون ممضى من جميع الشركا الكافلين بالمال ومتى كانت الشركة شركة
قومانديت سواء كانت منقسمة الى اسم او غير منقسمة فينبغي ان يكون سند
الخلاصة ممضى من كفلا الشركة ومديرها فقط لان سند الخلاصة المذكور
يعتبر عند الناس انه سند مقاوله الشركة الاصلي فمضى كان غير ممضى من جميع
الشركا فحين الحاجة يمكن لاحد الشركا ان ينكر شركته غير انه من حيث لا يلزم

نشر وإعلان أسماء الشركاء التوأمين فلا يجب أن يضعوا أسماءهم في سند الخلاصة المذكور (المادة ٢٢ من قانون التجارة)

البند الخامس والسبعون أن الشركة التوأمين لا يقتصر على نشر خلاصة سندها بل يلزم أن يتعلق على ديوانها محكمة التجارة سند عقد الشركة بتمام عباراته مع الأمر العالي المودن بعقد الشركة المذكورة لأن أصول إنشاء شركة التوأمين هي ذات أهمية أكثر من باقي الشركات ولا بد أن تكون بصورة تعطي أمانة للجمهور وأسباب ذلك هي كون أن الأشخاص الداخلين بشركة القول للتعريف هم مسئولون من حيث معاملات الشركة فلا يكون للناس أهمية كنية للاطلاع على مقاولات تلك الشركة المتعقدة بين الشركاء بل ينبغي الاطلاع على المواد اللازمة فقط وهي أن يعرفوا عنوان الشركة وتاريخ بدايتها ونهايتها وأسماء مديريها وكفلائها بالمال ومقدار الراسمال الموضوع من طرف الشركاء التوأمين تبين فهذه المواد يصير إدراجها بسند الخلاصة وبصبر إعلانه ولكن من حيث أن أعضاء شركة التوأمين لا يخسرون بارة واحدة علاوة على الراسمال الذي يضعونه فتمتع علم الناس بمجموع المقاولات المتفرقة بينهم يفهمون مستقبل تلك الشركة ما أمكن وبالنظر لما يحيطون به علماً يجرؤون المعاملات معها كما أنه بمناسبة إعلان الأمر العالي الصادر بمنحها لا يعود مجال للتجمل بإجراء كذا شركات بدون الحصول على الرخصة اللازمة وهكذا تنتفع عدم مشروعية وصلاحيه تلك الشركة (المادة ٢٤ من قانون التجارة)

البند السادس والسبعون كما أنه لا بد من إعلان عنوان شركة القول للتعريف وتاريخ بدءها وختامها وأسماء مديريها وكفلائها بالمال كذلك من بعد انقضاء مدتها المعينة إذا صار تجديد مدة الشركة المذكورة أو إذا صار فسخ تلك الشركة قبل انقضاء مدتها المعينة أو صار تبديل بعض الشركاء بخلافهم أو كنت بعض الشركاء أيديهم من الشركة بالكلية أو إذا صار إضافة بعض الشروط على سند المقاوله الذي صار تنظيمه بين الشركاء أو صار تغيير عنوان الشركة بأسماء آخرين يقتضي أن يصير ربط هذه الكيفيات بمقاوله جديدة وتفيد في محكمة التجارة

وإعلانها بطريق الخلاصة تطبيقاً لأحكام البند الرابع والستين وإذا لم يصدر هذا الإعلان فجميع المواد المذكورة لا تعتبر عند الشركاء ولا عند الأشخاص المدعين على الشركة من الخارجين عنها وتضمني كأنها لم تكن . غير أنه بوسيلة عدم إجراء الإعلانات اللازمة فالشركاء لا يتخلصون من المسئولية لأنه بحسب أحكام البند الرابع والستين قد توجب نشر وإعلان خلاصة صك الشركة الذي حصل تنظيمه بين الشركاء حين إقامتها فإذا بعد نشره حصل تغيير ما في الشركة ولم يحصل نشره فتضمني الأمانة التي حصلت إلى الناس من مفعول أحكام البند المذكور كأنها بلا فائدة وذلك بالنظر إلى تغيير الشرائط المتفرقة بين الشركاء المرقومين إذا بقيت مكتومة . مثلاً عند إنشاء إحدى الشركات إذا وضع لعنوان الشركة اسم ولي اقتدي وبعد الإعلان للعموم قد ترك الاقتدي المسمى إلى الشركة ولزم استعمال اسم شريك آخر في عنوان الشركة فحينئذ لا يحصل فائدة البتة من الإعلانات الواقعة عند عقد الشركة أن لم يدع ذلك مجدداً وتجرى المتعضيات القانونية التي أشرنا عنها ومن ثم إذا لزم بعد وقوع الشركة تغيير بعض مواد مندرجة في الخلاصة المذكورة وبالفرض اقتضى إخراج أحد الشركاء من الشركة نظراً لسوء تصرفه فهذه المادة وإن تكن جائزة قانونياً غير أنه كما أعلن مقدماً بدخوله في الشركة ينبغي أيضاً أن يعرف عند الناس خروجه منها وإذا كان إخراجهم بدون إعلان فيحسب عند الناس شريكاً يعني تركه على هذه الصورة لا يكون مقبولاً والشخص الذي له مطلوب على الشركة يقتدر على استيفاء حقوقه من ذلك الشريك ضرورة (المادة ٢٥ من قانون التجارة)

البند السابع والسبعون بما أن المواد المتضمنة إعلانها كما مر في البند السابق هي أولاً مادة تجديد المدة بعد انتهاء المدة المعينة للشركة ثانياً فسخ الشركة قبل انقضاء المدة المذكورة ثالثاً كف يد بعض الشركاء أو تبديلهم رابعاً الشروط والمقاولات الجديدة التي تضاف علاوة على سند الشركة خامساً تغيير عنوان الشركة فلذلك نأخذ الآن بتفصيلها الواحدة بعد الأخرى . فنقول أولاً إذا عرض داعي لزيادة مدة الشركة بعد نهاية مدتها المعينة فيكون القصد من إعلان

ذلك انما هو لكون كما هو معلوم ان الراسال الذي يوضع بالشركة من احد الشركاء هو مخصوص باصحاب ديون الشركة فالشخص الذي له مطلوب على ذاك الشريك لا يقتدر على استحصاال مطلوبه من راسال ذاك الشريك المديون طالما ان الشركة موجودة ومن حيث ان الدائن له حق وضع اليد على ذاك الراسال بعد انقضاء مدة الشركة المخصصة لها اي من تاريخ فسخ الشركة فلو جاز تطويل مدة الشركة بمجرد راي واتفاق الشركاء خلوا عن الاعلان والازاعة فحيث يسوغ لسائر الشركاء ان يتصدوا لابطال حق الدائن المذكور بدعواهم ان الشركة حصل امتدادها وهذه الوساطة تكون كفوا للدفاع عن راسال المديون لكن اذا صار اعلان امتداد الشركة فيكون حيث ان سند باب الاحتيال ثم نقول ايضا اذا استمرت الشركة بعد نهاية مدتها خلافا للنظام اي لم يحصل اعلان كيفية امتدادها فينبغي ان يترتب على تلك الشركة ما في احكام البند السبعين والثاني والسبعين يعني ان سند المفاولة المتضمن تحديد مدة الشركة المذكورة لا يكون معتبرا عند الشركاء . وعند وقوع استدعاء احد الشركاء بابطاله بحكم بسقوطه ومع كل هذا فالمستدعي بابطال مفاولة تجديد الشركة يبقى تحت مسئولية معاملات الشركة التجارية الى تاريخ الاستدعاء بالابطال يعني يكون ملزوما ان يفي تعهدات الشركة الكائنة الى ذاك التاريخ اما بعد ذاك التاريخ فتحسب تلك الشركة ملغاة وكذلك لو حصل قرار بين الشركاء على امتداد الشركة واستقرضوا مبلغا باسم الشركة وحيث المطالبة بهذا المبلغ انكر الشركاء المرقومون مدة التجديد وادعوا بفسخ الشركة ونازعوا بنادية المبلغ المطلوب من الشركة فكما ان الشخص الذي افرض ذاك المبلغ يقتدر ان يثبت بقاء الشركة المذكورة وعلى هذه الصورة يدعى بحقوقه على الشركاء المرقومين كذلك الشخص الذي له مطلوب على احد هؤلاء يمكنه ان لا يعرف مطلقا امتداد هذه الشركة ويمكنه ايضا الادعاء باستحصاال مطلوبه من راسال مديون

البند الثامن والسبعون عند انشاء احدى الشركات اذا لم تدع وتعلن خلاصة صك المفاولة المعقود بين الشركاء وفقا لاحكام البند الرابع والستين وعند انتهاء مدتها تجددت المفاولة بين الشركاء على امتداد تلك الشركة وهذا

التجديد ايضا لم يدع ولم يعلن فذه الشركة ايضا تجري بمقتضى الاحكام الواردة انفا . مثالا لو عقد خمسة اشخاص شركة وعينوا مدتها في صك الشركة عشرة سنوات بدون ان يعلنوا خلاصة صك الشركة وعند انقضاء المدة اتفق الشركاء المذكورون وجددوا بينهم الشركة مدة اخرى ولكن بدون ان يدعوا ويعلنوا هذا التجديد وعقب ذلك اجرت تلك الشركة اعمالا بمعنى انها تعهدت بشيء ما وبرزت الشركاء تدعي عدم ايفاء ذلك التعهد بحجة ان الشركة ما تأسست وفقا للنظام يعني لم تحصل اذاعتها عند تأسيسها ولم تعلن ايضا عند امتدادها فتدعي حجتهم هذه ويحكم عليهم بايفاء ما تعهدت به الشركة اذ لا خلاص لهم من المسئولية بهذا العذر لان عدم اعلان الشركة عند تأسيسها نعم هو خطأ وعدم نشره ايضا عند تجديدها هو خطأ اخر ولكن هذا الخطأ لا يتعدى الى حقوق الشخص الثالث

البند التاسع والسبعون ان التنبيه الثاني من التنبيهات الخمس الواردة في البند السادس والسبعين هو وجوب اعلان فسخ الشركة اذا ما فسخت قبل ختام المدة المعينة لها . على انه اذا لم يعلن ذلك الفسخ خلافا للنظام فلا تدري الناس بانفساخها ولهذا يكون لها الثقة بتعهدات مديرها لحد نهاية المعينة لانتهائها على ما اذيع قبلا وهذا ما يوجب المسئولية على الشركاء مثالا عند تأسيس الشركة صار القرار ان تكون مدتها عشرة سنوات وقبل انقضاء المدة يستتب اي في نهاية السنة الثامنة توافق الشركاء على فسخها ولم يعلن ذلك الى العموم فكما يجزبه المدير باسم الشركة في هاتين السنتين اي لحين انقضاء المدة المعينة في الاصل تلتزم به الشركاء ولا يمكنهم التخلص من المسئولية بحجة الموافقة التي حصلت بينهم على فسخ تلك الشركة قبل اوانها ما عدا اذا حدث حادث شهر موجب فسخها طبعاً كموت احد الشركاء او الحكم عليه بحجة ما من المحنات التي توجب فسخ الشركة قانونا وتواتر هذا الحادث بصورة لا يمكن الاعتذار به له وعدم معرفته من الذين يتعاملون مع الشركة فحيث لا حاجة لاذاعة واعلان مخصوص حيث ذاك الحادث يكفي لاشهار فسخها

البند الثامنون ان التنبيه الثالث من التنبيهات المذكورة هو وجوب اذاعة واعلان تبديل بعض الشركاء واحداً كان او اكثر او تركهم الشركة بالكلية فهذا الامر واجب اعلانه لان اعتبار الشركة سواء كانت من نوع القوللنتيف او التومانديت يقوم باعتبار الشركاء الكافلين اعمالها ولهذا صار من الواجب عند خروج احد من هؤلاء الشركاء من الشركة المذكورة او عند تبديله بشريك اخر اعلان الكيفية للجمهور لياخذ الناس احتياطاتهم مع تلك الشركة اذ من المجاز ان تكون ثقتهم بتلك الشركة مبنية على اعتبار ذلك الشريك الذي خرج منها ولهذا كان من العدل ان الشريك الذي خرج من الشركة بدون ان يعلن ذلك عموماً يضحى مسئولاً عن اعمال تلك الشركة الى حين انقضاء مدتها المعينة ويعتبر شريكاً بالنظر الى المدعين على تلك الشركة ولكن بعد انقضاء المدة المذكورة اذا توافق الشركاء الباقون على امتداد الشركة فلا يكون مسئولاً عن اعمالها الجديدة وبناء على ذلك جميعه قد اتفق ان من واجبات الشريك الذي يخرج من الشركة او يتخلى عن حقوقه فيها لشخص اخر ان يستحصل اولا رضاء باقي الشركاء ومن ثم يعلن للجمهور بانه قطع علاقاته مع تلك الشركة وقد كف يده عن جميع اعمالها وبعد اتمام ذلك يمكنه الانفصال عن الشركة انفصالاً باتاً

البند الحادي والثمانون ان التنبيه الرابع هو وجوب اعلان الشروط التي تضاف علاوة على صك الشركة المنظم عند عقدها . مثاله لو كان كل من الشركاء مفوضاً اليه استعمال امضاء الشركة بمنتهى السند الاول وبعد ذلك حصل الاتفاق بين الشركاء على ان يحصر هذا الامراي استعمال امضاء الشركة في شريك واحد فقط فان لم يعلن هذا الاتفاق الجديد فلا يكون عند الآخرين مرعياً بل بالنظر اليهم تبقى وتدوم احكام المفاولة السابقة وبمنتهى تكون الشركة مسئولة في جميع التعهدات التي تجري باسم الشركة من كل من الشركاء ولكن اذا حصلت الاذاعة اللازمة واعلنت الكيفية على العموم وجبت رعاية الاتفاق الجديد الجاري بين الشركاء وبعد ذلك التاريخ لا يقبل ما يتعهد به باسم الشركة ذاك الشريك الذي حصل الفرار على منعه من استعمال امضاء الشركة واذا فرض قبل الناس

تعهداته فيحق للشركاء رفضها ولكن قد يحدث بعض شروط اضافية على صكوك الشركة وهي في ذاتها لاهية لها عند الناس الخارجين عن الشركة بل هي مهمة بالنظر الى الشركاء فقط كقولك لو حصلت المفاولة بين الشركاء على تكتير او تقليل ماهية ومعاش المدير فيكون مما لا يضر ولا ينفع الشخص الثالث بل منحصر خيره وشره في الشركاء وعليه فلا وجوب ولا اقتضاء لاذاعته واعلانه على الجمهور

البند الثاني والثمانون ان التنبيه الخامس والاخير من التنبيهات المذكورة هو بحق تبديل وتغيير عنوان الشركة لان عنوان الشركة هو عبارة عن امضاءها المخصوص فيها وحيث انه بموجب ذلك الامضاء يضحى جميع الشركاء مسئولين عن التعهدات والسندات المرفوعة عليها فاذا لاجابة لبيان درجة الاهمية في امر تبديل الامضاء وبناء على ذلك لو تبدل العنوان المخصص للشركة واتخذ لها عنوان غيره ولم يعلن ذلك على العموم فكل ما يوجد من السندات في العنوان السابق يكون جميع الشركاء مسئولين عنها ولكن بعد الاعلان المذكور لا يبقى اعتبار للعنوان الاول وعند ظهور مثل هذا السند لا تنضم فيه الشركة . ونظم القول بحق احكام البند ٦٤ والبند ٧٦ على هذه الصورة قائلين اذا اجريت احدي المواد الموردة ولم تعلن وتزاع وفقاً للاحكام المذكورة كما لو وجد شروط جديدة بين الشركاء وبقيت مكتومة عن العموم فتتجه هذه التنصيرات تعود على جميع الشركاء ولا يحق لهم ان يرفضوا تعهدات الشركة ولكن عندما يريدون يمكنهم استناداً على وقوع تلك التنصيرات ان يدعوا بابطال والغاء المفاولات الجديدة غير انه يجب اعتبار تلك المفاولات التجارية بين الشركاء الى حين تاريخ وقوع الاستدعاء . اي ان وقوع الاستدعاء بنقض تلك المفاولات بحجة التنصيرات النظامية المذكورة لا يشمل ما قبله بل يكون حري بالاعتبار بالنظر لما بعده ومثل ذلك ايضاً لا ينبغي ان هذا النصوص يمتد الى مس صواح الشخص الثالث اعني الخارج عن الشركة بمعنى ان تنصير الشركاء بعدم اذاعة ما ينبغي اذاعته لا يفهم من اتمام ما قد تعهدوا به بل ان تلك التعهدات بالنظر الى الاشخاص الاجانب عن الشركة تعتبر كأنها صادرة من مصدر نظامي وشرعي

الفصل الثاني

بحق الشركة الموقفة

البند الثالث والثمانون عدا عن انواع الشركات الثلاثة المذكورة في
البند الحادي والعشرين يوجد شركة موقفة وهي مقبولة قانوناً فهذه الشركة
المعروفة موقفة بعين فيها عقد المفاولة لاجل العمل في صنف من اصناف التجارة
او في جملة اصناف لقصد ان يكون الربح عائداً الى كل شريك بمقدار حصته من
تلك الشركة مثال ذلك اذا اشترى اثنان قطعة من الجواهرات او ابتاع خمسة
اشخاص وسقة حنطة بناءً ان يكون الربح او الخسارة عائدين على كل منهم بحسب
سهمه فمن مثل هذا الاتفاق تتولد الشركة الموقفة وبعد ان تباع قطعة الجواهرات
المذكورة او وسقة الحنطة تبطل الشركة طبعاً ومن هذا القبيل ايضاً ما يفعله
البعض من الاتفاق على التزام ابرادات احد الجسور او اعشار احد السناجق
فمشاركهم في ذلك تعد من باب الشركة الموقفة حتى اذا كمل الشيء المبني عليه
الشركة تفسخ تلك الشركة فهاهنا هذه الشركة وتحدد ما مع بيان الفرق الكائن
بينها وبين شركة القول للفتيف قد ورد منفصلاً في البند الحادي والثلاثين فلم
يبق حاجة الى الاعادة هنا ولكننا تقتصر الان على ذكر نبذة واحدة على سبيل
التنبيه فنقول ان الشركة الموقفة لم يكن لها هيئة مستقلة كباقي انواع شركات التجارة
الثلاثة فلا يتعين لها اسم خاص بها ومحل ورأس مال مخصوصين لها وبناءً على ذلك
اذا افلست هذه الشركة فما يبقى من راسمالها يتوزع بالسوية على الشركاء الذين هم
بالطبع اصحاب دينها ولا يكون فيها احد من اصحاب الديون المنازعة فالشركاء
الموقتون ليسوا بضامنين ديون الشركة بمعنى انهم لا يكون احدهم كفيلاً للآخر
ولكن اذا اعطى واحد منهم سنداً باسم جميع الشركاء لشخص خارج عن الشركة
فلا يلتزم به باقي الشركاء بل يرضى مسئولاً به الشريك الذي امضاه فقط ولكن
اذا كان ذلك السند ممضى من كل من الشركاء ولو لم يكن مصرحاً فيه ان كل
واحد كفيل للآخر فمع ذلك يلزم الجميع ان يقوموا بمندرجاته ولكن اذا كانت
حصة كل شريك مفرزة على حدة يعني لو كان السند يبلغ عشرة الاف غرش

وفيه تصریح بان كل واحد ملتزم بالفي غرش قبلتزم عند ذلك كل واحد بدفع
ما عليه ولا يعدون اذ ذاك كفلاء الواحد للآخر (المادة ٢٦ و ٢٧ من
قانون التجارة)

(تنبيه) ان هذه الشركة يسميها قانون التجارة شركة محاصة ولكن قد وجدنا
ان نسميها بشركة موقفة انسب واحكم ولهذا عدلنا اليها)

البند الرابع والثمانون من الغني عن البيان ان اثبات عقد الشركة
التجارية الكائنة بين عدة اشخاص يكون بابرار السند او ببراهين وادلة قوية ولهذا
ان لم يبرز سند الشركة او نظائره من البراهين الناطقة فلا تثبت الشركة ولكن
اثبات الشركة الموقفة لا يحتاج الى مثل هذه التكاليف يعني يمكن اثبات عقد
الشركة الموقفة الكائنة بين اثنين او اكثر بابرار المكاتيب والدفاتر مثلاً تاجر مقيم
في بيروت ارسل رقيباً الى تاجر اخر مقيم في الاستانة وكلفه ارسال شحنة حنطة برسم
الشركة بناءً على ان يكون ربحها او خسارتها مناصفة بينهما وذاك التاجر المقيم
في الاستانة قد قبل بذلك وارسل تلك الشحنة وبعد ذلك انكر التاجر المقيم في
بيروت الشركة فذاك التاجر يمكنه ان يثبت الشركة بابراره الرقيم الذي كتبه
ذاك له او انه يثبتها من دفاتره هذا ولما كانت الشركة الموقفة ليست كباقي
الشركات يعني ليس لها هيئة مستقلة كما اوضحنا ذلك قبلاً لم يكن من اللازم في
حق انشاءها اجراء النظامات اللازمة في غيرها كالاعلان والاذاعة وغير ذلك
من التكاليف (المادة ٢٨ من قانون التجارة)

الفصل الثالث

بحق المنازعات التي تحصل بين الشركاء

البند الخامس والثمانون قد اوضحنا في البنود السابقة صورة تشكيل
وإدارة الشركات التجارية على اختلاف هيئاتها المتنوعة ووضحنا وظائف الشركاء
المختصة بهم وباقي المتفرعات وعليه فنبادر الان لبيان كيفية فصل وروية
المنازعات التي تحصل بين الشركاء فنقول

ان المنازعات المذكورة لا يجوز فصلها وحسمها في محكمة التجارة ولكن من الضرورة ان يتسنى لها محكمون او محبسون حيث يتشكل مجلس مخصوص مركب من جملة ذوات وترى فيه تلك المنازعات . يعني ان الشركا المتنازعين يعينون مميزين يفصلون المواد المنازع فيها لان اكثر تلك المنازعات منشأها اختلاف في المحاسبات وامر فصلها يتوقف على روية دفاتر الشركة واوراقها والتدقيق بها فلو نيط ذلك بمحاكم التجارة للزم له وقت طويل هذا وان المميزين جائز تعيينهم من جميع صنوف الناس ولكن قد جرت العادة من القديم ان يكونوا من الانام المعتبرين المعدودين في سلك التجارة وقد راعت محكمة الاستانة ايضاً هذه القاعدة لان من الامور المهمة ان يرى الميزون تلك الدعوى بنوع خالٍ من الغرض ولهذا متى كانوا من الاشخاص المعتبرين الحميدي الاطوار تزيد فيهم امنية الطرفين المتخاصمين وكونهم من صنف التجار هو لكي يدركوا المادة المنازع فيها بظروفها اكثر من غيرهم . واذا تبين ان بين المميزين والمتخاصمين احد ذو قرابة ما يفصل من التحكيم اذا طلب الخصم فصله ولكن اذا كانت تلك المنازعة لا تتعلق في معاملات الشركة وكانت من الحقوق العادية المحضة لا تنفصل بمعرفة المميزين بل في محكمة التجارة كما لو حدث دعوى بين الشركا على هذه الصورة وهي ان احد الشركا طلب الخروج من الشركة بحجة عدم استيفاء الشرائط القانونية كاعلان واذاعة خلاصة صك الشركة عند تأسيسها فعارضه باقي الشركا في هذه الدعوى فلا تكون الدعوى حينئذ من قبيل الاخذ والعطا ولهذا ينبغي ان ترى في محكمة التجارة ومثل ذلك ايضاً اذا ادعى بعض الشركا على واحد منهم وطلبوا طرده من الشركة بسبب سوء تصرفاته فهذه الدعوى لكونها من مواد الحقوق فتري كذلك بمحكمة التجارة كما انه لو كانت دعوى بين الشركاء لا علاقة لها بالشركة اصلاً يعني ان تكون معاملات الدعوى خارجة عن الشركة بالكلية فلا يجوز رويتها بمعرفة مميزين بحجة ان المتخاصمين هما شركا بل ينبغي ان تنصل في محلها الاجمالي (المادة ٤٠ من قانون التجارة)

البند السادس والثمانون بعد اعطاء التفرار بحق الدعوى دلي ان ترى بمعرفة مميزين يصير نصيبهم على احد وجهين احدهما ان يكتب الخصام للمميزين سنداً مشعراً بنصيبهم مع ما يحصل التفرار عليه بينهم من المناولات وتحديد درجات اقتدارهم والثاني انهم ينصبون بمعرفة محكمة التجارة التي تبين لم ايضاً درجات ما ذويتهم وفي هذه الصورة حيث توجد تقارير الطرفين في سجل قيود المحكمة مع اسماء المميزين يكون ذلك بمقام سند ولكن اذا تمتع احد الطرفين المتخاصمين عن تسمية مميز فللمحكمة ان تعين مميزاً اخر بناء على طلب الخصم مع المميز الذي يكون قد سماه احد الخصمين ثم يلزم ان يفهم ان ليس من الضرورة تعداد المميزين بقدر تعداد المتخاصمين بل اذا كان الشركا المتخاصمين متقسمين الى فئتين فلكل منهما ان تسمي مميزاً مثلاً لو كانوا خمسة اشخاص وانفق منهم ثلاثة على اثنين فينصب من طرف الثلاثة مميز واحد ومن طرف الاثنين مميز اخر ولا يكون حاجة الى نصب خمسة مميزين من طرف كل شريك مميز واحد ويجوز ايضاً ان يقام من طرف كل فئة اثنان بدل الواحد ولكن اذا كان كل من الخمسة اشخاص بمنزل عن الاخر فيتعدد المميزون تعدد المتخاصمين هذا وقانون التجارة لا يصرح بعدد المميزين اي انه لا يحدد مقدار العدد الواجب نصبه من كل فئة ولكن قد اصطلمت محكمة الاستانة على تعيين مميز واحد واثنين من طرف كل من الشركا المتنازعين (المادة ٤٣ و ٤٤ من قانون التجارة)

البند السابع والثمانون بعد تعيين المميزين ونصيبهم تعطى لهم مهلة مناسبة لاصدار الحكم في تلك الدعوى واصدار مضبطنها وهذه المهلة تعطى بتراضي الفريقين المتخاصمين على ان المميزين ملزومين ان ينهوا المسالة ويحكموا بها ويعطوا مضبطنها في ظرف تلك المهلة واذا لم يجزوا حق وظيفتهم في وقتها المعين يسون تحت المسؤولية ويحكم عليهم بالاعطال والضرر عند الاقتضاء واذا اعطوا قراراً بعد انقضاء المهلة المعينة يكون باطلاً ويعتبر كانه لم يكن ولكن اذا عرضت اسباب مانعة من روية الدعوى واعطاء قرارها في ظرف المدة المعينة فملزومون اي الميزون ان يخبروا الطرفين المتنازعين ويطلبوا مهلة جديدة واذا لم يحصل

اتفاق فتعرض الكيفية لمحكمة التجارة كما انه اذا لم يحصل اتفاق على تعيين المهلة اللازم ان تعطى في اول الامر يعني اذا كان من قصد بعض المتنازعين ان يجعلها ثلاثة اشهر وبعضهم لم يرضها اكثر من شهر فحيثما تعينها محكمة التجارة على ما تراه موافقاً (المادة ٤٣ من قانون التجارة)

البند الثامن والثمانون بعد تعيين المميزين يجتمعون في محل ما بخصصونه ويعقدون جلسات بقدر اللازم ويفصلون الدعوى المنازع فيها بموجب مضبطة يقدمونها الى محكمة التجارة فتبلى تلك المضبطة في المحكمة فان وجدت موافقة للنظام ومقارنة للحنانية يصدق عليها ويومر باجرائها وان وجدت خلاف ذلك فبناء على طلب احد الطرفين تامر المحكمة بالغائها وتعيدها تكراراً الى مميزين غيرهم (الترجم: لي على هذا الرأي ملاحظة اوردها في البند ٩١) ولكن اذا كتب الخصام على انفسهم صكاً يعبر عنه بالقومبروميسو والزموا ذواتهم بقبول الحكم على اية صورة كانت وانهم لا يرفعون دعواهم الى محكمة اخرى فحيثما يكون الفرار قطعياً ولا يقبل التغير او التبديل بل ينفذ بعينه ومع كل ذلك اذا وقع سهو ما في ذلك الحكم كادخال نفقة مكررة او غلط جمع او سقط قلم من جدول الحساب او اضافة قلم لا اصل له البتة وادعى احد الخصمين تصحيح ذلك السهو فيمكن اصلاحه وتصحيحه كما انه اذا ثبت ان المميزين اجروا حيلة ما واخذوا رشوة او ارتكبوا خطأ ما نظير ذلك فقرارهم يكون باطلاً وتجري بحقهم المجازاة اللازمة (المادة ٤١ من قانون التجارة)

البند التاسع والثمانون عند اجتماع المميزين لكي يفصلوا تلك الدعوى المنازع عليها يلتزم الشركاء ان يسلموا اليهم جميع الاوراق المتعلقة بالدعوى والوائح التي كتبوها في هذا الصدد خالوا من ان يدفعوا عنها رسماً او تكلفاً ما والشريك الذي يتاخر عن تسليم اوراقه تعطى له مدة عشرة ايام من طرف المميزين لكي يسلمها في ظرف تلك المدة واذا لم يسلمها فينات برأي المميزين ان تعطى له مهلة اخرى فان مضت الثانية ولم يحضر الاوراق او ان لم يستحسن المميزون اعطاء مهلة اخرى يسوغ لهم ان يروا الدعوى ويحكموا بها بمقتضى الاوراق والوائح

التي تكون دفعت اليهم ولاجل ايضاح هذا الامر اجلى ايضاح نصرب لذلك مثلاً فنقول لو حدث بين شاكر افندي وبرتو افندي وعلي افندي الشركاء نزاع افضى الى اقامة مميزين فاجتمع المميزون المنتخبون لرؤية الدعوى وعند طلبهم اوراق الدعوى من المتداعين تاخر علي افندي عن تسليم جميع الاوراق او بعضها فينبه عليه من طرف المميزين لكي يسلم تلك الاوراق في ظرف عشرة ايام فان مضت المدة ولم يسلمها فالمميزون يكتبون بالاوراق المسئلة اليهم من شاكر افندي وبرتو افندي ولم ان يفصلوا الدعوى على حد مقتضاها ولم ايضاً ان يومخروها مدة اخرى وينبهوا على علي افندي لكي يسلم الاوراق في المرة الثانية ولكن اذا انقضت المدة الثانية وعلي افندي لم يسلم الاوراق فحيثما يصرف النظر عنها بالكلية ويكتفي بالاوراق الموجودة وبوجوبها يبادر لفصل الدعوى لان امتناع علي افندي من تسليم الاوراق وعدم التفاتو الى تنبيهات المميزين بوجوب ان تاخير رؤية الدعوى وهذا يضر بصالح الشريكين الآخرين فوقيه لها من الضرر المنسب من علي افندي يجب ان ترى الدعوى على مقتضى الاوراق الحاضرة وهكذا تكون المضرة الناتجة من اهمال علي افندي وتوانيه او ثمره لاحقة به دون سواه (المادة ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ من قانون التجارة)

البند التسعون بعد ان يكون المميزون احاطوا علماً بكنه الدعوى ومتفرعاتها يكون لكل منهم ان يبرز رايه بخصوصها ويصدر القرار اما بالاجماع او باكثرية الراء ومثال ذلك لو كان المميزون اربعة اشخاص خالف رأي اقدم رأي الثلاثة لحصل القرار بحسب رأي الثلاثة بسبب الاكثرية. ولكن عند تعادل الراء يعني عندما تنقسم اراء الاربعة المذكورين الى شطرين متساويين يكون على كل من الجانبين ان يجري مضبطة براسها يبين فيها وجه المخالفة ولا تكون احدي المضبطين ولا كليتها بمنزلة القرار ولكن يقام مميز خامس لترجيح رأي احدهما فحيثما يكون رايه فهناك تكون الارحية وبناء على ذلك فيكون على الشركاء المتنازعين ان يتبصروا في هذا الامر بادى بدء وعند اعطاء السند المعبر عنه بالقومبروميسو يجب عليهم ان يذكروا فيه اذا انقسمت اراء المحكمين الى قسمين متساويين يكون

زيد او عمر مميّزاً خامساً يرجح احد الجانبين وان لم يكن في الصك المذكور تصريح بذلك فالمميزون يتخوّنون بمعرفتهم وان اختلفوا في اتخاذهم على محكمة التجارة ان تنصبه وتعيّنه وهو اي المميز الخامس يندب الطرفين المتنازعين والمميزين المختارين الى روية الدعوى واستماعها وبعد ان ينف على حقيقة الخلاف يظهر رأيه في ترجيح احد الطرفين وله ايضاً ان يتفق مع المميزين المذكورين على اتخاذ رأي جديد بوجه الاكثرية ولكن اذا امتنع المميزون من المذاكرة معه في هذا الشأن واصروا على رأيهم الاول فعليه اذ ذاك ان يعين النظر في المضطربة المتعارضتين وبعد وقوفه على حقائق الامور يبرز رأيه بالترجيح . على ان من الضرورة ان يضم رايه الى احد الطرفين فلو ابدى رأياً مخالفاً لما كان مردوداً وغير جائز (المادة ٤٩ و ٥٠ من قانون التجارة)

البند الحادي والتسعون بعد ان ينصل المميزون الدعوى بصير عليهم ان يوضحوا رأيهم بموجب مضبطة يصرح فيها بجميع الال والاسباب اي على اي وجه هي مبنية وعلى اية مادة من مواد قانون التجارة موضوعة وان خلاصتهم عن مثل هذه البيانات فتكون مضبطينهم غير معتبرة لا يعتد بها ثم بعد تنظيم المضبطة المذكورة حسب الاصول كما قلنا وبعد تقديمها لمحكمة التجارة يتوجب اجراؤها ولكن اذا لم يشترط الفريقان المتنازعان على انفسهم في الصك الذي دفعوه الى المميزين ان القرار يقبل منهم بغير استئناف فيبقى لكل منهما ان يعترض على تلك المضبطة وعند وقوع الاستدعاء بذلك يمكن لمحكمة التجارة عند الاقتضا ان تلغي احكام تلك المضبطة وتامر بنصل وروية الدعوى ثانية (للمترجم : اني اشك في صحة هذا الرأي وعندي ان الدعوى ترى استئنافاً فقط واذا كانت غير قابلة للاستئناف فتكون قابلة لاعادة المحاكمة او التمييز وبدون ذلك لا يحق للمحكمة ان تنس الحكم المذكور لان البند ٤١ من القانون يعبر عن الاستئناف بالنقل معتبراً حكم المميزين كانه صادر من نفس تلك المحكمة التي عينتهم فلا يمكن اذا الاصلاح الا بالاستئناف او التمييز او اعادة المحاكمة ولهذا قال البند ٥٠ من القانون ان حكم المميزين ينفذ بعينه بدون تعديل وتغيير)

البند الثاني والتسعون لا يحق ان الشركة تنسخ بموت احد اعضاءها ولهذا تجب روية محاسباتها بمعرفة مميزين فبناء عليه يجب ان ينصب مميزون من طرف الشركا الاحياء ومن ورثة الشريك المتوفى ويحصل الشروع في روية المحاسبة ولما كان من الواجب مراعاة جميع الشروط المدرجة في صك الشركة الذي يحرر حين تشكيلها فان كان في ذلك الصك شرط بين الشركا على ان المنازعات التي تحدث ترى بمعرفة المميزين بالاستئناف فلا يحق لورثة المتوفى مخالفة ذلك الشرط بل يجب عليهم ان يطبقوا العمل على احكام تلك المفاولة يعني ان الورثة يكونون ملتزمين ان يجرؤا المادة التي تعهد بها مورثهم للشركاء في حال حياته (المادة ٥١ من قانون التجارة)

البند الثالث والتسعون بعد روية محاسبة الشركة اذا ظهر للشريك المتوفى المذكور ديون وكان له ورثة قصر فامر تسليم ذلك المبلغ الى وصيه متعلق برأي مجلس الوالا (هذا المجلس كان بالاستانة العلية والغي) وعند تداعي الورثة مع الشركا ونصب مميزين متخيين من الطرفين فوصي القاصر غير مأذون ان يعطي سنداً بان يقبل قرار المميزين بدون استئناف لان باتفاقه مع باقي الشركا وقبوله قرار المميزين بالتام احتمال وقوع الضرر على القاصر ولهذا اذا اعطي سنداً للمميزين على هذا الوجه لا يعتد به ويعد في حكم الساقط

قد طبع (الاصل) في القويم خانه العامرة في ٢٩ جا سنة ١٢٧٨

تمت الترجمة في الاستانة العلية في ١٥ كانون الاول سنة ١٨٧٧

وطبع في بيروت في شهر حزيران سنة ١٨٨٠